نظام الصالح العام

مقدمة

إيمانويل فتى بسيط يبلغ من العمر 17 عاماً.

في أحد الأيام، كان في طريقه إلى المنزل على متن حافلة المدرسة المعتادة. سأله السائق -الذي كان جديداً في هذا المسار-: "ما الذي تدرسه بالضبط؟" فأجاب إيمانويل: "أتابع دورة مهنية في الإدارة الصناعية". سأله السائق -مفكراً في ابنه البالغ من العمر 16 عاماً-: "وكم تبلغ تكلفتها؟" فردّ إيمانويل: "لا شيء، فالشركة هي التي تتكفل بالدفع". سأله السائق مجدداً -مدفوعاً بفضوله بشأن ابنه-: "وماذا تفعلون هناك؟" فأجاب إيمانويل: "نتعلم كيفية استخدام الآلات لصنع الحقائب". هتف السائق: "هذا أمر رائع!". ولتوضيح حجم العمل الذي يقوم به، قال إيمانويل: "كانت الطلبية الأخيرة تتضمن ستة آلاف حقيبة". سأل السائق بذهول: "وكم يستغرق ذلك من الوقت؟ وكم عدد الأشخاص المشاركين؟" أجاب إيمانويل بأسلوب مباشر وواقعي: "نحن خمسة أشخاص، وقد أنجزنا العمل في ستة أيام". هتف السائق: "أمر لا يُصدق!". ولم يتردد في طرح سؤال أخير: "كم تبلغ تكلفة كل حقيبة؟ تبيعها عمتي بسعر 17، لكن سعرها في المتجر 30". بدأ السائق في إجراء الحسابات؛ فجمع الأصفار -ثلاثة أصفار من الستة آلاف حقيبة، وصفر من الرقم ثلاثين- وشعر بالذهول. فكّر للحظة أخرى، وعندما قدّر المبلغ الإجمالي، أدرك أنه يصل إلى حوالي مائتي ألف. وازداد ذهوله عندما تذكر أنهم كانوا خمسة أشخاص، مما يعني أن نصيب كل منهم يبلغ حوالي أربعين ألفاً، وذلك في غضون أسبوع واحد فقط من العمل. أخذ نفساً عميقاً، وخصم خمسين بالمائة لتغطية التكاليف، ثم قارن في النهاية بين دخله وما سيجنيه إيمانويل، فشعر بالأسى على نفسه وعلى إيمانويل البسيط والمجتهد.

إن هذا العمل ضروري لتغيير موازين القوى لصالح الصالح العام. وفي هذه اللحظة بالذات، يتضح بجلاء كيف يفرض تركز السلطة علينا الجوع والحروب والشقاق والسيطرة الاستبدادية. إن نظام "الخير العام" مخصص للجميع، ولكنه موجه بصفة خاصة للشباب وللأجيال القادمة؛ فأنتم من ستتحملون عواقب الخيارات التي تتخذها قلة قليلة وتداعيات امتيازاتها. فأي نوع من البشر نريد أن نكون؟ هل نريد مجتمعاً منقسماً بين عبيد وأباطرة، أم مجتمعاً نعمل فيه معاً لضمان حياة كريمة للجميع؟

الجزء الأول ــــ مشكلة العالم المعاصر

1. السلطة في أيدي قلة قليلة

من يحكم العالم حقاً؟ هل هم عامة الناس، أم أقلية تستأثر بتركيز الثروة والنفوذ وسلطة اتخاذ القرار؟ إن هذه المسألة ليست مجرد قضية سياسية، بل هي الأساس الهيكلي للكثير من مظاهر عدم المساواة التي تميز عصرنا الحالي. ففي مجتمع تتخذ فيه قلة قليلة القرارات بينما تتحمل الأغلبية العواقب، يكف المستقبل عن كونه مسعىً جماعياً ليصبح رهينةً للمصالح الخاصة.

ثمة تركز متزايد حالياً للسلطة الاقتصادية والسياسية والمعلوماتية في أيدي مجموعات محدودة: الشركات الكبرى، والنخب المالية، والتكتلات الإعلامية، والدوائر المؤسسية المغلقة. ويؤثر هذا التركز بشكل مباشر على الحياة اليومية للناس، بدءاً من أسعار الغذاء ووصولاً إلى فرص الحصول على السكن والعمل والتعليم. فعندما تسيطر قلة قليلة على الموارد والقرارات، تعيش الأغلبية في ظل قواعد لم تساهم في وضعها.

يكشف النموذج الحالي عن منطق معتلّ للغاية وغير قابل للاستمرار من الناحية الأخلاقية؛ إذ لا يقتصر تركز رأس المال على المجال الاقتصادي، بل يمتد ليتحول إلى نفوذ سياسي، ويُخضِع المؤسسات لسيطرته، ويصيغ القوانين والسياسات العامة وأولويات الدولة بما يضمن حماية الهيكل ذاته الذي أفرزه. وهكذا، تولّد الثروةُ السلطةَ، وتخلق السلطةُ الأعرافَ، وتحافظ هذه الأعراف على بقاء الثروة في أيدي المجموعات نفسها، مما يشكل حلقة مغلقة لإعادة إنتاج هذا الوضع. وتدفع أغلبية السكان ثمن هذه الآلية يومياً، في صورة أجور زهيدة، وصعوبة في الحصول على الرعاية الصحية، وفرص تعليمية محدودة، وانعدام الأمن الغذائي، وغياب آفاق حقيقية للارتقاء الاجتماعي. وفي حين تراكم قلة قليلة مظاهر الرفاهية والثروة وسلطة اتخاذ القرار، يواجه الملايين واقعاً قاسياً من عدم المساواة يتمثل في الجوع والإنهاك والأمراض الجسدية والنفسية، بل وحتى الموت الاجتماعي والبيولوجي الناجم عن الإقصاء الهيكلي في الحالات القصوى.

إن إحداث تغيير هيكلي يرتكز على إعادة توزيع حقيقية لسلطة اتخاذ القرار يُعد أمراً جوهرياً. ويجب أن يتم هذا التحول بطريقة عملية وتدريجية ومنظمة مؤسسياً. وتتمثل الخطوة الأولى في إرساء آليات واسعة النطاق لضمان الشفافية العامة فيما يتعلق بتمويل العمل السياسي، وتركز الثروة، والنفوذ الاقتصادي على العمليات التشريعية. وتلي ذلك ضرورة تعزيز المجالس المجتمعية التداولية، والجمعيات المحلية، وآليات الموازنة التشاركية التي تتمتع بصلاحيات ملزمة. وعليه، لا بد من تطبيق نموذج ضريبي تصاعدي وقائم على إعادة التوزيع، يكون قادراً على الحد من التركز المفرط للثروة وتمويل الاستثمار المباشر في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية، فضلاً عن خلق الفرص في المناطق المهمشة تاريخياً. ويجب أن تتضمن عملية الانتقال -على المدى القصير- إصلاحاً مؤسسياً وشفافية في اتخاذ القرار؛ وعلى المدى المتوسط، إعادة التوزيع الاقتصادي عبر السياسة المالية وتعزيز المجتمعات المحلية؛ أما على المدى الطويل، فينبغي ترسيخ نموذج حوكمة لامركزي، تكف فيه السلطة عن كونها ملكية خاصة لتصبح أداةً في خدمة الصالح العام.

من الواضح أن ثمة مقاومة ستصدر عن المجموعات التي تستفيد حالياً من الهيكل القائم؛ فأي إعادة لتوزيع السلطة تواجه معارضة ممن يجنون مكاسب من استمرار هذا الاختلال. ومع ذلك، لا يمكن لأي مجتمع أن يطمح إلى تحقيق استقرار حقيقي أو عدالة أو مستقبل مستدام طالما استمرت التضحية بحياة الكثيرين من أجل الحفاظ على امتيازات القلة. ولا تقتصر مقاومة هذه المجموعات المستفيدة على أشكال صريحة ومباشرة؛ فالقطاعات التي تتركز في أيديها الثروة والنفوذ المؤسسي والسلطة التنظيمية تعمل وفق استراتيجيات متعددة ومتزامنة، تشمل: اختطاف النقاش العام، وتمويل سرديات تسعى لنزع الشرعية عن فكرة إعادة توزيع السلطة، وممارسة الضغط على الممثلين السياسيين، والطعن الانتقائي في الإصلاحات المقترحة أمام المحاكم، واستخدام وسائل الإعلام لبث مخاوف مجتمعية من التغيير. إذ يسعى النظام القائم إلى تصوير أي مقترح لإعادة توزيع السلطة على أنه تهديد للاستقرار الاقتصادي أو فرص العمل أو النظام المؤسسي أو الحريات الفردية، محولاً بذلك الامتيازات الخاصة إلى وضع يبدو طبيعياً ومألوفاً. ونادراً ما تعلن هذه المقاومة عن نفسها صراحةً باعتبارها دفاعاً عن مصالح ذاتية، بل تتخفى في صورة خطاب تقني، أو حرص على الانضباط المالي، أو تمسك بالشكلية القانونية، أو ادعاء حماية المصالح الوطنية.

لذا، لا يمكن لعملية التحول أن تعتمد على قطيعة جذرية مجردة أو على حدث سياسي كبير ووحيد؛ بل يجب أن تُبنى من خلال أجندة تتألف من خطوات صغيرة ومستمرة وغير قابلة للتراجع، تكون قادرة على ترسيخ موطئ قدم لها تدريجياً في دوائر صنع القرار. أولاً، يتعين علينا تشكيل أغلبية واعية اجتماعياً عبر توفير تعليم سياسي متاح للجميع، وتطوير خطاب عام واضح، وإقامة رابط مباشر بين القضايا الهيكلية الكبرى وحياة الناس اليومية، كالأجور والسكن والرعاية الصحية والنقل والتعليم. وحين تدرك الأغلبية أن تركز السلطة له تأثير ملموس على حياتها، ستتحول هذه الأجندة من مجرد طرح نظري إلى مطلب شعبي مشروع. أما المرحلة الثانية فيجب أن تتم داخل المؤسسات القائمة، وذلك عبر السيطرة التدريجية على المجالس المحلية، والجمعيات المجتمعية، والنقابات العمالية، والجامعات، والمجالس البلدية، والمنتديات العامة، وآليات الموازنة التشاركية. ويجب أن يبدأ الانخراط في منظومة صنع القرار من القاعدة الشعبية، حيث تتجلى الشرعية الشعبية بوضوح أكبر، وحيث تكون مقاومة النخب أصعب من حيث التحجيم أو الاحتواء. وتُشكل الانتصارات المحلية الصغيرة -مثل الشفافية في الموازنة، والرقابة المجتمعية، وإعادة توزيع الموارد جغرافياً، وتوسيع نطاق الخدمات العامة- سوابق ملموسة تعزز الثقة الجماعية وتقوّض خطاب "استحالة التغيير".

وبعد ذلك، يصبح من الضروري تحويل الأغلبية الاجتماعية إلى أغلبية مؤسسية. يعني هذا تحويل الدعم الشعبي إلى تمثيل منظم، مصحوباً بأجندات تشريعية مرحلية، وأهداف واضحة، وجدول زمني متواصل للإصلاحات. ويجب أن تؤدي كل خطوة إلى الأمام إلى تقليص فرص العودة إلى النظام السابق، وذلك من خلال قواعد تضمن الشفافية العامة التامة، وتنهي التأثير الاقتصادي على العمليات السياسية، وتعزز هيئات صنع القرار المحلي، وتطبق إعادة توزيع مالي تصاعدية. وتتمثل الاستراتيجية في جعل التغيير تراكمياً،

بحيث تستند كل خطوة لاحقة إلى نتائج الخطوة السابقة. وفي ظل بنية قائمة على الامتيازات ولا تتنازل طواعية، لا بد من مواجهتها بالقوة المنظمة للأغلبية، عبر السيطرة الذكية على المؤسسات والمضي قدماً في الإصلاحات بإصرار. إن التحول التاريخي لا ينبع فقط من دافع أخلاقي ملح، بل من القدرة على التقدم خطوة تلو الأخرى حتى تتحول عملية إعادة توزيع السلطة من مجرد مقترح إلى واقع راسخ.

ويمكن أن تكون ثمار هذا التحول بعيدة المدى؛ فمن خلال توسيع نطاق المشاركة المجتمعية، ستعكس القرارات الاحتياجات الحقيقية للسكان، مما يصحح التشوهات الناجمة عن المركزية. كما سيميل التفاوت الاجتماعي إلى الانحسار، وستُستعاد الثقة في المؤسسات، وستتعزز القدرة على الابتكار الاجتماعي مع تزايد أعداد الأفراد الذين يساهمون بفاعلية في إيجاد حلول مشتركة. إن الجدل الدائر حول حصر السلطة في أيدي قلة قليلة هو في جوهره جدل حول شرعية المستقبل ذاته؛ فلم تعد إعادة توزيع السلطة مجرد احتمال نظري، بل أصبحت ضرورة تاريخية ملحة وحتمية لأي مشروع جاد للتحول الاجتماعي.

2. البنية الاجتماعية للإقصاء

لماذا - حتى في المجتمعات التي تدعي الحداثة وتكافؤ الفرص القائم على الجدارة - لا يزال الكثير من الناس يولدون بمصائر تبدو محددة سلفاً؟ إنها بنية صامتة ولكنها راسخة بعمق؛ حيث تظل مواقع السلطة والمكانة والوصول إلى الفرص حكراً على القمة، بينما تتحمل القاعدة عبء الحفاظ على النظام دون أن تحظى بنصيب عادل من منافعه. ولا يقتصر "الهرم الاجتماعي" على كونه مجرد استعارة بلاغية، بل يجسد التوزيع غير المتكافئ للموارد والنفوذ والاعتراف الاجتماعي في سياق الحياة الجماعية.

وفي ظل الواقع الراهن، تتجلى هذه الهياكل في أنماط توزيع الدخل، وتباين جودة التعليم، والوصول إلى الرعاية الصحية والسكن والشبكات المهنية. إذ تميل الأسر المنتمية للطبقات المتميزة إلى توريث ليس فقط الثروة، بل أيضاً "رأس المال الثقافي" وشبكات العلاقات والشرعية الاجتماعية، في حين تواجه الفئات المهمشة عوائق هيكلية منذ مرحلة الطفولة. وتلقي هذه القضية بظلالها المباشرة على الحراك الاجتماعي؛ فعندما يكون للمكانة الاجتماعية الأصلية للفرد وزن يفوق الجهد الشخصي، يتحول وعد "تكافؤ الفرص" إلى خطاب هش ووهمي.

يتسم النموذج الحالي بقدرة فائقة على إعادة إنتاج نفسه، كما أنه إقصائي بطبيعته التاريخية. إن تركز الموارد المادية والثقافية والرمزية لدى فئات محددة لا يكتفي بخلق حالة من عدم المساواة في الحاضر، بل يضمن استمرارها عبر الأجيال؛ إذ تنتقل الثروة والتعليم الجيد وشبكات النفوذ ومواقع السلطة والشرعية الاجتماعية كإرث متوارث، مما يرسخ هياكل تحافظ فيها النخبة في القمة على مواقعها، بينما تظل الفئات في القاعدة رهينة لعقبات تكاد تكون مستحيلة التجاوز. والنتيجة هي مجتمع طبقي تتراجع فيه فرص الحراك الاجتماعي الصاعد لتصبح استثناءً لا قاعدة. والأخطر من ذلك أن هذه البنية تضفي طابعاً طبيعياً على التفاوت

الاجتماعي، وكأنه أمر مقبول أن يولد البعض مقدراً لهم تولي أدوار القيادة، بينما يُحكم على آخرين بالتهميش والغياب عن المشهد العام.

تتجلى "العنف الهيكلي" بصور ملموسة في حياة الأفراد؛ فهو يظهر بوضوح في حالة الطفل الذي يبدأ حياته محروماً من فرص التعليم المتاحة لغيره، ومن التغذية السليمة، ومن شبكة الدعم التي تدفع بأبناء الطبقات المتميزة نحو النجاح. كما يظهر في الشاب الذي - رغم كل جهوده - يجد الأبواب موصدة في وجهه لافتقاره إلى اسم عائلة مرموق، أو "رأس مال اجتماعي"، أو عضوية في الدوائر الاجتماعية النافذة. ويتمثل أيضاً في العامل الذي يرى إمكاناته مقيدة - لا لنقص في كفاءته أو جدارته - بل بسبب البنية الاجتماعية التي تبقيه حبيس الطبقة الدنيا بشكل دائم. إن من يدفع ثمن هذا التفاوت هم، قبل كل شيء، الأسر القاطنة في الضواحي، والفئات المهمشة تاريخياً، والأجيال التي تنشأ تحت وطأة تكافؤ الفرص المفقود. وتُفضي هذه الآلية إلى معاناة مادية قاسية، تتمثل في الفقر المزمن، والإقصاء المهني، والضائقة النفسية، وحتى الموت الناجم عن الحرمان من الحد الأدنى لمقومات الكرامة الإنسانية. وفي المقابل، فإن المستفيدين من هذا النموذج هم أولئك القابعون في قمة الهرم، والذين يجنون المكاسب من استمرار نظام يحوّل الامتيازات الموروثة إلى شرعية اجتماعية.

وأمام هذا الواقع القاسي، تبرز الحاجة إلى نهج جديد يرتكز على تسوية الهياكل الاجتماعية وتوسيع نطاق الفرص بشكل ملموس. وتتمثل الخطوة الأولى في ضمان حصول الجميع فعلياً على تعليم عالي الجودة منذ مرحلة الطفولة المبكرة، إذ إن هذه المرحلة هي التي يبدأ فيها التفاوت في التجذر. وتلي ذلك ضرورة تطبيق سياسات قوية تضمن حصول الجميع على الرعاية الصحية، والسكن، والغذاء، وخدمات الاتصال، بحيث لا يعود الخلفية الاجتماعية هي المحدِّد لنقطة الانطلاق في الحياة. كما يتعين أيضاً كبح آليات توريث الامتيازات، مثل تركز الثروة الفاحش، واحتكار الشبكات المؤسسية، والحواجز غير الرسمية التي تعيق الوصول إلى المناصب المرموقة.

ويتمثل المقترح في استبدال منطق "الهرم" بمنطق "الشبكة". وعملياً، يعني هذا بناء مجتمع تتدفق فيه التأثيرات والمعارف والفرص أفقياً بين المجتمعات والمؤسسات والأفراد؛ بحيث تعمل المساحات المجتمعية، والتعاونيات المحلية، والجامعات المفتوحة، وأنظمة التدريب المهني العام، كأدوات لإعادة توزيع التقدير الاجتماعي والسلطة الرمزية. فالهدف ليس إنكار الفروق الفردية في المواهب أو الميول أو الخيارات، بل الحيلولة دون تحول هذه الفروق إلى حواجز دائمة تفصل بين فئات المجتمع.

ستواجه عملية الانتقال هذه مقاومة حتمية، وغالباً ما تكون هذه المقاومة أكثر تعقيداً وتطوراً مقارنةً بالمجالات الأخرى؛ ذلك أن هياكل الامتياز لا تستمد ديمومتها من الموارد المادية فحسب، بل أيضاً من آليات رمزية تمنحها الشرعية. ونادراً ما تُقدم "الطبقات المغلقة" (أو النخب الاحتكارية) نفسها بصورتها الحقيقية، بل تتوارى خلف خطابات تتمحور حول الجدارة، والتقاليد، والتميز، والتراث الثقافي، والحياد المؤسسي المزعوم. ويسعى النظام للحفاظ على نموذج "الهرم" الاجتماعي من خلال إعادة إنتاج شبكات

النفوذ ذاتها، وتفاوت فرص الحصول على تعليم جيد، وتراكم الثروة عبر الأجيال، والإبقاء على حواجز غير رسمية تحول دون الدخول إلى مجالات النفوذ والمكانة المرموقة مهنياً وسياسياً وأكاديمياً. وتنشأ المقاومة نتيجة لتكريس اللامساواة كأمر طبيعي ومألوف، مما يوحي بأن موقع كل مجموعة هو نتاج خالص للجهد الفردي، في حين أنه في الواقع يتحدد إلى حد كبير بنقطة الانطلاق الاجتماعية للفرد.

لا يمكن للتغيير أن يرتكز فقط على الحجج الأخلاقية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، بل يجب أن يمضي قدماً عبر خطوات ملموسة ومتدرجة وثابتة، قادرة على تقويض آلية إعادة إنتاج الهرم الاجتماعي تدريجياً. وتتمثل الخطوة الأولى في معالجة اللامساواة من جذورها، وذلك من خلال تعميم فعال وشامل لخدمات رعاية الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي عالي الجودة، والوجبات المدرسية المتكاملة، وإتاحة الوصول إلى شبكات الاتصال، فضلاً عن تطبيق سياسات تضمن بقاء الأفراد في المسارات التعليمية والمهنية، مما يحول دون ترسيخ اللامساواة منذ السنوات الأولى للعمر. وعند هذه المرحلة، تبدأ الغالبية الاجتماعية في إدراك -بشكل ملموس- أن تكافؤ الفرص ليس مجرد مفهوم نظري مجرد، بل هو شرط عملي لممارسة الحرية.

أما المرحلة الثانية، فيجب أن تركز على كسب موطئ قدم تدريجي داخل هيئات صنع القرار والمؤسسات المرموقة. ويعني ذلك توسيع فرص الحراك الاجتماعي لتشمل الجامعات، والوظائف العامة، ومراكز الأبحاث، والقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، وأدوار القيادة المجتمعية. فكل مجموعة جديدة تدخل هذه المجالات تضعف منطق "التوريث" الكامن في بنية الهرم، وتعزز شرعية عملية التحول. وتعمل المكاسب المؤسسية -مثل المنح الدراسية، ونظام الحصص الاجتماعية (الكوتا)، وبرامج التوجيه والإرشاد العامة، وتيسير الوصول إلى المهن بشكل لامركزي، والتدريب التقني المحلي- بمثابة شقوق دائمة في آليات إعادة إنتاج تلك الطبقات المغلقة.

ومن ثم، يصبح من الضروري تحويل هذه الشقوق إلى تحول هيكلي شامل؛ إذ يجب إشراك الغالبية الشعبية في صياغة سياسات الحراك الاجتماعي، والدفع نحو إصلاحات ضريبية، ومكافحة التركز المفرط للثروة، وتبني آليات تحد من انتقال الامتيازات بين الأجيال دون قيود. وعلينا ضمان أن يكون كل تقدم محرزاً تراكمياً وواضحاً للمجتمع؛ فمع صعود المزيد من الأفراد، وتلقيهم التعليم، وشغلهم لمناصب صنع القرار، وإحداثهم تغييراً في مجتمعاتهم، تبدأ السردية القائلة بأن قمة الهرم هي حكر طبيعي على قلة قليلة من الناس في فقدان مصداقيتها وتأثيرها. إن المجتمع الذي يتقبل استمرار وجود "طبقات اجتماعية جامدة" (أو ما يشبه نظام الطوائف) كأمرٍ معتاد، لا يقوّض أسس العدالة الداخلية فحسب، بل يضعف أيضاً قدرته الجوهرية على الابتكار والتماسك وبناء المستقبل. وطالما ظل المولد يحدد مآل المرء ومسار حياته، فإن وعد الحرية سيظل بلا تحقيق. ويبدأ التغيير الحقيقي حين تكف الأغلبية عن مجرد الحفاظ على هذا الهرم الطبقي، وتبدأ -خطوة بخطوة- في إعادة تصميم هيكله وبنيته.

فمن خلال تخفيف جمود الطبقات الاجتماعية، يتعزز الحراك الاقتصادي، ويقوى الابتكار الجماعي، ويتنامى الشعور بالانتماء الاجتماعي؛ إذ يبدأ الأفراد -الذين كانت خلفياتهم الاجتماعية تحدّ سابقاً من آفاقهم- في المساهمة بفعالية أكبر في الحياة الاقتصادية والعلمية والثقافية، مما يولد نمواً أكثر توازناً واستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن تقليص الفجوات الاجتماعية يحد من التوترات، ويعزز التماسك المجتمعي، ويدعم شرعية المؤسسات. إن مناقشة قضية الطبقات الاجتماعية الجامدة ونموذج "الهرم الطبقي" تعني في جوهرها مناقشة هيكلية التعايش الإنساني ذاتها؛ فلا يمكن لأي مجتمع أن يطمح إلى استقرار وعدالة دائمين طالما ظل الوضع الاجتماعي عند الولادة هو المحدد لنطاق المستقبل. لذا، فإن تجاوز هذه الهياكل لا يمثل مجرد مثُل أخلاقية، بل ضرورة تاريخية لبناء نموذج اجتماعي يتسم بالحيوية والشرعية الحقيقية، ويوجه جهوده نحو التنمية الجماعية.

3. الرغبات الرأسمالية والأزمات العالمية

إلى أي مدى يمكن للرغبات البشرية -عندما تترجم إلى منطق اقتصادي وسياسي- أن تزعزع استقرار الكوكب بأسره؟ إنها حقيقة مقلقة: فقد أصبح السعي الحثيث وراء الربح والاستهلاك والسلطة والتوسع هو المحرك الرئيسي للأزمات الكبرى التي نشهدها اليوم. وحين لا تواجه رغبات الأفراد والشركات أي قيود أخلاقية أو هيكلية، فإن آثارها تتجاوز الحدود الوطنية لتبدأ في تقويض التوازن الاجتماعي والبيئي والاقتصادي على نطاق عالمي.

تتجلى هذه الديناميكية في الأزمات المالية المتكررة، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتزايد التفاوت الطبقي، والتوترات الجيوسياسية. فالنزعة نحو النمو المستمر، المقترنة بتمجيد الاستهلاك كمعيار للنجاح، تفرض ضغوطاً دائمة على نظم الإنتاج والنظم البيئية والعلاقات الاجتماعية. وتُلمس الآثار الملموسة لذلك في الحياة اليومية؛ إذ يُعد التضخم والبطالة وانعدام الأمن الغذائي وتهجير السكان والانهيار البيئي عواقبَ لنموذج تحركه رغبات توسعية تفتقر إلى أي كوابح أو توازنات جماعية.

تكمن المشكلة في المنطق الداخلي لهذا النموذج، الذي يحوّل الرغبات البشرية في التراكم والمكانة والهيمنة إلى مبادئ منظمة للاقتصاد العالمي. فما كان يُفهم في الأصل على أنه دافع فردي نحو الأمان أو نيل التقدير، قد ارتقى ليصبح المحرك المطلق للنظام بأكمله؛ إذ لم تعد الثروة وسيلة بل غاية، ولم يعد النمو أداة بل ضرورة حتمية. ومن هذا الانقلاب في المفاهيم تنشأ بنية تكافئ التوسع غير المحدود والاستهلاك المتواصل وتعظيم الأرباح، متجاوزةً بذلك أي معايير أخلاقية أو اجتماعية أو بيئية. وتتمثل النتيجة المباشرة في الاستغلال المفرط للبشر والموارد والمؤسسات، مما يولد أزمات لا تنشأ بمعزل عن بعضها البعض بل تتغذى على بعضها: ركود اقتصادي، وانهيارات بيئية، وانعدام للأمن الغذائي، وصراعات جيوسياسية، واضطرابات اجتماعية واسعة النطاق. وفي الوقت نفسه، تظل الأرباح التي يدرها هذا النموذج متركزة في

أيدي الشركات الكبرى والتكتلات المالية والمجموعات التي تستفيد مباشرة من التوسع المستمر في الاستهلاك واستغلال الموارد العالمية.

وكلما زاد مكافأة النظام للنمو غير المحدود، زادت مواطن الضعف الهيكلية التي تقع أعباؤها حتماً على كاهل عامة الناس. ومع كل دورة جديدة من التوسع الجامح، تتصاعد الضغوط على البيئة والقوى العاملة والمؤسسات الديمقراطية. وتكون النتيجة عالماً يعيش حالة دائمة من الأزمات، حيث يؤدي سعي قلة قليلة نحو الإفراط والمزيد إلى خلق حالة من انعدام الأمن المادي لغالبية الناس. إن الأمر لا يتعلق بإخفاقات معزولة، بل بمنطق يخلق حالة عدم الاستقرار الخاصة به من خلال مكافأة التوسع المستمر. ثمة حاجة إلى نهج جديد يرتكز على حدود الاستدامة وإعادة تعريف جوهرية للأولويات الاجتماعية. أولاً، يتعين علينا مراجعة المقاييس التي تحدد حالياً مفهوم النجاح الاقتصادي؛ إذ يجب استكمال المؤشرات الكمية البحتة - مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات الاستهلاك- بمقاييس أخرى (والاستعاضة عنها تدريجياً بتلك المقاييس) تتعلق بجودة الحياة، والأمن الغذائي، والتوازن البيئي، والصحة العامة، والحد من التفاوتات الاجتماعية. وعلى الصعيد المؤسسي، يتطلب هذا الأمر استحداث أطر تنظيمية دولية قادرة على كبح الممارسات الجشعة، وإلزام الشركات الكبرى بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتحديد أهداف إلزامية للاستدامة في القطاعات الاستراتيجية.

ويقوم النموذج الاقتصادي المقترح على استبدال منطق "النمو من أجل النمو" بمنطق يرتكز على التوازن والاكتفاء؛ حيث يجب توجيه عمليات الإنتاج والاستهلاك والتنمية بما يخدم الرفاه الجماعي ويضمن الحفاظ على الموارد اللازمة لاستمرار الحياة. ويستلزم ذلك تعزيز الاقتصاد الدائري، والإنتاج المستدام، وإعادة استخدام المواد، والطاقة النظيفة، فضلاً عن تبني سياسات عامة تفرض عقوبات على الاستهلاك المفرط وممارسات "التقادم المخطط" للمنتجات. أما على المستوى الثقافي، فإن هذا التحول يتطلب تغييراً جذرياً في العقليات؛ أي الابتعاد عن مفهوم النجاح القائم على التراكم المادي، والتوجه نحو ثقافة ترسخ قيم الاكتفاء والكرامة والمسؤولية تجاه الأجيال القادمة.

من المتوقع أن تواجه هذه التوجهات مقاومة من القطاعات الأكثر استفادة من التوسع المستمر وتحويل الحياة المادية إلى سلعة بلا حدود؛ وتتخذ هذه المقاومة أشكالاً اقتصادية وسياسية وثقافية. إذ تسعى التكتلات المالية الكبرى، والشركات العابرة للحدود، وقطاعات الطاقة الجشعة، وهياكل السوق القائمة على الاستهلاك المتواصل، إلى الحفاظ على المنطق الراهن من خلال ممارسة نفوذ قوي على الحكومات، وتمويل السرديات العامة، والضغط على الأطر التنظيمية. وتتمثل الاستراتيجية المتكررة في تصوير أي قيد يُفرض على النمو غير المنضبط باعتباره تهديداً للوظائف والابتكار والتنافسية الدولية والتنمية الوطنية؛ وهكذا، يتحول الدفاع عن الأرباح غير المقيدة بالمصالح الاقتصادية المركّزة إلى ما يبدو وكأنه ضرورة جماعية.

لقد صُمم النظام الحالي ليربط القيمة الإنسانية بالقدرة على الاستهلاك والتراكم والتوسع. ولذلك، فإن التغيير لا يتطلب إصلاحات اقتصادية فحسب، بل يستلزم تحولاً تدريجياً في المجالات التي تشكّل العقلية الجماعية:

المدارس والجامعات ووسائل الإعلام والسياسات الحضرية وأجندات التنمية العامة. وتتمثل الخطوة الأولى في بناء وعي مجتمعي بالرابط المباشر بين الاستهلاك غير المحدود والأزمات المادية الملموسة، مثل التضخم، والانهيار البيئي، والبطالة الدورية، وانعدام الأمن الغذائي، والظواهر الجوية المتطرفة. وحين تدرك الأغلبية أن الأزمات العالمية ليست حوادث عرضية، بل عواقب يمكن التنبؤ بها لنموذج توسعي غير منضبط، سيُمهَّد الطريق لحشد الدعم الشعبي من أجل التغيير.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في تطبيق لوائح تنظيمية تقدمية على القطاعات ذات التأثير الهيكلي الأكبر، مثل الطاقة والموارد الطبيعية والنظام المالي وسلاسل الإنتاج الكبرى. وتُعد أهداف الاستدامة الإلزامية، وفرض ضرائب على التبعات البيئية الخارجية، وحظر المضاربات الجشعة، وتقديم حوافز للاقتصاد الدائري، وتمويل الطاقة النظيفة، تدابيرَ ملموسةً تحد تدريجياً من قدرة النموذج الحالي على إعادة إنتاج نفسه بلا حدود.

يجب ترجمة الضغط الشعبي إلى تشريعات واتفاقيات دولية ومجالس تشاورية وهياكل دائمة للرقابة الاقتصادية والبيئية. ويجب أن تقضي كل عملية إصلاح على أي احتمال للعودة إلى منطق الإفراط: أي تقليل التسامح مع الأرباح المدمرة، وتعزيز المسؤولية الجماعية تجاه الموارد والإنتاج والاستهلاك. علينا أن نجعل من الحد من الإفراط مبدأً دائماً للحوكمة، لا مجرد استثناء تفرضه حالات الطوارئ؛ فالاستمرار في النموذج الحالي يعني القبول بتطبيع الأزمات التي تزداد تواتراً وشدةً وتدميراً. إن مستقبل البشرية لا يعتمد فقط على ما نحن قادرون على إنتاجه، بل يعتمد -قبل كل شيء- على ما نحن قادرون على كبحه والحد منه من أجل بقائنا. من خلال الحد من الضغوط الداعية إلى التوسع المستمر، يصبح من الممكن تقليل وتيرة الأزمات الاقتصادية والبيئية، وتعزيز الاستقرار المؤسسي، والحفاظ على الموارد المادية للأجيال القادمة. إن المجتمعات التي تعيد توجيه تطلعاتها نحو جودة الحياة والصحة العامة والاستدامة، تُرسّخ علاقات اجتماعية أكثر توازناً واقتصاداتٍ أقل عرضة للانهيار الهيكلي. أما الإصرار على نموذجٍ تحركه النزعة نحو الإفراط، فيعني تفاقم الأزمات القائمة بالفعل؛ فالمستقبل لا يتحدد فقط بما تستطيع البشرية إنتاجه، بل بما ستكون قادرة على كبحه والحد منه سعياً لضمان بقائها.

4. الاحتياجات اللامتناهية وندرة الموارد

كيف يمكن لكوكب محدود الموارد أن يلبي رغبات تبدو بلا حدود؟ يكمن التوتر بين الاحتياجات اللامتناهية والموارد الشحيحة في صميم أكبر تحديات عصرنا. فمع تزايد أعداد السكان، وتكثف أنماط الاستهلاك، واتساع نطاق التوقعات المادية، بات من الواضح بشكل متزايد أن الموارد الطبيعية وموارد الطاقة والموارد الإنتاجية لها حدود ملموسة. وهذا الاختلال ليس اقتصادياً فحسب، بل هو عامل حاسم يحدد مستقبل الحياة الاجتماعية والبيئية.

تتجلى هذه القضية في ارتفاع تكاليف المواد الخام، والضغط على موارد المياه والأراضي والطاقة، وتزايد الصعوبات في ضمان حصول الجميع على السلع الأساسية. إذ يؤدي نقص الغذاء إلى ارتفاع الأسعار، ويحد من قدرة الفئات الأكثر ضعفاً على الحصول على احتياجاتها، ويولد حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي. كما يؤثر الضغط على موارد الطاقة على قطاعات النقل والإنتاج والبنية التحتية، في حين يقوّض التدهور البيئي قدرة النظم الطبيعية ذاتها على تجديد نفسها. وبعبارة أخرى، يمتد الأثر من تفاصيل الحياة اليومية إلى الاستقرار العالمي.

يطرح النموذج الحالي تناقضاً هيكلياً عميقاً قد يكون غير قابل للاستمرار؛ فقد بُني على افتراض إمكانية توسع الاستهلاك إلى ما لا نهاية، رغم أن الأساس المادي الذي يدعم الحياة محدود بطبيعته. ويكمن سبب هذا التناقض في نظام اقتصادي وثقافي يشجع على الزيادة المستمرة في الطلب، ويعتبر الاستهلاك مقياساً للنجاح، ويكرّس فكرة النمو الدائم دون مراعاة للحدود الملموسة للكوكب؛ إذ يتم التعامل مع الأراضي والمياه والطاقة والمعادن والتربة الخصبة والتنوع البيولوجي وكأنها موارد لا تنضب.

تخلف الأزمة الراهنة آثاراً قاسية على الحياة اليومية، وتتجلى بوضوح في ارتفاع أسعار الغذاء وتكاليف الطاقة، وصعوبة الحصول على مياه نظيفة، وتدهور ظروف السكن، والمعاناة في سبيل تأمين السلع الأساسية. وتُعد الفئات الأكثر ضعفاً هي التي تدفع ثمن هذا التفاوت المادي، إذ تكون أول من يشعر بآثار الندرة وبأشد صورها حدة. وفي حين تنجح الفئات المتميزة في حماية نفسها بفضل ما تملكه من رؤوس أموال متراكمة، تواجه الغالبية العظمى الواقع القاسي للندرة، متمثلاً في الجوع، ونظام الحصص التموينية، والتهجير القسري، وتدهور الظروف المعيشية. كما تتسبب الصراعات على موارد الأرض والمياه والطاقة في معاناة إنسانية مباشرة، وانتشار الأمراض على نطاق واسع، ووقوع وفيات كان يمكن تجنبها. وعندما تتضخم الاحتياجات باستمرار بفعل الأعراف الاقتصادية والثقافية، تكف الندرة عن كونها حالة استثنائية لتصبح سمة دائمة للواقع الاجتماعي؛ إذ يولد النظام رغبات لا تنتهي للحفاظ على توسعه الذاتي، بينما يستهلك في الوقت نفسه وبسرعة فائقة الأساس المادي الذي يتيح وجوده. تكمن المفارقة الجوهرية في نشوء شعور بحاجة لا حدود لها وسط عالم تحكمه قيود مطلقة؛ فكلما زاد التشجيع على الاستهلاك باعتباره وسيلة لتشكيل الهوية واكتساب المكانة وتعزيز الشعور بالانتماء، تعاظم الضغط على الموارد التي تتسم ببطء تجددها أو -في حالات كثيرة- باستحالة تعويضها.

لذا، ثمة حاجة ماسة إلى نهج جديد يرتكز على الإدارة الرشيدة للموارد وإعادة تعريف مفهوم "الحاجة" ذاته. ويجب أن يبدأ هذا التحول بتمييز واضح بين الاحتياجات الإنسانية الحقيقية وبين المطالب التي يفرضها النظام الاقتصادي بشكل مصطنع. وتتمثل الخطوة الأولى في تحديد الأولويات الجماعية الجوهرية -كالغذاء والسكن والصحة والطاقة والتنقل والتعليم- وإعادة تنظيم عمليات الإنتاج لتتمحور حول هذه الركائز. وعلى الصعيد المؤسسي، يتطلب الأمر استحداث أنظمة شفافة لتخطيط الموارد العامة، تكون قادرة على رصد العرض والطلب والمخزونات الاستراتيجية وقدرة البيئة على التجدد الذاتي. ويسترشد النموذج المقترح

بمبادئ الكفاءة في التوزيع، والابتكار المستدام، والاستهلاك الواعي؛ وهو ما يعني عملياً الاستثمار في تقنيات منخفضة الأثر البيئي، وتشجيع إعادة استخدام المواد، وتبني الاقتصاد الدائري ومصادر الطاقة المتجددة، فضلاً عن إقرار سياسات عامة تحد من الهدر على امتداد سلسلة الإنتاج. وبالتوازي مع ذلك، لا بد من وضع آليات تنظيمية تحظر الممارسات الاقتصادية التي تحفز الاستهلاك المفرط، والتخلص المبكر من المنتجات، والاستغلال الجائر للموارد الشحيحة.

يواجه هذا التغيير حتماً مقاومة من القطاعات الاقتصادية التي تعتمد ربحيتها على تزايد الاستهلاك والتوسع المصطنع في الطلب، ولا تقتصر هذه المعارضة على المجال الإنتاجي فحسب، بل تمتد لتشمل المجالات الثقافية والإعلانية والسياسية، وذلك عبر هياكل تحوّل الرغبة إلى حاجة دائمة وتجعل من الاستهلاك المستمر ركيزة للاستقرار الاقتصادي. وتُصوّر سلاسل الإنتاج الضخمة، والقطاعات القائمة على مبدأ "التقادم المخطط له"، وأسواق المضاربة على السلع الأساسية، والمجموعات المستفيدة من خلق الندرة، أي محاولة للتنظيم على أنها تهديد للنمو والتوظيف وحرية الاختيار. ويسعى النظام الحالي إلى ترسيخ فكرة أن زيادة الاستهلاك مرادفة للتقدم، حتى وإن كانت هذه العملية تفاقم استنزاف الموارد المادية وتعمق التفاوت الاجتماعي.

تتمثل الخطوة الأولى في توضيح الرابط المباشر -أمام الرأي العام- بين أنماط الطلب المصطنعة وتفاقم حالات النقص في الاحتياجات اليومية. فعندما يدرك الناس أن ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة والسكن والمياه لا ينبع من سوء الحظ، بل من نموذج اقتصادي يشجع على الإسراف والهدر وتركز الثروة، فإن التحول المنشود يكف عن كونه مجرد فكرة نظرية ليصبح ضرورة ملموسة للبقاء الجماعي. وعقب ذلك، يتعين علينا فرض إصلاحات تدريجية تتعلق بإنتاج الموارد الأساسية وتوزيعها واستهلاكها؛ وهذا يعني استحداث آليات للحد من الهدر واسع النطاق، وتشجيع سلاسل الإنتاج المستدامة، وتوسيع نطاق أهداف إعادة التدوير الإلزامية، ووضع أطر تنظيمية تحظر التوسع المصطنع في الطلب. وتُعد سياسات الاقتصاد الدائري، وفرض ضرائب على الهدر المفرط، وتقديم حوافز للتقنيات منخفضة الأثر البيئي، وحماية مخزونات الموارد الاستراتيجية، تدابيرَ من شأنها تقليل الاعتماد تدريجياً على هذا النموذج القائم على التوسع المفرط.

ومن ثم، تبرز أهمية تحويل الأغلبية الاجتماعية إلى أغلبية تتبنى معايير وقيم التغيير؛ إذ يجب أن تؤدي الضغوط الشعبية إلى تشكيل مجالس محلية لإدارة الموارد، وسن تشريعات أكثر صرامة بشأن البيئة والإنتاج، واعتماد تخطيط عام طويل الأمد، وإرساء آليات تضمن الشفافية التامة في سلاسل التوريد. وتتمثل الاستراتيجية الجوهرية في الحيلولة دون استمرار استخدام الندرة كأداة لتحقيق المكاسب الاقتصادية وترسيخ مراكز القوى؛ فالاستمرار في اتباع النموذج الحالي يعني القبول بأن تصبح الندرة حالة دائمة تعاني منها الأغلبية، وذلك فقط للحفاظ على مظاهر الإسراف والترف لدى قلة قليلة.

إن المستقبل مرهون بقدرتنا على إدراك حقيقة أن أي مجتمع لا يمكنه الازدهار إذا تجاهل الحدود المادية لوجوده؛ فالإدارة الأذكى للموارد تحد من الهدر، وتوسع نطاق الوصول إلى السلع الأساسية، وتعزز

الاستقرار الاقتصادي. كما أن دمج التقنيات النظيفة ونماذج الإنتاج الدائري يقلل الضغط على البيئة ويعزز قدرة المجتمعات على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية. يُعدّ الصراع بين الاحتياجات اللامتناهية والموارد المحدودة قضيةً جوهريةً لبقاء البشرية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ فالاستمرار في النموذج الحالي يعني تفاقم الأزمات، بينما أضحى فرض القيود وإعادة ترتيب الأولويات مطلباً ملحاً لأي مشروع جادٍّ للمستقبل.

5. الصحافة: الحقيقة والزيف

كيف يمكننا التمييز بين الحقيقة والتلاعب في عالم تنتشر فيه المعلومات بسرعة تفوق قدرتنا على التحقق منها؟ تُعد هذه المسألة محوراً أساسياً في الحياة المعاصرة؛ فالمعلومات لا تكتفي بوصف الواقع فحسب، بل تؤثر أيضاً في القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي عصر يتسم بالسرعة الرقمية، لم يعد الصراع بين الحقائق والمعلومات المضللة قضية هامشية، بل أصبح عاملاً يحدد طبيعة النقاش العام وجودته.

في المشهد الراهن، تؤدي وسائل الإعلام دوراً حاسماً في تشكيل الرأي العام؛ إذ تصوغ التقارير الإخبارية التصورات المتعلقة بالأمن والاقتصاد والصحة والعلوم والحوكمة، وتؤثر في كل شيء، بدءاً من قرارات التصويت ووصولاً إلى السلوكيات اليومية. وفي الوقت نفسه، أدى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلة الفورية إلى توسيع نطاق وصول المحتوى غير المُتحقَّق منه، مما أتاح للمعلومات الزائفة الوصول إلى ملايين الأشخاص في غضون دقائق معدودة.

وتكمن المشكلة في النموذج الحالي في مزيج يجمع بين السرعة والمصالح الاقتصادية وغياب الدقة في التحقق من الحقائق. فالمعلومات -التي ينبغي أن تكون أداة للتوضيح والتوجيه العقلاني في الحياة العامة- أصبحت خاضعة لمنطق التأثير الفوري وأرقام الجمهور ومعدلات التفاعل. ويعود السبب في ذلك إلى الضغوط المستمرة لتحقيق الانتشار والتأثير والربح المادي، وهي ضغوط غالباً ما تُعلي من شأن سرعة التداول على حساب الدقة والمساءلة العامة. وتتمثل النتيجة في الانتشار الهائل لمحتوى منقوص أو مشوّه أو زائف عمداً؛ فعندما تتراجع الحقيقة إلى المرتبة الثانية، تتعرض قدرة المجتمع ذاتها على اتخاذ قرارات عقلانية للخطر. وفي هذا السياق، يكف الزيف عن كونه مجرد خطأ معلوماتي ليصبح قوة ملموسة تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي؛ إذ يتدخل في العمليات الانتخابية، والقرارات الاقتصادية، وسياسات الصحة العامة، والتصورات المتعلقة بالأمن والعلوم والعدالة. والجمهور العام هو من يدفع ثمن هذه المعلومات المضللة: عائلات تتخذ قرارات طبية بناءً على معلومات خاطئة، ومواطنون يصوتون تحت تأثير سرديات متلاعب بها، ومجتمعات تصبح هدفاً للخوف أو الكراهية أو الوصم. وفي الحالات القصوى، قد تودي المعلومات المضللة بحياة البشر، سواء كان ذلك بسبب الذعر الاجتماعي، أو رفض العلاج، أو العنف الجماعي، أو انهيار الثقة في المؤسسات الحيوية. أما المستفيدون من هذا النظام فهم المجموعات الاقتصادية

التي تحوّل "الانتباه" إلى سلعة مربحة، والجهات السياسية التي تستفيد من التضليل الاستراتيجي، وهياكل السلطة التي تستخدم السرديات كأداة للسيطرة. وعندما تُعامل المعلومات كسلعة ذات تأثير بدلاً من اعتبارها منفعة عامة، تتفتت فكرة "الواقع المشترك" ذاتها. يتطلب الأمر تبني نهج يرتكز على الشفافية، والتحقق الدقيق، والوعي الإعلامي النقدي. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا التحول في تعزيز المؤسسات المعنية بآليات التحقق المستقل من الحقائق، بحيث تخضع هياكلها لعمليات تدقيق تتسم بالشفافية وتستند إلى معايير منهجية واضحة. وفي الوقت نفسه، يتعين على المؤسسات الإعلامية تحمل مسؤولية تحريرية أكبر، من خلال الالتزام ببروتوكولات إلزامية تشمل تصحيح المعلومات، وتتبع مصادرها، والتمييز الصريح بين الحقائق والآراء والمحتوى المدفوع.

وعلى الصعيد الهيكلي، يدعو المقترح إلى تعزيز الوعي الإعلامي منذ المراحل الدراسية الأولى؛ وهو ما يعني تأهيل الأفراد -بدءاً من مرحلة الطفولة- لتقييم المصادر، وإدراك المصالح الكامنة وراء السرديات الإعلامية، والتحقق من الأدلة، وفهم آليات التلاعب بالمعلومات فهماً وافياً. لذا، يجب أن تتضمن المناهج التعليمية موضوعات تتعلق بالوعي الإعلامي النقدي، وتفسير البيانات، ومنطق الحجاج، وتحليل مصداقية المصادر. كما ينبغي إعادة ترسيخ دور الصحافة كأداة للتنوير الجماعي، بدلاً من الاكتفاء بكونها مجرد منظومة لنشر المحتوى وتداوله بسرعة.

تواجه أي مقاربة جديدة حتماً مقاومةً من قطاعات تعتمد ربحيتها على الإثارة والاستقطاب وجذب الانتباه بأي ثمن؛ وتتخذ هذه المقاومة أشكالاً متطورة ومنتشرة على نطاق واسع. إذ تسعى المنصات التي تحقق أرباحاً من التفاعل، والجماعات السياسية التي تقتات على التضليل الاستراتيجي، ووسائل الإعلام التي تحركها حصراً معدلات الوصول للجمهور، والهياكل الاقتصادية القائمة على الصدمات السردية، إلى الحفاظ على النموذج الراهن عبر تكثيف "الضجيج المعلوماتي". وتتمثل الاستراتيجية في تقويض مصداقية آليات التحقق، وإضفاء طابع نسبي على مفهوم الحقيقة، وتحويل الشك الدائم إلى أداة للسيطرة الاجتماعية. وفي كثير من الحالات، لا تظهر الكذبة كزيف صريح، بل كتشويه انتقائي، وتجزئة للسياق، وتكرار ممنهج لسرديات تثير المشاعر وتحشد الجماهير.

يجب أن تتم المرحلة الثانية داخل الهياكل المؤسسية للاتصال؛ وهذا يعني إرساء بروتوكولات عامة للشفافية التحريرية، وآليات مستقلة للتحقق من الحقائق، وضمان إمكانية تتبع المصادر، وفرض التزامات واضحة بالتصحيح على عاتق وسائل الإعلام والمنصات. وتُعد خطوات مثل تصنيف المحتوى، وتدقيق الخوارزميات، والتمييز الصريح بين الأخبار والآراء والإعلانات، فضلاً عن فرض عقوبات متناسبة على التضليل المتعمد، وسائلَ للحد من مساحة التلاعب الممنهج. كما ينبغي أن تترجم الضغوط الشعبية إلى سياسات تعليمية دائمة، وتشكيل مجالس أخلاقيات مستقلة، وتنظيم شفاف للمنصات الرقمية، وتعزيز صحافة ملتزمة بالمساءلة العامة. وينبغي لكل إجراء جديد أن يقلل من اعتبار "جذب الانتباه" المعيار الوحيد للقيمة،

وأن يوسع نطاق الالتزام المؤسسي بالصدق؛ إذ يجب أن يكون هدفنا جعل الثقة في المعلومات ركيزة أساسية ودائمة للديمقراطية.

فبدون الثقة في المعلومات، لا يمكن إجراء مداولات عقلانية؛ وبدون الالتزام بالحقيقة، لا تقوم ديمقراطية فاعلة ولا يتحقق مستقبل جماعي مستدام. إن الدفاع عن نزاهة الصحافة هو دفاع عن إمكانية وجود مجتمع قادر على التفكير واتخاذ القرارات والعمل بناءً على الواقع. ومع زيادة الصرامة في التحقق ورفع مستوى الوعي النقدي لدى الجمهور، ينحسر انتشار المعلومات الزائفة، وتتعزز الثقة في المؤسسات، وتتحسن جودة النقاش العام؛ إذ يصبح المجتمع المطلع أقل عرضة للتلاعب وأكثر قدرة على بناء توافق مشروع. لقد توقف الدفاع عن صحافة مسؤولة وثقافة معلوماتية نقدية عن كونه مجرد خيار فكري، ليصبح ضرورة ملحة للحفاظ على العقلانية الاجتماعية.

6. روابط الدم مقابل روابط الحب

ما الذي يرسخ دعائم الأسرة حقاً: الإرث البيولوجي أم الحضور العاطفي؟ تطرح هذه القضية تحدياً لأحد أقدم هياكل التنظيم الاجتماعي، إذ تتساءل عما إذا كان ينبغي تعريف الرابطة الأسرية في المقام الأول من خلال الجينات، أم من خلال البناء اليومي للرعاية والمسؤولية والانتماء. وفي عالم يشهد تحولات مستمرة، أصبح هذا التأمل محورياً لفهم الأشكال الجديدة للتعايش الإنساني.

لم تعد الهياكل الأسرية في وقتنا الحاضر تقتصر على النموذج التقليدي القائم حصراً على صلة الدم. فالأسر التي تتشكل عبر التبني، أو الروابط العاطفية والاجتماعية، أو وجود زوج الأم أو زوجة الأب، أو الأصدقاء المقربين، وشبكات الدعم المجتمعي، تُظهر أن تجربة المودة والمحبة لها أثر أعمق من الأصل البيولوجي. وتتجلى أهمية هذا الموضوع في الحياة اليومية؛ إذ تتشكل معالم الدعم العاطفي والتعليم والأمان والهوية الشخصية بفضل من هم حاضرون فعلياً في حياتنا، وليس فقط من يشاركوننا الدم نفسه.

إن النموذج التقليدي، حين يتمسك بصرامة بمبدأ الإرث البيولوجي وحده، يواجه قصوراً كبيراً، بل ويسبب معاناة إنسانية في كثير من الحالات. ويعود السبب في ذلك إلى إعطاء قيمة شبه مطلقة لقرابة الدم كمعيار لشرعية الأسرة والانتماء والاعتراف الاجتماعي. ووفقاً لهذا المنطق، تُرفع الرابطة البيولوجية إلى مرتبة الحقيقة المطلقة، بينما تُهمش العلاقات القائمة على الرعاية والتعايش والحضور اليومي لتصبح في مرتبة ثانوية. وتولد هذه البنية معاناة إنسانية عميقة؛ فالأفراد قد يجدون القبول والحماية والحب خارج نطاق روابط الدم، لكنهم يظلون غير مرئيين في نظر الأعراف الاجتماعية والمؤسسية. وهناك أطفال ينشأون في كنف الأجداد، أو الأعمام والأخوال، أو أزواج الآباء والأمهات، أو أسر التبني غير الرسمية، أو شبكات الرعاية المجتمعية؛ ورغم قيام هؤلاء جميعاً بدور الأسرة على أكمل وجه، إلا أنهم لا يحظون بالاعتراف الاجتماعي

ذاته. وعندما تُمنح الشرعية لصلة الدم وحدها، يبرز خطر تكريس هياكل جامدة، يطغى عليها الالتزام الشكلي أكثر من الدعم الصادق.

إن من يدفع ثمن هذه النظرة المحدودة هم، قبل كل شيء، أولئك الذين يعيشون على هامش النماذج التقليدية: الأطفال في ترتيبات أسرية غير تقليدية، وكبار السن الذين يتلقون الرعاية من أشخاص لا تربطهم بهم روابط رسمية، والأزواج والشبكات العاطفية التي تدعم الحياة اليومية دون اعتراف مؤسسي. وتتجلى هذه المعاناة في حرمانهم من الحقوق، وغياب صوتهم عند اتخاذ القرارات المهمة، وعدم الاعتراف بالرعاية التي يقدمونها، بل وتصل في الحالات القصوى إلى حد التخلي عنهم عاطفياً ومادياً. إن عدم الاعتراف بالروابط الاجتماعية العاطفية ليس مجرد مسألة نظرية، بل له تأثير مباشر على الأمن والشعور بالانتماء والكرامة الإنسانية.

يتعين علينا الإقرار بأن المودة تشكل عنصراً جوهرياً في بناء العلاقات الإنسانية. وتتمثل الخطوة الأولى نحو هذا التحول في توسيع مفهوم الأسرة والانتماء -على المستويين القانوني والاجتماعي- ليشمل اعترافاً رسمياً بالروابط القائمة على المعايشة، والرعاية المتبادلة، والاختيار الواعي للتواجد في حياة الآخر. وعلى الصعيد المؤسسي، يستلزم ذلك مراجعة القواعد المتعلقة بحضانة الأطفال، والميراث، والتمثيل القانوني، والقرارات الطبية، وحقوق المعايشة، بحيث تكتسب الواقعة العاطفية نفس الأهمية التي يحظى بها الأصل البيولوجي. وعلينا استبدال معيار "الدم" الحصري بنموذج يقوم على "الشرعية القائمة على العلاقات"، حيث تكتسب الرعاية الفعلية وتحمّل المسؤولية والحضور الدائم قيمةً تأسيسية. وبدلاً من وضع رابطة الدم في تعارض مع رابطة الحب، يقر هذا المنظور الجديد بأن الأسرة تتشكل -قبل كل شيء- من خلال التجربة الملموسة للرعاية؛ وبهذا المعنى، تكف المودة عن كونها مجرد عنصر مكمّل، لتصبح ركيزةً أساسية في تنظيم الحياة الاجتماعية.

سيواجه هذا التغيير مقاومة، لا سيما في الهياكل الثقافية والقانونية والمؤسسية التي ربطت تاريخياً بين الشرعية وبين النسب البيولوجي والتقاليد الرسمية. وستنشأ هذه المعارضة بفعل الأعراف الاجتماعية الراسخة، والتفسيرات القانونية المقيدة، والخطابات التي تصور صلة الدم كأساس وحيد وشرعي للانتماء الأسري. ولن تقتصر هذه المقاومة على الجانب النظري فحسب، بل ستتجلى في قرارات تتعلق بحضانة الأطفال، والميراث، والتمثيل القانوني، وحقوق الزيارة، والاعتراف المؤسسي.

يجب أن تبدأ المرحلة الأولى داخل هياكل صنع القرار والأطر القانونية؛ ويعني ذلك مراجعة تدريجية للتشريعات المتعلقة بالأسرة والحضانة والميراث وحقوق الدخول للمستشفيات والتمثيل المدني وحماية الطفل، بحيث تحظى الرابطة الاجتماعية العاطفية باعتراف يوازي الرابطة البيولوجية كلما توفرت ممارسة فعلية للرعاية وتحمل للمسؤولية. إن الاعتراف القانوني بالأسر القائمة على الروابط العاطفية، وتوسيع حقوق الزيارة، وحماية مقدمي الرعاية غير البيولوجيين، والاعتراف المؤسسي بشبكات الأسرة الممتدة، كلها أمور من شأنها تخفيف جمود النموذج الحالي. ولا بد أن تترجم الضغوط الشعبية إلى سياسات عامة

تعنى بحماية الطفل، ودعم التبني، ومساعدة الأسر، والاعتراف القانوني بأشكال متعددة للانتماء. ويجب أن تضع كل خطوة جديدة حداً لمنح الأولوية لروابط جوفاء لمجرد استنادها إلى الشكلية المتعلقة بالأصل البيولوجي.

إن المجتمع الذي يقر بالأصل وحده ويتجاهل الرعاية الفعلية يخاطر بإضفاء الشرعية على روابط فارغة، وبحرمان أولئك الذين يدعمون حياة الآخرين فعلياً من الكرامة. ومن خلال الاعتراف بالروابط العاطفية كعلاقات مشروعة، تتوسع مظلة الحماية الاجتماعية وتتعزز الصحة العاطفية للأفراد، مما يتيح بناء شبكات أسرية أكثر شمولاً وفعالية؛ وبذلك يحظى الأشخاص الذين كانوا سابقاً على هامش النماذج التقليدية بالاعتراف والاستقرار والشعور بالانتماء، مما يقلل من عوامل الهشاشة النفسية والاجتماعية.

يتجاوز هذا النقاش الحيز الخاص ليصل إلى مفهوم المجتمع ذاته؛ فالمجتمع الذي يدرك قيمة المودة كأساس للعلاقات الإنسانية يصبح أكثر شمولاً ومرونة وقرباً من الاحتياجات الحقيقية للناس. وينبغي لمستقبل الهياكل الاجتماعية أن يعتمد بدرجة أقل على الأصل البيولوجي، وبدرجة أكبر على القدرة على بناء روابط إنسانية حقيقية ومستدامة.

الجزء الثاني — رؤية جديدة للمجتمع

7. الأمة العالمية – عالم بلا حدود

كيف يمكننا معالجة مشكلات تمتد عبر القارات إذا كنا لا نزال ننظر إلى العالم فقط من منظور الحدود السياسية؟ يبرز هذا الموضوع استجابةً لواقع يتسم بترابط متزايد، حيث لا تعترف الأزمات المناخية والاقتصادية والصحية والتكنولوجية بالحدود الوطنية. ففي عالم مترابط عبر تدفقات المعلومات والتجارة وحركة البشر، أصبح الإصرار على مفهوم الدول المنعزلة يتعارض بشكل متزايد مع تعقيدات الحاضر؛ إذ ترتبط المجتمعات ببعضها من خلال سلاسل الإنتاج الدولية، والشبكات الرقمية الفورية، والتحديات المشتركة على نطاق كوكبي. فالأزمة المالية في بلد ما تؤثر على الأسواق العالمية، والنزاع الإقليمي يغير أسعار الطاقة والغذاء في قارات مختلفة، والجائحة تتحول بسرعة إلى مشكلة عالمية. لقد أصبحت القرارات المحلية تُحدث تأثيرات عالمية، وثبت أن الاستجابات المجزأة غير كافية في مواجهة التحديات الهيكلية.

يكمن السبب الجوهري في تغليب المصالح الوطنية الآنية على الاحتياجات الجماعية العالمية؛ إذ تواصل الدول والحكومات والتكتلات الاقتصادية العمل وفق منطق الحفاظ على الذات والتنافس، مانحةً الأولوية للمكاسب الداخلية قصيرة الأجل حتى عندما تتجاوز التحديات القائمة الحدود الجغرافية تماماً. وتتمثل النتيجة

في صعوبة مزمنة في التعاون بشأن قضايا محورية مثل تغير المناخ، وتدفقات الهجرة، والتطور العلمي، والأمن الغذائي، والصحة العامة، والاستقرار الاقتصادي الدولي.

عندما تتصرف كل دولة بمعزل عن غيرها في مواجهة المشكلات العالمية، تكون النتيجة هي غياب الكفاءة، وتضارب المصالح، والتأخر في تنفيذ الحلول الهيكلية. ومن يدفع ثمن هذا الافتقار إلى التنسيق هم السكان المعرضون لظواهر الطقس المتطرفة، واللاجئون والمهاجرون قسراً، والمجتمعات المتضررة من الأزمات الصحية العابرة للحدود، والدول الأضعف اقتصادياً التي تتحمل بشكل غير متناسب تبعات القرارات التي تتخذها مراكز القوى الكبرى. وتتجلى هذه المعاناة في نقص الغذاء، والنزوح الجماعي للأسر، وتزايد الفقر، وفقدان أرواح كان من الممكن إنقاذها لو كانت هناك استجابات عالمية أسرع وأكثر تنسيقاً.

ولعل أزمة المناخ هي المثال الأوضح لهذا التناقض؛ فانبعاث الملوثات في منطقة ما يؤثر على النظم البيئية والاقتصادات والسكان على نطاق كوكبي، كما أن الأزمة الصحية المحلية يمكن أن تتحول بسرعة إلى تهديد عالمي. ومع ذلك، تظل الاستجابة المؤسسية مجزأة ومحكومة بالنزاعات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية والحسابات الانتخابية الوطنية. أما المستفيدون من هذا التشرذم فهم المجموعات والهياكل التي تجني مكاسب من غياب التنظيم الدولي الفعال، والاستغلال غير المتكافئ للموارد العالمية، والتفاوت بين الدول المركزية ودول الأطراف. ثمة حاجة ملحة لتبني نهج جديد يرتكز على الحوكمة التعاونية الدولية ومفهوم أوسع للانتماء الإنساني. إن مفهوم "الأمة العالمية" لا يعني إلغاء الهويات الثقافية أو السيادات المحلية أو التقاليد الوطنية؛ بل يتعلق، على العكس من ذلك، ببناء آليات دائمة للتعاون السياسي والاقتصادي والعلمي، تكون قادرة على تجاوز الحدود عندما تتطلب المشكلة استجابةً على مستوى الكوكب بأسره. ويتمثل هذا التحول في تعزيز المؤسسات متعددة الأطراف ومنحها قدرات فعلية على التنسيق والمراقبة والتنفيذ في مجالات استراتيجية مثل المناخ والصحة والأمن الغذائي والتكنولوجيا. ويستلزم ذلك إنشاء مجالس عالمية تداولية تتمتع بتمثيل متوازن لمختلف المناطق، وإرساء أنظمة تمويل مشتركة للأزمات الدولية، وبروتوكولات موحدة للاستجابة للطوارئ، واتفاقيات ملزمة بشأن الاستدامة واستخدام الموارد. ويقوم النموذج المقترح على مبدأ "الحوكمة الشبكية"، حيث تتعايش السيادة الوطنية مع هيئات فوق-وطنية تركز على قضايا تتجاوز بطبيعتها قدرة أي دولة على التصرف بشكل منفرد.

من المتوقع أن يواجه هذا التغيير مقاومة، لا سيما من جانب الدول والتكتلات الاقتصادية والمجموعات الاستراتيجية التي تخشى فقدان النفوذ، أو إعادة توزيع المسؤوليات، أو تقييد قدرتها على اتخاذ قرارات أحادية الجانب. وستتجلى هذه المقاومة في خطابات تتمسك بالسيادة المطلقة، وفي النزاعات الجيوسياسية، والحمائية الانتقائية، والدفاع عن المصالح الوطنية الآنية على حساب الحلول الجماعية. وستسعى هياكل القوة -التي اعتادت العمل من موقع متميز- إلى تصوير أي تقدم نحو تكامل يتجاوز الحدود الوطنية على أنه تهديد للهوية أو للاستقلال السياسي أو للأمن الاقتصادي الداخلي. وبالتالي، سيتم تبرير التشرذم باعتباره

ضرباً من الحكمة والتروي، طالما أنه يعمل كآلية للحفاظ على التفاوتات التاريخية القائمة بين المراكز العالمية والأطراف التابعة لها.

لذا، لا يمكن أن يعتمد التغيير على قطيعة مفاجئة بين الدول، بل على انخراط تدريجي وحازم ومشروع في مجالات التعاون الدولي. وعلينا بناء وعي مجتمعي واسع يدرك أن المخاطر الرئيسية الراهنة -مثل قضايا المناخ، والأمن الغذائي، والهجرات القسرية، والأزمات الصحية، والطاقة، والاستقرار المالي- تتجاوز الحدود الوطنية لتصبح ذات نطاق عالمي. وعندما تدرك الأغلبية الشعبية أن المشكلات المحلية تنبع من أسباب عالمية ولها تداعيات عالمية، يصبح من الممكن دعم الحاجة سياسياً إلى هياكل لاتخاذ القرار تتجاوز الحدود الوطنية؛ وحينها، يصبح تعزيز المؤسسات متعددة الأطراف القائمة وإنشاء منتديات جديدة للحوكمة المتخصصة أمراً ضرورياً. وينبغي أن يتم الانخراط في نظام صنع القرار عبر مجالات محددة: الصحة العالمية، والمناخ، والعلوم، والتنظيم التكنولوجي، والأمن الغذائي. وتُعد البروتوكولات الدولية الملزمة، وصناديق الطوارئ التعاونية، ومجالس الاستجابة السريعة الإقليمية، والأهداف المشتركة القابلة للتدقيق، نماذج ملموسة تعزز الثقة بين الدول وتدعم الشرعية في نظر الشعوب.

يتعين تحويل الضغوط الشعبية والدبلوماسية إلى مجالس عالمية تداولية تتميز بتمثيل متوازن، وآليات شفافة للتمويل القائم على التضامن، وهياكل تنفيذية قادرة على التحرك لمواجهة الأزمات العابرة للحدود. وينبغي أن تؤدي كل اتفاقية جديدة إلى تقليص فرص اللجوء إلى استجابات منعزلة، وتعزيز مفهوم المسؤولية المشتركة والجماعية. فالهدف هو جعل التعاون الدولي عملية تراكمية؛ إذ أن كل أزمة تُحل من خلال العمل المشترك تعزز الحاجة إلى الخطوة المؤسسية التالية.

إن البشرية تتشارك بالفعل في المخاطر والموارد والمصير المشترك؛ وما ينقصنا هو بناء مؤسسات قادرة على التفكير والعمل على نطاق عالمي. فالإصرار على مواجهة الأزمات العالمية باستجابات مجزأة يعني إطالة أمد معاناة يمكن تجنبها، وتعريض بقاء البشرية الجماعي للخطر. يدعم منطق التعاون العالمي سرعة الاستجابة للأزمات الصحية والمناخية والاقتصادية، ويعزز تبادل المعرفة العلمية، ويخفف من حدة التوترات الناجمة عن تضارب المصالح الوطنية. كما أن صياغة سياسات منسقة ترفع من كفاءة التوزيع، وتدعم الاستقرار الدولي، وترسخ مفهوم المسؤولية الجماعية عن مستقبل الكوكب.

إن التفكير في "أمة عالمية" يعني الإقرار بأن الحدود السياسية لم تعد قادرة على تقييد الذكاء الاستراتيجي للبشرية؛ فالقرن الحالي يتطلب رؤية قادرة على الجمع بين التنوع الثقافي والتعاون الهيكلي. ذلك أن التمسك باستجابات مجزأة للمشكلات العالمية لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد أزمات حتمية، في حين أن الانتقال نحو وعي عالمي لم يعد أمراً مرغوباً فحسب، بل ضرورة تاريخية.

8. المنافسة كثقافة: من التنافس المحض إلى التقدم المشترك

إلى أي مدى توقفت المنافسة -التي يُنظر إليها باعتبارها المحرك المطلق للتقدم- عن دفع عجلة التنمية وبدأت في تفتيت نسيج المجتمع ذاته؟ إن هذا الطرح يمثل تأملاً عميقاً في إحدى ركائز الثقافة المعاصرة: فكرة أن هزيمة الآخرين شرط ضروري للارتقاء والتطور. وفي عالم يزداد ترابطاً، لا بد من إعادة النظر في هذا المنطق، لا سيما عندما تتجاوز آثاره النطاق الفردي لتبدأ في تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.

تتجلى المنافسة في شتى مجالات الحياة تقريباً: في سوق العمل، والتعليم، والاقتصاد، وحتى في العلاقات الشخصية. فمنذ سن مبكرة، يُدمج الأفراد في أنظمة تكافئ الأداء المقارن (أي التفوق على الآخرين)، وندرة الفرص، والتميز المستمر عن الغير. وتتمثل العواقب في تزايد الضغوط الاجتماعية، وتراجع روح التعاون، وعدم تكافؤ الفرص، ونشوء بيئات يعتمد فيها نجاح الفرد على إقصاء الكثيرين. وينبع هذا الوضع من تكريس المنافسة كمبدأ مطلق ينظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية؛ إذ يكمن السبب في المبالغة في تقدير الأداء الفردي، ومنطق الندرة، وفكرة أن التقدم لا يتحقق إلا بالتغلب على الآخرين. ومن هذا المنظور، تتشكل الحياة الجماعية كساحة دائمة للمنافسة، حيث يتنافس الأفراد للحصول على الوظائف، والتقدير، والموارد، والمكانة الاجتماعية، وحتى الشعور بالانتماء. وتتمثل النتيجة النهائية في نشوء مجتمع أقل تعاوناً وأكثر تفتتاً، ومجتمع شديد الهشاشة أمام الأزمات الهيكلية.

أما من يدفع ثمن هذا النموذج فهم الأفراد الخاضعون لضغوط مستمرة لتحقيق الأداء العالي، وأولئك الذين لا يتأقلمون مع منطق المنافسة المحمومة، والمجتمعات التي تشهد ضعفاً في روابطها الداخلية. إذ يغذي منطق التنافس الدائم مشاعر القلق والإحساس المزمن بالفشل، ويجرد العلاقات الإنسانية من طابعها الإنساني. وفي المقابل، فإن المستفيدين من هذا النموذج هم الهياكل المؤسسية والاقتصادية التي توظف المنافسة المستمرة كآلية لتعزيز الإنتاجية، وإحكام السيطرة، وإجراء عمليات الانتقاء الاجتماعي.

إن الدعوة إلى نهج جديد لا تعني إلغاء كافة أشكال المنافسة؛ فالسعي نحو التميز وتجاوز التحديات قد يلعب دوراً إيجابياً في سياقات معينة. وتكمن النقطة الجوهرية في وضع المنافسة ضمن حدود صحية، والحيلولة دون تحولها إلى ركيزة مطلقة للحياة الاجتماعية. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا التحول في إعادة تشكيل البيئات المؤسسية؛ إذ ينبغي تشجيع النماذج القائمة على التعاون ومكافأتها في المدارس والجامعات والشركات والمساحات العامة. من الناحية العملية، يعني هذا تطوير أنظمة عمل ترتكز على مهارات متكاملة، ومشاريع جماعية، وأهداف مشتركة، وآليات تقدير تُعلي من شأن المساهمة الجماعية لا الأداء الفردي المنعزل فحسب. وفي المجال التعليمي، ينبغي تعزيز منهجيات التعلم التعاوني، وحل المشكلات ضمن مجموعات، والتدريب على القيادة التشاركية. أما في الميدانين الاقتصادي والسياسي، فيجب تشجيع النماذج التعاونية والتشاركية والمجتمعية باعتبارها أشكالاً ملموسة لإعادة توزيع أدوار الريادة وبناء الحلول

بشكل جماعي؛ فالأمر يتعلق باستبدال منطق المواجهة الدائمة بمنطق التقدم المشترك. إذ يتيح الذكاء الجماعي تكامل القدرات المختلفة من أجل الصالح العام، مما يُثمر حلولاً أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على الصمود.

ومع ذلك، فمن المتوقع أن تواجه عملية الانتقال هذه مقاومة شديدة في الثقافات التي تشكلت بعمق بفعل روح التنافس، وفي الهياكل التي تربط القيمة حصراً بالأداء الفردي. وتتجلى هذه المقاومة في النماذج التعليمية القائمة على التصنيف والإقصاء، وبيئات العمل التي تحكمها المنافسة المستمرة، وسرديات النجاح التي تتمحور حول التفوق على الآخرين، والمؤسسات التي تكافئ النتائج الفردية المنعزلة على حساب الإنجازات الجماعية.

يتعين علينا إعادة تشكيل بيئات التنمية البشرية - ولا سيما المدارس والجامعات - بحيث لا يعود يُنظر إلى التعاون باعتباره قيمة ثانوية. إذ ينبغي أن تشكل المشاريع الجماعية، وحل المشكلات بشكل تعاوني، والتقييم القائم على المساهمة المشتركة، والتدريب على القيادة التعاونية، ركائز لهذه الثقافة الجديدة. وحين يدرك الأفراد في مرحلة مبكرة أن النمو المشترك لا يعني التراجع أو فقدان المكتسبات، تبدأ العقلية المجتمعية في التحول. وتأتي الخطوة الثانية لتشمل أماكن العمل والمجتمعات المحلية والمؤسسات العامة؛ حيث يتطلب الأمر استبدالاً تدريجياً لنماذج التقييم القائمة حصراً على المقارنة بأنظمة تُعلي من قيمة تكامل المهارات، والأهداف المشتركة، والنتائج الجماعية. وتُعد فرق العمل متعددة التخصصات، والاعتراف المؤسسي بالمشاريع التعاونية، ونماذج الإدارة الأفقية، وتعزيز التعاونيات والجمعيات، خطوات ملموسة من شأنها إضعاف منطق التنافس باعتباره مبدأً مطلقاً.

تحتاج الغالبية العظمى من المجتمع إلى المشاركة في صياغة سياسات عامة تعزز التعاون على مستويات متعددة تشمل التعليم والاقتصاد والعلوم والابتكار والحياة المجتمعية. ويجب أن يعمل كل هيكل تعاوني جديد على الحد من النظرة للآخر باعتباره تهديداً، وتوسيع نطاق الرؤية القائمة على الترابط المتبادل. علينا ألا نجعل التعاون استثناءً أخلاقياً، بل آلية طبيعية للتقدم الاجتماعي؛ فلا يمكن لأي مجتمع الحفاظ على تماسكه وضمان مستقبله إذا كان أفراده يتعلمون النظر إلى بعضهم البعض كأعداء دائمين. فالتقدم الحقيقي لا ينبع من التشرذم، بل من القدرة على البناء المشترك. وتولد البيئات التعاونية ابتكاراً اجتماعياً أكبر، ورفاهاً نفسياً، وكفاءة أعلى في حل المشكلات المعقدة، وذلك تحديداً لأنها تتيح دمج وجهات نظر ومواهب متنوعة. إن تجاوز غريزة التنافس يعني الإدراك بأن أعظم تحديات العصر تتطلب استجابات جماعية؛ فالأزمات العالمية، والتفاوت الاجتماعي، وقضايا الاستدامة لن تُحل عبر النزاعات المنعزلة، بل من خلال القدرة على التعاون واسع النطاق. ولن يكون المستقبل لمن يهزمون بعضهم البعض، بل لمن يتعلمون البناء معاً.

9. مجتمعات مستقلة ومتكاملة

كيف يمكن بناء مجتمع قوي دون خنق الاستقلالية المحلية؟ تُمثّل هذه المسألة معضلة جوهرية في العالم المعاصر: الحاجة إلى تعزيز قدرة الناس على اتخاذ القرار في مناطقهم الخاصة دون قطع الروابط مع هياكل التعاون الأوسع نطاقاً. وبدلاً من الاختيار بين المركزية المطلقة أو التفتت والانعزال، يسعى هذا المقترح إلى تحقيق توازن بين الاستقلال الوظيفي والتكامل الجماعي.

في الوقت الراهن، تُتخذ العديد من القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية - مثل التنقل والإسكان والغذاء والتعليم واستخدام الموارد - من قبل هياكل بعيدة كل البعد عن الواقع المحلي. ويؤدي هذا إلى بطء إداري، وضعف في تلبية الاحتياجات الفعلية للسكان، وشعور بالانفصال بين المواطنين والمؤسسات. وعندما تتمتع المجتمعات بقدر ضئيل من الاستقلالية، فإنها تصبح رهينة لنماذج موحدة لا تراعي دائماً الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكل منطقة.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في المركزية المفرطة المقترنة بانفصال مكاني عميق؛ إذ يكمن السبب في تركز عملية صنع القرار في مستويات إدارية عليا، بعيدة عن الواقع الملموس للمجتمعات التي تضع لها التشريعات وتتدخل في شؤونها. وتُصاغ القرارات المتعلقة بالتعليم والصحة والتنقل والأمن والإسكان واستخدام الموارد من قبل هياكل بيروقراطية لا تدرك الخصوصيات المحلية، مما يجعل تكييف السياسات العامة مع الاحتياجات الحقيقية لكل منطقة أمراً صعباً. وتتمثل النتيجة النهائية في عدم كفاءة إدارة الموارد، وتراجع المشاركة المجتمعية، وإضعاف الشعور بالانتماء الجماعي.

عندما لا يشارك المجتمع في صياغة الحلول، يفقد النظام شرعيته وفعاليته. ويتجلى هذا الانفصال في واقع المجتمع الملموس بأشكال عدة: مشاريع عامة لا تلبي الاحتياجات المحلية، وبرامج اجتماعية تفتقر إلى التوجيه السليم، وهدر للموارد، وغياب للاستجابة السريعة للمشكلات اليومية الملحة. ويدفع سكان المناطق الأكثر هشاشة ثمن هذا الهيكل، إذ يعانون من التخلي المؤسسي، وخدمات متدنية الجودة، وشعور دائم بالتهميش السياسي وعدم المرئية. وتتجلى المعاناة في غياب خدمات الصرف الصحي، وضعف شبكات التنقل، وانعدام الأمن الحضري، وغياب قنوات حقيقية للاستماع والعمل.

تُضعف المركزية المفرطة قدرة المجتمعات على إدراك دورها كفاعل أساسي في التغيير؛ فعندما تأتي جميع الحلول من "أعلى"، يُدفع السكان إلى موقف سلبي، ويُختزل دورهم في مجرد متلقين لسياسات غير ملائمة. وهذا بدوره يولد حالة من العزوف الاجتماعي، وفقدان الثقة في المؤسسات، وتآكل الروابط المجتمعية. المستفيدون من هذا الهيكل هم مراكز القوى السياسية والإدارية التي تحتكر السلطة والميزانية والقدرة على التأثير، مما يُبقي فجوةً قائمةً بين عملية صنع القرار والواقع المعاش.

يتمثل مقترح "المجتمعات المستقلة والمتكاملة" في تعزيز قدرة الأحياء والمدن والأقاليم على الإدارة الذاتية في القضايا الجوهرية، وذلك دون قطع الروابط الاستراتيجية مع هياكل التعاون الأوسع نطاقاً. وتتمثل

الخطوة الأولى في هذا التحول في اللامركزية التدريجية لسلطة اتخاذ القرار بشأن القضايا المرتبطة مباشرةً بالمجال الترابي، مثل التخطيط العمراني، وأولويات الميزانية، والسياسات الاجتماعية، وإدارة الموارد المحلية. ويستلزم ذلك إنشاء مجالس مجتمعية تداولية، وهيئات محلية دائمة، وآليات ملزمة للميزانية التشاركية، وهياكل إدارية ترابية تتمتع باستقلالية تشغيلية. إذ ينبغي أن تمتلك كل جماعة محلية القدرة الفعلية على تحديد الأولويات، وابتكار الحلول، وإدارة جزءٍ مناسبٍ من الموارد المخصصة لتنميتها. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظل هذه الوحدات مترابطةً عبر أنظمة تعاونية إقليمية ووطنية لتبادل المعرفة والتكنولوجيا والتمويل والدعم المؤسسي. وعلينا الجمع بين "قرب القرار" (اتخاذ القرار على مستوى قريب من الواقع المحلي) وبين "الترابط الاستراتيجي"؛ وهذا يعني أن القرارات المتعلقة بالمشكلات المحلية يجب أن تنبع من داخل النطاق الترابي نفسه، بينما تظل القضايا الأوسع نطاقاً -مثل البنية التحتية الإقليمية، وأمن الطاقة، والرعاية الصحية عالية التعقيد، والتعليم العالي، والخدمات اللوجستية- مُدارةً ضمن شبكات تعاونية أكثر شمولاً. وبهذه الطريقة، لا تتحول الاستقلالية إلى عزلة، بل تصبح وسيلةً لتعزيز القدرات المحلية في إطار نظام متكامل.

من المتوقع أن يواجه هذا النموذج مقاومة من الهياكل المركزية المعتادة على تركيز السلطات الإدارية والسياسية والمالية. وتتجلى هذه المقاومة في الاحتفاظ بصلاحيات اتخاذ القرار، والإفراط في البيروقراطية التي تعيق الإجراءات المحلية، والترويج لفكرة مفادها أن المراكز المؤسسية البعيدة هي وحدها التي تمتلك القدرة الفنية على الإدارة بكفاءة. ولا تستمد المركزية قوتها من السلطة الرسمية فحسب، بل أيضاً من السيطرة على الموارد والمعلومات وأولويات الاستثمار، مما يجعل من الصعب على المجتمعات المحلية ممارسة استقلالية حقيقية في التعامل مع المشكلات التي تواجهها يومياً.

لذا، يجب أن يتم هذا التحول عبر خطوات صغيرة ومستمرة وتراكمية من الناحية الاستراتيجية، بدءاً بالتوسع التدريجي في قدرات اتخاذ القرار على المستوى المحلي. ويشمل ذلك تعزيز المجالس المجتمعية، والجمعيات الإقليمية، وجمعيات الأحياء، والمنتديات التشاركية، ومنحها الشرعية الرسمية وإتاحة الوصول إلى المعلومات العامة. وعندما يبدأ السكان في المشاركة في تحديد الأولويات المتعلقة بقضايا مثل الصحة، والتنقل، والأمن، والتعليم، والبنية التحتية، تتشكل قاعدة صلبة من الأغلبية الاجتماعية القادرة على دعم مسار اللامركزية. وتأتي المرحلة الثانية على المستوى المؤسسي، من خلال النقل التدريجي للصلاحيات والميزانيات إلى نطاقات إقليمية أصغر؛ إذ تُعد ممارسات مثل الموازنة التشاركية، وصناديق التمويل المحلية المخصصة، والمجالس التي تتمتع بصلاحيات تداولية واستقلالية في إدارة الخدمات الأساسية، بمثابة نماذج عملية تجعل اللامركزية واقعاً ملموساً ومرئياً. وكل إنجاز محلي ناجح يضعف الحجة القائلة بأن المركزية وحدها هي التي تحقق النظام والكفاءة. وعلاوة على ذلك، يصبح من الضروري الربط بين الاستقلالية والتنسيق الاستراتيجي؛ فلا ينبغي للمجتمعات أن تعمل كجزر منعزلة، بل كعناصر فاعلة ضمن شبكة تعاونية تمتد عبر مستويات مكانية متعددة. وهذا يعني استحداث آليات إقليمية ووطنية لدمج البيانات،

والتخطيط المشترك، وتقاسم الموارد، بما يضمن توافق القرارات المحلية مع الأهداف الأوسع نطاقاً. وتتمثل الاستراتيجية الجوهرية في بناء نموذج يجمع بين تلبية الاحتياجات المباشرة بفضل القرب المكاني والإنساني، وبين دعم الحلول الهيكلية من خلال التعاون بين المناطق المختلفة.

يعتمد مستقبل الحوكمة على القدرة على الجمع بين القرب الإنساني والمكاني، والكفاءة الإقليمية، والتعاون الاستراتيجي عبر مستويات متعددة. إذ تتيح الاستقلالية المحلية استجابة أسرع وأكثر ملاءمة للاحتياجات الفعلية للسكان، بينما يحول التكامل الشبكي دون العزلة ويضمن تبادل الموارد وأفضل الممارسات. ويعزز هذا النموذج مشاركة المواطنين، ويرفع الكفاءة الإدارية، ويحفز الابتكار الاجتماعي، حيث يمكن للحلول أن تنبثق من القاعدة وتنتقل ليتم تطبيقها في مجتمعات أخرى.

تمثل المجتمعات المستقلة والمتكاملة شكلاً جديداً من أشكال التنظيم الاجتماعي القادر على المواءمة بين الهوية المحلية والتعاون الواسع النطاق؛ إذ يتجه مستقبل الحوكمة نحو تبني هياكل أكثر مرونة وتشاركية وذكاءً في التعامل مع الأبعاد المكانية والإقليمية. إن التمسك بالنماذج المركزية يعني استمرار أوجه القصور وعدم الكفاءة؛ لذا فقد أصبح الانتقال نحو شبكات مجتمعية مستقلة ومترابطة ضرورةً استراتيجية لبناء مجتمعات أكثر مرونة وإنسانية.

10. الأسرة والمجتمع والمدينة

ما الذي يضمن حقاً استمرار المجتمع: المؤسسات الكبرى أم العلاقات الإنسانية التي تُبنى بين المنزل والشارع والمدينة؟ يكمن جوهر النقاش في الركيزة الأساسية للحياة الاجتماعية؛ فقبل أي هيكل سياسي أو اقتصادي، تتشكل القيم والأمن والانتماء والهوية في هذه المساحات الثلاث. وعندما تضعف إحدى هذه الركائز، يتأثر النسيج الاجتماعي بأكمله.

في ظل الواقع الراهن، تتزايد الفجوة بين الناس والمساحات التي يعيشون فيها؛ إذ تواجه الأسر روتيناً مفككاً، وتفقد المجتمعات روابط التعايش، وتتحول المدن إلى كيانات وظيفية بحتة تفتقر إلى الطابع الإنساني. لقد أصبح العزلة الاجتماعية، وانعدام الأمن الحضري، وضعف التضامن المحلي، وفقدان المرجعية الجماعية سماتٍ سائدة. وتؤثر طبيعة العلاقة بين الأسر ومجتمعاتها والمدينة في مجالات التعليم والصحة النفسية والتنقل والعمل وجودة الحياة.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في الانفصال المتزايد بين مستويات التعايش الإنساني الأساسية. ويعود السبب إلى نماذج اجتماعية وحضرية تعطي الأولوية للإنتاجية والتنقل والحركة الاقتصادية والاستهلاك، على حساب التعايش والتفاعل والرعاية المتبادلة. لقد صُممت المدن -إلى حد كبير- لتسهيل تدفق السلع والمركبات وحركة العمل، وليس بالضرورة لبناء الروابط الإنسانية. والنتيجة هي ضعف تدريجي في الروابط الأسرية

والمجتمعية، مما يؤدي في النهاية إلى نشوء مدن مفككة اجتماعياً، حيث يعيش الأفراد متقاربين مكانياً ولكنهم متباعدون عاطفياً.

يتجلى هذا الانفصال في رحلات التنقل الطويلة التي تباعد بين الآباء والأبناء، وفي ضيق الوقت المتاح للتفاعل الأسري، وفي تقلص المساحات المخصصة للقاء الجيران، وفي تحول البيئة الحضرية إلى مجرد ممر عابر بدلاً من أن تكون حيزاً للانتماء. ومن يدفع ثمن هذا التفكك هم الأسر التي تنهكها وتيرة الحياة الحضرية، والأطفال المحرومون من التفاعل الهادف، وكبار السن المعزولون، والمجتمعات التي تفقد قدرتها على الدعم المتبادل. وتتجلى المعاناة في صور متعددة تشمل الوحدة، والأمراض النفسية، والشعور بالضياع وسط الحشود (فقدان الهوية الفردية)، وتزايد هشاشة شبكات الحماية الاجتماعية.

عندما تكف المدينة عن العمل كامتداد للحياة المجتمعية، يضعف الشعور بالانتماء وتتراجع القدرة على التعاون الاجتماعي. وتكون النتيجة مجتمعاً يجد فيه الفرد نفسه محاطاً بالناس، لكنه محروم من التواصل الحقيقي. ويُعزز هذا التفكك مشاعر انعدام الأمن واللامبالاة الاجتماعية، ويؤدي إلى تآكل الثقة بين السكان أنفسهم. بدلاً من تعزيز الحياة الجماعية، بات الحيز الحضري يعيد إنتاج العزلة والتهميش. وثمة حاجة إلى نهج جديد يعيد الربط بين الأسرة والمجتمع والمدينة؛ وتتمثل الخطوة الأولى في هذا التحول في إعادة النظر في التخطيط العمراني استناداً إلى التجربة الإنسانية الملموسة، لا إلى المؤشرات الاقتصادية أو اللوجستية. وعملياً، يعني هذا تطوير أحياء تتيح سهولة الوصول إلى الخدمات الأساسية -كالمدارس والمرافق الصحية والمساحات الخضراء والمتاجر المحلية وأماكن التفاعل الاجتماعي- بما يقلل من التنقل المفرط ويعزز الحضور اليومي لأفراد المجتمع فيما بينهم. ويرتكز المقترح على النظر إلى المدن بوصفها امتداداً للحياة المجتمعية، وهو ما يستلزم إنشاء مساحات عامة أكثر تكاملاً، كالساحات والمراكز المجتمعية ومناطق الترفيه والمرافق الثقافية وممرات التنقل الآمنة التي تشجع على اللقاءات العفوية والتفاعل المستمر. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي للسياسات العامة أن تشجع المبادرات المجتمعية المحلية، مثل شبكات الدعم بين الجيران، وبرامج التواصل بين الأجيال، والتعاونيات الحيّية، ومبادرات الأمن التشاركي. وفي ظل هذا النموذج، ينبغي إعادة تموضع الأسرة باعتبارها ركيزة أساسية تتناغم مع الحياة الجماعية لا كياناً منعزلاً عنها؛ وهذا يقتضي تعزيز السياسات التي تحقق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، وتوسيع نطاق خدمات الرعاية، ودعم الأطفال وكبار السن، وتهيئة الظروف التي تتيح للمساحات الحضرية تعزيز علاقات إنسانية مستدامة. إذ لا بد أن تعود المدينة لتكون مكاناً للحياة، لا مجرد حيز للتنقل والحركة.

من الواضح أن هذا التغيير سيواجه مقاومة في النماذج الحضرية التي تحركها بشكل أساسي قوى سوق العقارات، ومنطق النقل الجماعي، ومعايير الإنتاجية الاقتصادية. وتتجلى هذه المقاومة في التوسع العمراني العشوائي، وارتفاع أسعار الأراضي الحضرية نتيجة للمضاربة، وإعطاء الأولوية للتدفقات الاقتصادية على حساب جودة الحياة اليومية. وتميل المصالح العقارية الكبرى، وقطاعات البنية التحتية، والهياكل الإدارية -التي اعتادت قياس النجاح الحضري بمؤشرات النمو وحركة التنقل وحدها- إلى تصوير أي إعادة توجيه

مجتمعي على أنها عائق أمام الكفاءة والتنمية. وفي كثير من الأحيان، لا يزال يُنظر إلى الحيز الحضري كأصل اقتصادي، بدلاً من الاعتراف به كبيئة حاضنة للحياة.

تتمثل الخطوة الأولى نحو تغيير حقيقي في تعزيز المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط الحضري، وذلك عبر المجالس المحلية، وجلسات الاستماع العامة الملزمة، والمنتديات المجتمعية، والميزانيات التشاركية التي تركز على مستوى الحي. فعندما تبدأ الأسر والمجتمعات في اتخاذ قرارات بشأن التنقل، ومناطق المعيشة، والأمن، والإسكان، والخدمات القريبة، تكف المدينة عن كونها تصميماً مفروضاً من الأعلى، وتبدأ في عكس الاحتياجات الإنسانية الحقيقية. أما التغيير التالي فيجب أن يحدث على المستوى المؤسسي، ويشمل: إنشاء مراكز مجتمعية في الأحياء، وتوسيع المساحات العامة المخصصة للمعيشة، وتشجيع الاستخدامات المتعددة للأراضي، واللامركزية في تقديم الخدمات الأساسية، ودعم التجارة المحلية. وعلينا تقريب المسافات بين أماكن السكن والعمل والمدارس والمرافق الصحية ومواقع التفاعل الاجتماعي، مما يقلل من عناء التنقل اليومي المرهق، ويعيد للأسرة والمجتمع وقتهما الاجتماعي.

إن جودة المجتمع تُقاس بكيفية عيش أسره، وبمدى الدعم المتبادل بين مجتمعاته، وبطريقة احتضان مدنه لسكانها. ولا تُعد إعادة بناء هذه الروابط مجرد قضية حضرية أو اجتماعية فحسب، بل ضرورة هيكلية لمستقبلنا الجماعي؛ فحين تعيد المدينة بناء صلتها بالمجتمع، ويعزز المجتمع تماسك الأسرة، يوضع أساس متين لحضارة أكثر إنسانية واستدامة.

11. القادة – أولئك الذين لا يتوقون إلى السلطة

من ينبغي أن يقود المجتمع: أولئك الذين يسعون وراء السلطة بأي ثمن، أم أولئك الذين يتولونها بدافع الواجب والمسؤولية؟ يطرح هذا الفصل انقلاباً جذرياً في المنطق السياسي والمؤسسي المعاصر؛ فبدلاً من ربط القيادة بالطموح الشخصي، يعيد هذا الطرح تعريف القائد الحقيقي باعتباره شخصاً يقبل القيادة لإدراكه الحاجة الجماعية، وليس سعياً وراء المكانة أو السيطرة أو المزايا الخاصة.

في عالم اليوم، ثمة ارتباط وثيق بين القيادة والصراع من أجل النفوذ والظهور العام والهيمنة المؤسسية. ففي شتى المجالات، يكون الوصول إلى مناصب القيادة مدفوعاً بمشاريع فردية للارتقاء والتقدم؛ إذ تصبح القرارات موجهة نحو الحفاظ على السلطة أو حماية الصورة العامة أو خدمة المصالح الخاصة، مما يؤثر بشكل مباشر على جودة الإدارة العامة والثقة في المؤسسات والصالح العام.

تكمن مشكلة النظام الحالي في آلية اختيار القادة ومكافأتهم؛ فبدلاً من تفضيل من يحركهم شعور بالمسؤولية العامة والكفاءة والتوازن الأخلاقي، يكافئ النظام الأفراد الذين يتمثل دافعهم الرئيسي في الرغبة في تولي زمام القيادة. ويعود السبب في ذلك إلى هياكل سياسية ومؤسسية وتنظيمية تُعلي من شأن الطموح، وخطاب الهيمنة والانتصار، والظهور العلني، والقدرة على الحشد الاستراتيجي. ووفقاً لهذا المنطق، فإن من يتوقون

بشدة إلى السلطة هم من يصعدون بسهولة أكبر، وليس بالضرورة أولئك الأكثر استعداداً لممارستها بما يخدم المصلحة الجماعية.

وتتمثل نتيجة هذا النموذج في ترسيخ قيادات تهتم بالبقاء في المنصب والنفوذ والحفاظ على صورتها أكثر من اهتمامها بتحقيق نتائج ملموسة للمجتمع. ويتمثل الأثر المترتب على ذلك في إضعاف المؤسسات واتساع الفجوة تدريجياً بين القيادة والمصلحة العامة؛ فعندما تصبح السلطة غاية في حد ذاتها، تتوقف القيادة عن خدمة المجتمع وتبدأ في خدمة هيكل السلطة ذاته، ويتحول المنصب من مجرد أداة للعمل إلى هوية أو مكسب سياسي أو وسيلة للحفاظ على الذات.

يخلف هذا التشوه تداعيات إنسانية ومؤسسية عميقة؛ إذ يدفع المواطنون الثمن حين يخضعون لقرارات تمليها الحسابات السياسية، أو الحفاظ على التحالفات، أو المصالح الشخصية بدلاً من تلبية الاحتياجات الحقيقية. وتتجلى هذه المعاناة في سوء إدارة الموارد العامة، وبطء الاستجابة للأزمات، وفقدان الثقة في المؤسسات، والمعاناة المباشرة الناجمة عن عدم الكفاءة أو التقصير أو إساءة استخدام السلطة. وتُعد المستشفيات المفتقرة للبنية التحتية، والمدارس المهملة، والسياسات العامة سيئة التنفيذ، والأزمات التي تتفاقم بسبب الغرور في اتخاذ القرار، أمثلة ملموسة على التكلفة الإنسانية للقيادة غير الكفوءة. إن المستفيدين من هذا النموذج هم ذاتهم المجموعات التي تدور في فلك السلطة: النخب السياسية، والهياكل الحزبية المغلقة، وشبكات النفوذ، والجهات الفاعلة التي تجني مكاسب من استمرار وجود قادة يعتمدون على الدعم الداخلي. وتُعزز هذه الحلقةَ المنطقُ المؤسسي السائد، الذي يكافئ الولاء الاستراتيجي والقدرة على الترويج الذاتي على حساب الجدارة والالتزام الاجتماعي.

ويتمثل المقترح في إرساء نموذج قيادي يرتكز على دافع أخلاقي وكفاءة مشهود لها؛ نموذج يقدّر الأفراد الذين لا يسعون إلى السلطة كغاية في حد ذاتها، بل يتولونها كمسؤولية مؤقتة لخدمة الصالح العام. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا التحول في مراجعة آليات الاختيار والتقييم والاستمرار في المناصب القيادية، واعتماد معايير شفافة تمنح الأولوية للكفاءة الفنية، وسجل الالتزام العام، والتوازن العاطفي، والنزاهة الأخلاقية. ويستلزم ذلك استحداث عمليات أكثر صرامة لتقييم الأداء، وآليات دائمة للمساءلة، وتحديد فترات زمنية لتولي المنصب، وهياكل عمل جماعي تحد من هيمنة الطابع الشخصي المفرط. إذ ينبغي النظر إلى القيادة، في ظل هذا النموذج، بوصفها وظيفة خدمية لا مجرد منصب يتمتع بامتيازات؛ بحيث ينصب التركيز على النتائج الاجتماعية، وجودة اتخاذ القرار، والشرعية القائمة على الثقة، لا على مجرد القدرة على الفوز بالمنصب أو الحفاظ عليه.

تواجه أي عملية تحول مقاومةً شديدة، لا سيما من الأنظمة التي اعتادت على تركز السلطة واعتبار الطموح التنافسي معياراً للترقي. ففي معظم الهياكل السياسية والمؤسسية والشركات، تخضع عملية الوصول إلى المناصب القيادية لآليات تكافئ الظهور العلني والمنافسة والبقاء في السلطة؛ ولذا، يميل النظام إلى تفضيل الشخصيات التي تسعى للاستحواذ على السلطة أكثر من تلك التي تدرك مسؤولية ممارستها. وتتمثل مقاومة

التغيير في الحفاظ على تراتبيات هرمية مغلقة، وشبكات نفوذ داخلية، ونزعة شخصانية في العمل السياسي، وثقافات تنظيمية تخلط بين القيادة والسلطة المطلقة التي لا تقبل النقاش.

يتطلب التغيير إعادة تعريف ثقافية لمفهوم القيادة ذاته؛ إذ ينبغي على المجتمع التوقف عن ربط القيادة بفرض الرأي أو الكاريزما أو الرغبة في الهيمنة، والبدء في تقديرها بناءً على القدرة على الاستماع، واستيعاب الاختلافات، وتحمل المسؤولية، وتقبل الحدود. وعندما تبدأ الأغلبية الشعبية في تقدير أخلاقيات الرعاية والكفاءة والمساءلة، يبدأ النظام في فقدان هيمنته لصالح شخصيات تضع الحفاظ على الصالح العام والمجتمعي نصب عينيها. كما يجب أن يمتد التغيير ليشمل عمليات تدريب القادة واختيارهم، وذلك عبر استحداث آليات مؤسسية تفتح الباب أمام ممثلين اكتسبوا شرعيتهم من خلال العمل الميداني الملموس في المجتمعات المحلية، والخدمات العامة، والتعليم، والعلوم، والإدارة الترابية. ومن شأن اعتماد ولايات تتسم بمزيد من الشفافية، ومعايير تقييم موضوعية، وتدريب أخلاقي للمديرين، وتدوير وظيفي، وتعزيز للمجالس الجماعية، أن يحد من تركز السلطة في يد فرد واحد. كما يجب أن تترجم الضغوط الاجتماعية إلى هياكل تمنع الاستحواذ المفرط على السلطة، وتوسع نطاق الرقابة الشعبية، وتُعلي من شأن اتخاذ القرار الجماعي. وعلينا تقويض منطق "القائد كمركز مطلق" وتعزيز فكرة القيادة باعتبارها وظيفة خدمية؛ فالهدف هو الحيلولة دون استمرار النظام في اختيار أولئك الذين يمتلكون الرغبة الأكبر في تولي القيادة بشكل تلقائي.

لا تنهار المجتمعات لمجرد نقص الموارد فحسب، بل أيضاً بسبب غياب قادة قادرين على تغليب المصلحة العامة على الرغبة في السلطة. فالقائد الحقيقي ليس هو من يتوق إلى السلطة، بل من يدرك تماماً ثقل ممارستها بمسؤولية وضمن حدود واضحة. ويميل القادة الذين لا يسعون للسلطة إلى أداء أدوارهم بشعور أكبر بالمسؤولية، ودون تمسك بالبقاء في المنصب، مع تركيز أكبر على النتائج الهيكلية؛ وهذا النهج يعزز الثقة العامة، ويحسن جودة القرارات، ويقلل من مخاطر طغيان الطابع الشخصي على المؤسسات. إنها تعزز ثقافة سياسية أكثر نضجاً، حيث تُعد السلطة أداةً لخدمة الصالح العام لا رمزاً للتعالي. وتعتمد جودة المجتمع على كفاءة من يقودونه؛ فعندما تكف السلطة عن استقطاب الطامحين فحسب، وتبدأ في استدعاء الأكثر استعداداً ووعياً، يُفتح الباب أمام نظام حكم أكثر شرعية واستدامة. ولن يتحدد مستقبل المؤسسات بناءً على من يملك الرغبة الأكبر في السيطرة والقيادة، بل بناءً على من يدرك حقاً ثقل المسؤولية المترتبة على تولي زمام القيادة.

12. التعليم والتحرر الجماعي

ما الذي ينبغي أن يحدد حقاً مستقبل المجتمع: الثروة المتراكمة أم القدرة على فهم العالم وإبداعه وتغييره؟ تنبع هذه الفكرة من مبدأ جوهري: لا يمكن لأي حضارة أن تستمر بطريقة عادلة ومبتكرة ومستدامة دون

وضع المعرفة في صميم أولوياتها. فالتعليم ليس مجرد أداة للارتقاء الفردي، بل هو الركيزة التي تُبنى عليها الحرية والتقدم والوعي الجماعي.

لقد أصبحت المعرفة اليوم أحد العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية. وعملياً، تميل المجتمعات التي تستثمر في التعليم إلى تحقيق إنتاجية أعلى وابتكار تكنولوجي أكبر، فضلاً عن جودة حياة أفضل ومؤسسات أكثر استقراراً. وفي المقابل، يؤدي التفاوت في فرص الحصول على التعليم والمعلومات إلى تعميق الفوارق الاجتماعية، مما يحد من الفرص المتاحة منذ مرحلة الطفولة؛ إذ يؤثر التعليم في الدخل والصحة والمشاركة المدنية والقدرة على التفكير النقدي في مواجهة تحديات العصر.

تكمن المشكلة الراهنة في التقليل الهيكلي من قيمة التعليم. ويعود السبب في ذلك إلى أنظمة تعامله كنفقات ثانوية، أو كأداة نفعية قصيرة الأجل، أو كامتياز انتقائي يقتصر على فئات محددة. فبدلاً من الاعتراف بالمعرفة كأساس للاستقلالية البشرية والقدرة على إحداث تحول اجتماعي، يتم إخضاعها لمصالح السوق الفورية، أو للدورات السياسية قصيرة الأمد، أو للقيود الميزانياتية التي تهمش دورها. وتتمثل النتيجة في استمرار إعادة إنتاج أوجه عدم المساواة فيما يتعلق بفرص الالتحاق وجودة التعليم ومعدلات الاستمرار فيه. وفي النهاية، نجد أنفسنا أمام مجتمعات أقل استعداداً لمواجهة الأزمات المعقدة، وأقل قدرة على الابتكار، وأكثر عرضة للتبعية الخارجية. ومن يدفع الثمن هم الأطفال الذين ينشأون في مدارس تفتقر إلى التنظيم والهيكلية، والشباب الذين تتقلص آفاق مستقبلهم بسبب غياب الفرص، والمجتمعات بأكملها التي تظل مستبعدة من مراكز الإنتاج العلمي والتكنولوجي والثقافي. ويتجلى التفاوت التعليمي في صعوبة الحصول على تعليم جيد، وفي التسرب المدرسي، والأمية الوظيفية، والاستبعاد من العالم الرقمي والعلمي. وعلى المدى الطويل، يترجم هذا القصور إلى محدودية الدخل، والعمل في ظروف غير مستقرة، وتراجع حاد في الحراك الاجتماعي. كما أن التأثير يمتد ليشمل الجوانب المؤسسية والاستراتيجية؛ فالمجتمعات التي لا تمنح الأولوية للمعرفة تصبح معتمدة على تكنولوجيات منتجة خارجياً، وتستورد حلولاً دون امتلاك القدرة على تكييفها محلياً، وتظل عرضة للأزمات التي تتطلب استجابات فنية وقدرات على التفكير النقدي. إن المستفيدين من هذا الهيكل هم القطاعات التي تجني مكاسب من استمرار التفاوت في المعرفة، سواء كان ذلك عبر التركز الاقتصادي، أو التبعية التكنولوجية، أو الحفاظ على التراتبيات الاجتماعية؛ إذ يتحول الجهل الهيكلي إلى أداة لتكريس السلطة.

علينا إعادة وضع التعليم في صدارة القيم التي تحكم الحياة الجماعية. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا التحول في اعتبار التعليم والعلوم والتدريب النقدي استثمارات جوهرية ودائمة، لا مجرد نفقات عرضية تخضع لاقتطاعات متتالية. ومن الناحية العملية، يتطلب ذلك توفير تمويل مستقر ومتصاعد لمراحل التعليم الأساسي والتقني والعالي وللبحث العلمي، مع تحديد أهداف واضحة للتوسع والجودة. كما يتعين علينا بناء منظومة متصلة للتدريب تتيح فرصاً للجميع، بدءاً من المراحل المدرسية الأساسية ووصولاً إلى مستويات متقدمة من البحث والتخصص. ويستلزم ذلك توسيع البنية التحتية التعليمية، وضمان حصول الجميع على

التكنولوجيا وخدمات الاتصال، وتقدير الكوادر التعليمية من خلال أجور مجزية وبرامج تدريب مستمرة، فضلاً عن تعزيز الجامعات ومراكز الأبحاث وشبكات الابتكار. ولا ينبغي النظر إلى التعليم بوصفه مجرد آلية للاندماج الاقتصادي، بل كأساس للمواطنة النقدية والاستقلالية الجماعية. ومن ثم، يصبح من الضروري تعزيز ثقافة مجتمعية تقر بأن المعرفة هي الشكل الرئيسي للسلطة المشروعة؛ ففي المجتمع العادل، لا ينبغي أن تستمد المكانة الاجتماعية من التراكم المادي، بل من القدرة على الفهم والابتكار والتعليم والمساهمة في الصالح العام. وفي ظل هذا النموذج، تكف المعرفة عن كونها امتيازاً لتصبح ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية.

تواجه عملية التحول هذه مقاومة في الأنظمة التي اعتادت التعامل مع التعليم كمتغير ثانوي أو حصر الوصول إلى المعرفة كوسيلة للتميز الاجتماعي. وتتجلى هذه المقاومة في صور متعددة: نقص التمويل المزمن، والتفاوت المناطقي في البنية التحتية، والحط من مكانة المعلمين، والانتقائية في الالتحاق بالتعليم العالي، واستمرار الحواجز الثقافية التي تحوّل المعرفة إلى امتياز. إذ تُستخدم المعرفة لا كأداة للتحرر، بل كأداة لفرز الانتماء الاجتماعي، مما يعيد إنتاج طبقات اجتماعية جامدة ويحد من الحراك الاجتماعي الجماعي. وهكذا، يُكرّس النظام حالات التبعية الهيكلية عبر حرمان الغالبية من الوصول الكامل إلى أدوات تفسير الواقع وتغييره.

تتمثل الخطوة الأولى في تعميم التعليم -بجودة حقيقية- ليشمل مراحل الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والتقني، مع ضمان ألا تحدد نقطة الانطلاق المصير الفكري للفرد. وهذا يستلزم توفير بنية تحتية لائقة، ووجبات مدرسية، وخدمات اتصال، وتدريب مستمر للمعلمين، وتكافؤ الفرص في الوصول إلى المواد والبيئات التعليمية. وحين تلمس الغالبية آثاراً ملموسة في حياتها اليومية -تتمثل في فرص أكثر واستقلالية أكبر ومشاركة نقدية فاعلة- يتحول التعليم من مجرد وعد نظري إلى أولوية اجتماعية. وتلي ذلك ضرورة إحداث تغييرات في منظومة اتخاذ القرار وتخصيص الميزانيات؛ أي جعل التعليم المحور الرئيسي للسياسات العامة، مع تحديد أهداف استثمارية ملزمة، والحد من التفاوتات الإقليمية، والتوسع في الجامعات والمراكز التقنية ومجالات البحوث التطبيقية. ومن شأن مبادرات مثل برامج الحفاظ على الطلاب في المدارس، والمنح الدراسية، واللامركزية في التعليم العالي، وحوافز البحث العلمي المحلي، والتكامل بين المدرسة والمجتمع والقطاع الإنتاجي، أن تجعل الوصول إلى المعرفة مكسباً راسخاً لا رجعة فيه. كما ينبغي أن تترجم الضغوط الشعبية إلى مجالس تعليمية قوية، ومشاركة مجتمعية في القرارات المدرسية، ورقابة على الموارد، وأطر قانونية تحمي التعليم باعتباره أولوية دائمة للدولة. وعلينا تقليص فرص التراجع وتعزيز الفهم بأن التعليم ليس مجرد تكلفة، بل هو ركيزة حضارية أساسية؛ إذ يجب ضمان أن يعزز كل جيل متعلم قدرة الجيل التالي على تحقيق المزيد من التقدم.

لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق سيادة حقيقية أو عدالة دائمة أو مستقبلاً مستداماً دون وضع المعرفة في صميم وجوده الجماعي. فحيثما يُهمَّش التعليم، تتفاقم التبعية؛ وحيثما يُقدَّر التعليم حق قدره، تولد إمكانية حقيقية

للتحرر. ومن خلال تعميم التعليم، يتقلص التفاوت الهيكلي، وتتعزز الابتكارات، وتتوسع قدرة المجتمع على الاستجابة للأزمات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية. علاوة على ذلك، يميل السكان الأكثر تعليماً إلى المشاركة بوعي أكبر في الحياة السياسية والمجتمعية، مما يضفي مزيداً من الشرعية والفعالية على المؤسسات. وعندما تنتشر المعرفة، فإنها تضاعف عجلة التنمية في شتى المجالات؛ فالأصول المادية قد تضيع، والهياكل السياسية قد يعاد تشكيلها، لكن المعرفة المتراكمة والمُتشارك فيها تظل القوة الأبرز في إحداث التحولات الحضارية. لذا، فإن إيلاء التعليم مكانة القيمة العليا لا يُعد خياراً استراتيجياً فحسب، بل هو شرط لا غنى عنه لبناء مستقبل أكثر حرية وعدالة واستدامة.

13. الجامعات المجانية

لماذا تظل المعرفة الأكثر تقدماً مقيدة بحواجز اقتصادية وجغرافية ومؤسسية؟ يبرز هذا الموضوع استجابةً لتناقض جوهري في العالم المعاصر: ففي عصر الوفرة المعلوماتية والترابط العالمي، لا تزال فرص الحصول على تعليم عالٍ جيد الجودة متفاوتة للغاية. وإذا كانت المعرفة هي المحرك الأكبر للتحول الاجتماعي، فلا يمكن أن تظل حكراً على قلة قليلة.

تؤدي الجامعات في الوقت الراهن دوراً حاسماً في الإنتاج العلمي والتدريب المهني والتطور الثقافي للمجتمعات. ومع ذلك، فإن التكاليف الباهظة، وعمليات الاختيار شديدة التقييد، وأوجه عدم المساواة الهيكلية تحول دون وصول قطاع عريض من السكان إلى هذا المجال. إذ يؤثر الالتحاق بالجامعة على الحراك الاجتماعي، والابتكار التكنولوجي، والإنتاج البحثي، والقدرة النقدية لدى المواطنين؛ وعندما ينغلق باب التعليم العالي، يفقد المجتمع بأسره إمكاناته التنموية.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في الجمع بين النخبوية ومحدودية فرص الوصول إلى التعليم العالي. ويعود السبب إلى هياكل أكاديمية تحكمها الموارد المالية، والموقع الجغرافي، ومعايير الاختيار الصارمة، والعوائق المؤسسية التي تقيد الالتحاق والاستمرار في الدراسة. فالجامعة -التي ينبغي أن تكون فضاءً لتوسيع آفاق المعرفة وتعزيز الحراك الاجتماعي- ينتهي بها المطاف إلى إعادة إنتاج أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل. وتتمثل النتيجة في تركز الفرص التعليمية لدى فئات تتمتع أصلاً بامتيازات، مما يعيد إنتاج التفاوتات الاجتماعية ويؤدي إلى ضياع صامت للمواهب التي كان من الممكن أن تساهم في مجالات العلوم والاقتصاد والثقافة والحياة العامة.

إن من يدفع ثمن هذا النموذج هم الشباب ذوو الإمكانات الفكرية العالية، ولكنهم يفتقرون إلى الموارد المالية لتغطية تكاليف السفر والسكن والمواد الدراسية أو الالتحاق بمؤسسات تعليمية مرموقة؛ وكذلك المناطق النائية البعيدة عن المراكز الجامعية الكبرى، حيث غالباً لا تجد المواهب سبيلاً للتطور. وتتجلى المعاناة في انقطاع المسارات الواعدة، وفي حالة الإحباط التي تصيب الأجيال، وفي استمرار دوائر عدم المساواة.

فعندما يحرم المجتمع أفراده من التعليم العالي بسبب عوائق اقتصادية أو هيكلية، فإنه لا يكتفي باستبعاد الأفراد فحسب، بل يحد من قدراته الذاتية أيضاً؛ فالنظام الذي يقيد المعرفة المتقدمة يقلص قدرته على التجديد الفكري والابتكار العلمي والاستجابة للأزمات المعقدة. أما المستفيدون من هذا الهيكل فهم الجماعات التي تجني مكاسب من تركز "رأس المال الثقافي" والمكانة المؤسسية، ومن الحفاظ على المعرفة كأداة للتميز الاجتماعي. وهكذا، فإن الجامعة -حين تتسم بالنخبوية- تخاطر بالتحول إلى أداة لإعادة إنتاج الامتيازات بدلاً من أن تكون وسيلة للتحرر والارتقاء. يتمثل هذا التحول الضروري في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم العالي بشكل جذري، وذلك عبر نماذج متعددة للالتحاق، وضمان استمرار الطلاب في الدراسة، وتداول المعرفة. ويتطلب ذلك خفضاً فعلياً للحواجز الاقتصادية، وتوسيع برامج المنح الدراسية، وتوفير تمويل عام مستقر، وإطلاق برامج للتواصل المجتمعي الجامعي، وإنشاء مراكز رقمية عالية الجودة. وترتكز المقترحات على بناء نماذج مفتوحة -سواء كانت حضورية أو رقمية- تتيح تداول المعرفة الجامعية على نطاق واسع وبشكل ميسّر وتشاركي؛ وهو ما يستلزم إنتاج المحتوى الأكاديمي ومشاركته مجاناً، وتوفير مكتبات رقمية مفتوحة ومنصات عامة للتعليم العالي، وتشجيع البحوث المشتركة بين المؤسسات، وبناء شبكات عالمية للتعاون العلمي. إذ يجب ألا تظل المعرفة المنتجة في الجامعات محصورة داخل الأطر المؤسسية، بل ينبغي أن تتحول إلى إرث مجتمعي.

إن الفكرة الجوهرية تتجاوز مجرد مجانية الرسوم الدراسية لتشمل إرساء ديمقراطية التعليم الجامعي على مستوى الهيكلية؛ وهذا يعني ضمان ليس فقط حق الالتحاق بالجامعة، بل أيضاً توفير الظروف الفعلية لاستمرار الطلاب في دراستهم، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتحقيق التكامل بين التدريس والبحث العلمي والتواصل مع المجتمع. فالجامعة مطالبة بالانخراط في حوار مع المجتمع، واحتضان أشكال متنوعة من المعرفة، والعمل كمركز فاعل لإحداث تحولات مجتمعية.

ستأتي مقاومة التغيير من الهياكل الأكاديمية التي اعتادت على الانتقائية كرمز للمكانة والتميز وإعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي. ولا يقتصر هذا الأمر على مسألة القبول الرسمي فحسب، بل يمتد ليشمل الحفاظ على مرشحات ثقافية واقتصادية ورمزية تحوّل التعليم العالي إلى علامة فارقة للطبقة الاجتماعية. إذ تكف الجامعة عن كونها فضاءً للتحرر الفكري، وتبدأ في العمل كآلية للشرعية الاجتماعية، محافظةً بذلك على شبكات الامتياز التاريخية، وتركز الفرص، وحصر تداول المعرفة في نطاق ضيق. وغالباً ما يُصوَّر الدفاع عن هذه الحصرية على أنه مرادف للتميز، بينما يعمل في الواقع كحاجز يحول دون الانتماء.

يجب أن يبدأ التحول بتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم العالي من خلال زيادة المقاعد الدراسية والمنح وبرامج الحفاظ على الطلاب (منع التسرب) والفصول المسائية والمراكز اللامركزية، فضلاً عن تعزيز التكامل بين الجامعات والمجتمعات المحلية. وحين تبدأ غالبية السكان في النظر إلى الجامعة باعتبارها حيزاً متاحاً وممكناً للجميع، تنهار تلك النظرة التاريخية التي تحصر المعرفة العليا في فئة قليلة. وتتمثل المرحلة الثانية في العمل داخل هياكل صنع القرار الأكاديمي؛ وهو ما يعني إرساء ديمقراطية الحوكمة الجامعية

تدريجياً، وتوسيع مشاركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين وممثلي المجتمع في المجالس والهيئات والقرارات الاستراتيجية. كما أن الشفافية في الميزانية، والانتخابات المفتوحة للقيادات، وتعزيز برامج خدمة المجتمع (الامتداد الجامعي)، ومراجعة معايير القبول والاستمرار الإقصائية، كلها عوامل تجعل المؤسسة أقل انغلاقاً على ذاتها.

وعلاوة على ذلك، تبرز أهمية دمج الجامعة في المشروع المجتمعي الجماعي؛ إذ ينبغي تحويل الضغط الاجتماعي إلى سياسات عامة تربط بين التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وبين الاحتياجات الفعلية للسكان، مثل الصحة والتكنولوجيا والتنمية الإقليمية والثقافة والاستدامة والابتكار الاجتماعي. وينبغي لكل تقدم جديد أن يقلص الفجوة بين الجامعة والحياة اليومية، محولاً التعليم العالي إلى بنية تحتية عامة للتمكين. إن المجتمع الذي يصبو إلى مستقبل وسيادة وعدالة اجتماعية يحتاج إلى جعل الجامعة فضاءً حراً ومتاحاً ومندمجاً اجتماعياً بحق؛ فالجامعات المجانية توسع نطاق تأهيل المهنيين الأكفاء، وتعزز الابتكار العلمي، وتدفع عجلة الحراك الاجتماعي.

ومن خلال دمج خلفيات اجتماعية وثقافية وجغرافية متنوعة، تغني الجامعات الإنتاج الأكاديمي بوجهات نظر أكثر تنوعاً وقرباً من احتياجات المجتمع الحقيقية. وتكون النتيجة منظومة فكرية أكثر حيوية وشمولية ومرتبطة بالتنمية الجماعية. إن الدفاع عن الجامعات المجانية هو دفاع عن توسيع آفاق مستقبل البشرية ذاتها؛ فلا يمكن لأي مجتمع أن يبلغ كامل إمكاناته طالما ظل التعليم العالي مقيداً بحواجز مصطنعة. إن إتاحة الجامعة للجميع على نطاق ديمقراطي لا تقتصر على توسيع فرص الحصول على التعليم فحسب، بل تهدف إلى إطلاق العنان للقدرات التحويلية لدى ملايين العقول التي لا تزال تعاني من التهميش اليوم؛ فالمعرفة، حين تتحرر، تكف عن خدمة قلة قليلة لتبدأ في صياغة مصير الجميع.

الجزء الثالث ــــ نظام إعادة التوزيع

14. النظام الضريبي

لماذا تكون المجتمعات الأكثر احتياجاً للاستثمار هي نفسها التي تتلقى أقل قدر من العوائد؟ إن وظيفة الضرائب لا تقتصر على تحصيل الإيرادات فحسب، بل تمتد لتشمل تصحيح أوجه عدم المساواة، وتمويل الصالح العام، وتمكين كل مجتمع - بغض النظر عن ثروته الأولية - من التمتع بظروف كريمة للتنمية. ويتطلب النموذج العادل الجمع بين القرب الإداري وبين إعادة التوزيع القائمة على التضامن بين المناطق.

في ظل النظام الحالي، تتركز الموارد في هياكل مركزية وتُعاد توزيعها ببطء وعبر إجراءات بيروقراطية بعيدة كل البعد عن الاحتياجات المحلية. وفي الوقت نفسه، فإن النموذج المحلي البحت ينطوي أيضاً على

قيود جدية؛ إذ ستكون لدى المجتمعات الهشة اقتصادياً قدرة أقل على تحصيل الإيرادات، وبالتالي فرص أقل للحصول على الخدمات الأساسية. وتكمن أهمية هذا الموضوع تحديداً في إيجاد توازن بين الاستقلالية في الإدارة والعدالة التوزيعية، بما يضمن ألا يتحول البعد المحلي إلى عزلة مالية.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في خلل مزدوج يجمع بين المركزية المفرطة وتفاقم التفاوت المناطقي. ويعود السبب إلى أنظمة ضريبية تقوم - من ناحية - بتركيز تحصيل الإيرادات واتخاذ القرار في جهات بعيدة عن الواقع الملموس للمجتمعات، وتميل - من ناحية أخرى - عند الاعتماد المفرط على الثروة المحلية، إلى تكريس التفاوتات التاريخية بين المناطق. وتكون النتيجة سلبية للغاية: إذ تزيد المناطق المتقدمة بالفعل من رصيدها من البنية التحتية والخدمات والقدرة الاستثمارية، بينما تظل المناطق الهشة حبيسة دوائر دائمة من التبعية، والنواقص الهيكلية، وضعف القدرة على الحراك الاقتصادي. وتتمثل النتيجة المباشرة في إعادة إنتاج التفاوتات التاريخية، وترسيخ خريطة اجتماعية مجزأة تتوزع فيها الثروة والفقر جغرافياً بطريقة تكاد تكون متوارثة.

يتجلى عدم المساواة في النموذج الحالي في الحياة الواقعية للسكان الذين يعيشون في المناطق الطرفية، والمدن الصغيرة، والمجتمعات المهمشة تاريخياً. فالعائلات التي تعاني من مدارس متهالكة، ومستشفيات غير كافية، ومحدودية في التنقل الحضري، وغياب لخدمات الصرف الصحي، وفرص اقتصادية شحيحة، هي التي تدفع الثمن. وبينما تتراكم الاستثمارات المتتالية في مراكز معينة، تظل مناطق أخرى في حالة من النقص المزمن. وعلى الصعيد الإنساني، يعني هذا انخفاضاً في متوسط العمر المتوقع، وفرصاً أقل في التعليم، وزيادة في الهشاشة الاجتماعية، واستمرار الفقر عبر الأجيال. أما المستفيدون من الإبقاء على هذا النموذج فهم النخب السياسية والاقتصادية الموجودة في المراكز الكبرى المولدة للإيرادات، فضلاً عن الهياكل الإدارية المركزية التي تحتفظ بسلطة توزيع الموارد. في ظل هذا السيناريو، يتمثل المقترح الملائم في اعتماد نظام ضريبي يقوم على إدارة لامركزية وآلية مركزية تعاونية لإعادة توزيع الإيرادات. وينبغي أن تؤول الإيرادات إلى صندوق مشترك واسع النطاق ومنظم على المستوى الوطني، يمتلك القدرة على إعادة توزيع الموارد بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية لكل مجتمع محلي، مع مراعاة معايير تشمل الكثافة السكانية، والمؤشرات الاجتماعية، وحالات الحرمان التاريخي، والبنية التحتية القائمة، والأولويات الملحة للمناطق. وبهذا، لا تستأثر السلطة المركزية بصلاحيات القرار، بل تتولى تنسيق التضامن بين المناطق، وتعمل كأداة لتحقيق العدالة التوزيعية ومعالجة التفاوتات المتراكمة عبر الزمن.

تتمثل الخطوة الأولى في إنشاء "صندوق مركزي للموازنة المناطقية"، يخضع لقواعد إعادة توزيع تتسم بالعلنية والشفافية وقابلية التدقيق. وينبغي أن يتلقى هذا الصندوق الحصة الأكبر من الإيرادات الضريبية الوطنية، ولا سيما تلك المستمدة من الضرائب على الدخل، والأصول، والثروات الضخمة، والأرباح المالية، والأنشطة الاقتصادية التي تتسم بتركّز عالٍ. أما المرحلة الثانية فتتمثل في لامركزية إدارة الاستثمار؛ حيث تتولى المجالس المحلية والإدارات المناطقية -التي تتمتع باستقلالية تشغيلية- تنفيذ المشاريع الممولة بالموارد

المعاد توزيعها، وذلك ربطاً بأهداف ملموسة للتنمية الاجتماعية. ومن الناحية المؤسسية، يعني هذا أن الأحياء والبلديات والأقاليم ستتخذ قرارات مباشرة بشأن تخصيص الموارد في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والإسكان وخلق فرص العمل، مع الخضوع الدائم لآليات صارمة تضمن الشفافية العامة والرقابة المجتمعية. وبذلك، تتحول الحكومة المحلية من مجرد جهة منفذة سلبية للتحويلات المالية إلى طرف فاعل في اتخاذ القرار، دون أن تظل رهينة لقدراتها الذاتية المحدودة في تحصيل الإيرادات.

ومن الواضح أن هذا النموذج سيواجه مقاومة من النخب الحاكمة. وسوف تكون هناك معارضة من المجموعات الاقتصادية التي تركز على الثروة، ومن الإدارات المركزية المعتادة على احتكار عملية صنع القرار، ومن المناطق المتميزة تاريخياً والتي سوف تنظر إلى عملية إعادة التوزيع باعتبارها خسارة للميزة. وستترجم هذه المقاومة إلى ضغوط سياسية، وتمويل الخطابات المناهضة للإصلاح، وخطابات عدم الجدوى الاقتصادية، ومحاولات العرقلة المؤسسية، خاصة في الهيئات التشريعية والإدارية المسيطرة على الموازنة العامة. وفي أغلب الحالات، سيتم تقديم إعادة التوزيع المالي باعتبارها تهديداً للاستقرار، أو القدرة التنافسية الإقليمية، أو ثقة العوامل الاقتصادية، في حين أن الهدف في الواقع هو الحفاظ على التفاوت التاريخي في تحصيل الإيرادات والاستثمار.

ولا يمكن أن يعتمد الإصلاح على حدوث انقطاع مفاجئ في النظام الضريبي، بل على الدخول التدريجي المدعوم فنيا وسياسيا في عملية صنع القرار. أولاً، يتعين علينا أن نعمل على زيادة الشفافية العامة بشأن منشأ الموارد المجمعة وتركيزها ووجهتها. وعندما تفهم الأغلبية الاجتماعية بطريقة ملموسة من الذي يساهم بشكل أكبر نسبياً، وأي المناطق تركز الاستثمارات، وكيف يعمل التوزيع الحالي على تعزيز التفاوت البنيوي، فإن الشرعية الشعبية للإصلاح تتولد. ويتعين على الفهم المالي أن يتوقف عن كونه اللغة الحصرية للمتخصصين وأن يصبح جزءاً من المناقشة العامة اليومية.

وبعد ذلك، لا بد من إجراء إصلاحات تقدمية ومحسوبة إقليمياً. إن مراجعة الحوافز التراجعية، وزيادة التدرج في الدخل والثروة، وإعادة التوزيع الجزئي للعائدات الضريبية، وتعزيز الميزانيات المحلية، تثبت قابليتها للاستمرار من دون توليد انقطاع مفاجئ. وينبغي لكل تدبير أن يعمل على توسيع الاستقلال المالي للبلديات والمجتمعات والمناطق، مع الحفاظ على آليات التنسيق الوطنية القادرة على منع الاختلالات الحادة في التوازن. ويجب أن يترجم الضغط الشعبي إلى مجالس مالية لامركزية، وميزانية إقليمية تشاركية، وقواعد واضحة لتوزيع الإيرادات، وآليات دائمة لتدقيق المواطنين. ولابد أن يؤدي كل تقدم جديد إلى الحد من تركيز عملية صنع القرار في المركز وتوسيع قدرة الأقاليم على الاستجابة لاحتياجاتها الخاصة. ويتعين علينا أن نعمل على جعل اللامركزية تراكمية: فكل مكسب محلي في الكفاءة، والشفافية، والشرعية يعمل على تعزيز الخطوة التالية في إعادة التوزيع. ولا يستطيع أي اقتصاد الحفاظ على التماسك والمستقبل عندما تعمل الإيرادات العامة في المقام الأول على الحفاظ على الامتيازات التاريخية. ويتعين على النظام الضريبي أن يكف عن كونه أداة للتركيز غير المباشر وأن يبدأ العمل كهيكل للتوازن، والاستقلال الإقليمي، والصالح

العام. وتتمثل الاستراتيجية الرئيسية في الشفافية الجذرية للتدفقات الضريبية والتأثيرات الاجتماعية المترتبة على إعادة التوزيع، والإظهار بشكل موضوعي أين يتم تطبيق الموارد وأي المؤشرات البشرية تتحسن بمرور الوقت. ولابد من تعزيز المشاركة الشعبية من خلال المجالس المالية للمواطنين، وعمليات التدقيق المستقلة، ومنصات المراقبة العامة في الوقت الحقيقي.

النظام العادل هو النظام الذي يتوقف فيه المركز عن مراكمة السلطة ويبدأ بتنسيق العدالة، والذي تكتسب فيه الأراضي المحلية صوتًا دون أن يُحكم عليها بثروتها السابقة، وحيث تتوقف الضرائب عن خدمة الحفاظ على الامتيازات وتصبح أداة ملموسة للتماسك الاجتماعي. إن العدالة الاقتصادية لن تنشأ من عفوية السوق، بل من الشجاعة المؤسسية اللازمة لإعادة توزيع الموارد، والسلطة، والمستقبل. وتتوقف المجتمعات الفقيرة عن التنافس فيما بينها على الموارد الشحيحة وتبدأ في الاندماج في شبكة تضامنية للتنمية، حيث تساهم المناطق الأقوى اقتصاديا في موازنة الفرص الجماعية. وفي الوقت نفسه، تسمح اللامركزية في التنفيذ لكل مجتمع باستخدام الموارد وفقًا لاحتياجاته الحقيقية، وزيادة الكفاءة، ومشاركة المواطنين، والشرعية السياسية. والنتيجة هي نموذج يجمع بين العدالة التوزيعية والاستقلال الإداري. ولا يمكن للنظام الضريبي العادل أن يكافئ فقط أولئك الذين يمتلكون الثروة بالفعل. وتتلخص وظيفتها العليا في تحويل التفاوت التاريخي إلى إمكانية تحقيق مستقبل مشترك.

15. الجدارة والعدالة الهيكلية

كيف يمكننا تقدير الجهد الفردي دون تحويل المجتمع إلى سباق غير متكافئ منذ لحظة الانطلاق؟ ينبع هذا الموضوع تحديداً من التوتر القائم بين العدالة الاجتماعية وتقدير الجدارة. فمن ناحية، من المشروع تماماً الاعتراف بالمساهمة والتفاني والابتكار. ومن ناحية أخرى، فإن النموذج الذي يكافئ النتائج فقط دون مراعاة الظروف الأولية يميل إلى تكريس التفاوتات. وتكمن التحدي في بناء نظام يوزع الفرص ويشجع التميز في آن واحد.

يُقدَّم مبدأ "الجدارة" (أو حكم الكفاءة) اليوم باعتباره مبدأً للعدالة: فمن يبذل جهداً أكبر يحقق تقدماً أكبر. وللوهلة الأولى، تبدو هذه المعادلة سليمة أخلاقياً ولا تقبل الجدل. غير أن الواقع الاجتماعي يكشف عن تناقض عميق؛ فالأفراد لا ينطلقون من نقطة البداية نفسها. إذ تشكل عوامل مثل التعليم، ودخل الأسرة، والوصول إلى التكنولوجيا، والصحة، والوقت المتاح، والاستقرار العاطفي، وشبكات الدعم، أسساً متفاوتة للغاية. وتكمن أهمية هذا الموضوع في تأثيره المباشر على الحراك الاجتماعي، والحوافز الاقتصادية، والتماسك المجتمعي. فعندما يتم تقييم الجدارة دون النظر إلى التفاوت في ظروف النشأة، يفشل النظام في مكافأة المساهمة الحقيقية، ويكافئ بدلاً من ذلك المزايا الموروثة.

تكمن مشكلة النموذج الحالي تحديداً في التناقض بين الخطاب والواقع. ويعود السبب إلى اعتماد معايير للجدارة منفصلة عن الظروف الهيكلية الأولية؛ مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الامتيازات تحت ستار العدالة. وتتمثل النتيجة النهائية في اتساع فجوة التفاوت وتآكل الثقة في المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية. فبدلاً من تعزيز الحراك الاجتماعي الصاعد، غالباً ما تضفي الجدارة التقليدية شرعية على الفوارق القائمة، محوّلةً الامتياز التاريخي إلى دليل مزعوم على التفوق الفردي.

أما من يدفع الثمن فهم أولئك الذين -رغم تمتعهم بالموهبة والانضباط والشغف- يفتقرون إلى الحد الأدنى من الظروف اللازمة للمنافسة على قدم المساواة. ويتجلى هذا التفاوت في الطالب اللامع الذي لا يجد سبيلاً لتعليم جيد، وفي العامل الماهر الذي يفتقر إلى شبكة علاقات، وفي رائد الأعمال الذي لا يملك رأس مال أولياً، وفي المجتمع الذي يفتقر إلى البنية التحتية الأساسية لتطوير إمكاناته الاقتصادية. وتظهر المعاناة الاجتماعية في صورة إحباط جماعي، وركود في الحراك الاجتماعي، وتنامي الشعور بأن النظام يكافئ الأصل والمنشأ لا الجهد والعمل.

أما المستفيدون من هذا الهيكل فهم المجموعات التي تتمتع بالفعل بأوضاع مواتية، حيث تُعاد باستمرار صياغة وتكريس مزاياهم المتراكمة عبر آليات اختيار ومكافأة تبدو في ظاهرها محايدة. تستفيد نخب السلطة الاقتصادية والمؤسسية من الحفاظ على هذه السردية، إذ تمنح شرعية أخلاقية لاستمرار التفاوت؛ فمن خلال تحويل الميراث إلى "استحقاق"، يضمن النظام استمرارية ذاته وإعادة إنتاج نفسه.

يتعين علينا تبني نهج جديد يرتكز على "العملات التوزيعية" ونظام للاستحقاق يراعي السياق. ولا يتمثل المقترح الجوهري في إلغاء الحوافز المرتبطة بالجهد والتميز والمساهمة، بل في إعادة بنائها على أسس عادلة. وتتمثل المرحلة الأولى من التنفيذ في استحداث مؤشرات للاستحقاق تأخذ السياق بعين الاعتبار، بحيث تكون قادرة على تقييم نقطة الانطلاق، والعقبات التي واجهها الفرد، والأثر الاجتماعي للمساهمة، والتقدم الفعلي للفرد. ومن منظور اقتصادي، يقوم مقترح العملات التوزيعية على إنشاء أدوات تكمل النظام النقدي التقليدي، وتوجه نحو تثمين المساهمة الاجتماعية الفعالة. ويمكن لهذه العملات أن تعمل على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، حيث تُمنح مقابل المشاركة في أنشطة ذات قيمة جماعية عالية، مثل التعليم، والرعاية المجتمعية، والابتكار الاجتماعي، والإنتاج العلمي، والترميم البيئي، وتعزيز البنية التحتية المحلية. وعلى النقيض من العملات القائمة على التراكم المحض، تؤدي العملة التوزيعية وظيفة إعادة التوزيع والتجديد.

ينبغي أن يتم نموذج التنفيذ على مراحل؛ إذ تكون المرحلة الأولى تجريبية وتُطبق في مجتمعات أو مدن محددة، مع إشراك المجالس المحلية ومنصات التسجيل الرقمية وآليات التدقيق العام. وتعمل المرحلة الثانية على توسيع نطاق النظام ليشمل المؤسسات التعليمية، وبرامج التدريب المهني، ومشاريع التنمية الاقتصادية المحلية. أما المرحلة الثالثة فتعمل على ترسيخ التكامل مع نظام الضرائب القائم على إعادة التوزيع -والذي

عُرض في الفصل السابق- مما يتيح للاستحقاق الاجتماعي الحقيقي أن يفتح آفاقاً أوسع للحصول على الائتمان، والتدريب المتقدم، والفرص المؤسسية.

وسوف تقاوم النخب الحاكمة هذا التغيير بقوة. وسوف تكون هناك معارضة من قِبَل القطاعات التي تستفيد من سرد الجدارة الحالي، وخاصة المجموعات التي تضفي الشرعية على موقفها من خلال فكرة التفوق الفردي حصرا. وتميل هذه المقاومة إلى التعبير عن نفسها من خلال الخطابات التي تقدم عدم المساواة التاريخية كنتيجة طبيعية للجهد أو الموهبة أو الانضباط، متجاهلة التباين العميق في الأصل والوصول والفرص. إن الدفاع عن الجدارة، في هذا السياق، يتوقف عن كونه اعترافًا بالقدرة ويبدأ في العمل كأداة أيديولوجية للحفاظ على الامتيازات المتراكمة. وقد تنشأ المقاومة أيضاً من المؤسسات المعتادة على المعايير الانتقائية التقليدية التي تتجاهل التفاوت البنيوي. إن الأنظمة التعليمية، وعمليات التوظيف، ونماذج التقدم المهني، وهياكل التمثيل العام تعمل على إعادة إنتاج المرشحات التي تبدو محايدة ولكنها تفضل أولئك الذين ينطلقون بالفعل من مناصب مفيدة تاريخياً. ويتعامل النظام مع النتائج غير المتكافئة كدليل على العدالة، في حين أنها تعكس في كثير من الأحيان ظروف بداية غير متكافئة إلى حد كبير.

تتمثل الخطوة الأولى في توضيح الفرق بين الجدارة الحقيقية والامتياز الموروث للأغلبية الاجتماعية. ويتطلب ذلك لغة عامة واضحة، وإنتاج بيانات يمكن الوصول إليها، وإظهارًا ملموسًا لكيفية تأثير الدخل والأراضي والوصول إلى التعليم وشبكات التأثير ورأس المال الثقافي على المسارات الفردية. وعندما تدرك الأغلبية أن نقطة البداية تشكل بقوة نقطة النهاية، فإن المجال ينفتح أمام فكرة أكثر عدلاً وشرعية اجتماعياً عن الجدارة. أما المرحلة الثانية فيجب أن تتم داخل المؤسسات الانتقائية نفسها. إن مراجعة معايير الدخول، وسياسات الاحتفاظ، وبرامج التسوية، والحصص الاجتماعية، والشفافية في عمليات الاختيار، وتقييم الأداء السياقي تعمل كتدابير تراكمية تقلل من إعادة الإنتاج التلقائي للمزايا التاريخية. ويعمل كل تقدم مؤسسي على إضعاف السرد القائل بأن التفاوت الشديد بين الناس هو ببساطة انعكاس للجدارة الفردية. ويجب أن يترجم الضغط الشعبي إلى إصلاحات تشريعية وتنظيمية وإدارية تدمج العدالة التوزيعية في معايير الوصول إلى الفرص الاقتصادية والأكاديمية والسياسية. يجب علينا أن نتغير من نموذج الجدارة المجردة إلى نموذج الجدارة الواقعي، القادر على التعرف على الجهد المبذول دون تجاهل البنية. ولا يستطيع أي مجتمع أن يعلن عن نفسه بينما يستخدم لغة الجدارة لإضفاء الشرعية على التفاوتات الناجمة عن ظروف الأصل غير المتكافئة إلى حد كبير.

ويتعين علينا أن ننفذ نظاماً حيث تتوقف الجدارة عن كونها قناعاً للامتياز، وتبدأ في الاعتراف بالتغلب الحقيقي، والمساهمة الجماعية، والتقدم البشري. العدالة الاجتماعية لا تتطلب التخلي عن التميز، بل تحريره من أغلال أصله. ومن خلال تصحيح التفاوتات الأساسية من خلال توزيع أولي أكثر توازنا، تبدأ الجدارة في أن تعكس بشكل أكثر شرعية المساهمة الفردية. كما تعمل عملات التوزيع على تعزيز حوافز الجهد والابتكار دون التخلي عن المسؤولية الجماعية تجاه الفئات الأكثر ضعفا. وهذا يخلق بيئة اقتصادية يتوقف

فيها التميز والتضامن عن كونهما قوتين متعارضتين ويبدأان في العمل بطريقة تكاملية. ويعتمد مستقبل العدالة الاقتصادية على القدرة على التوفيق بين الجدارة والإنصاف. فالنظام الذي يوزع فقط دون تحفيز يمكن أن يصاب بالركود. إن النظام الذي يكافئ النتائج فقط دون تصحيح عدم المساواة يؤدي إلى تعميق الانقسامات. إن الأمل يولد عندما يتمكن المجتمع من إدراك قيمة الجهد الإنساني ضمن إطار يضمن الكرامة والفرصة للجميع.

16. القوة المالية وآليات إعادة التوزيع

من ينبغي أن يقرر مصير الموارد التي تدعم المجتمع: المصالح الآنية أم رؤية مسؤولة طويلة الأمد؟ تحتل هذه المسألة مكانة محورية في حياتنا، إذ تتعلق بمن يديرون تدفق الثروة والاستثمار وعمليات التوزيع داخل المجتمع أو الشركة أو الدولة. وهؤلاء الفاعلون ليسوا مجرد منفذين لمهام تقنية، بل يتحولون إلى لاعبين استراتيجيين في بناء الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

في عالم اليوم، يؤثر المديرون الماليون بشكل مباشر على القرارات المتعلقة بالميزانيات العامة، والاستثمارات الإنتاجية، والائتمان، والبنية التحتية، وتخصيص رأس المال. فهم يحددون القطاعات التي ستنمو، والمجتمعات التي ستحصل على الموارد، والمشاريع التي ستظل قابلة للاستمرار. وعلى الصعيد العام، تؤثر جودة الإدارة المالية على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنقل والأمن. أما على الصعيد الخاص، فهي تؤثر على خلق فرص العمل والابتكار والاستدامة الاقتصادية.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في الانفصال بين الآليات المالية والمسؤولية الاجتماعية. ويعود السبب في ذلك إلى هياكل تعطي الأولوية للربحية الفورية والحفاظ على المصالح المركّزة، وإلى قرارات تفتقر إلى الشفافية وتوجهها دورات العائد القصيرة وضغوط المجموعات المهيمنة اقتصادياً. ونحن نواجه اليوم سوء تخصيص الموارد، وتزايد التفاوتات المناطقية والاجتماعية، وهشاشة هيكلية في مواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية. وتتمثل النتيجة النهائية في فقدان الثقة الجماعية في المؤسسات المالية وإضعاف القدرة على التخطيط طويل الأمد.

عندما تخدم الإدارة المالية المدى القصير فقط، يقع العبء على المجتمع بأسره. ومن يدفع هذا الثمن هم السكان الذين يعانون من تقليص الخدمات الأساسية، وتقييد الائتمان، وتمركز الاستثمارات في قطاعات ذات ربحية عالية وفائدة اجتماعية منخفضة، فضلاً عن غياب الاحتياطيات الاستراتيجية لمواجهة الأزمات. وما نراه هو هشاشة في السياسات العامة، وتعطيل للمشاريع الهيكلية، وضعف اقتصادي يطال عائلات ومجتمعات بأكملها. وفي أوقات عدم الاستقرار، تصبح الآثار أكثر وضوحاً: البطالة، والتضخم، وانكماش الإنتاج، وانعدام الأمن على نطاق واسع. أما المستفيدون من هذا النموذج فهم النخب المالية والمجموعات الاستثمارية الكبرى والهياكل التي تجني مكاسب من التداول المتسارع لرأس المال الموجه حصرياً نحو

العائد الفوري. وتُعزز هذه الآلية تركز الثروة وتُخضِع التخطيط العام لمصالح خاصة قصيرة الأمد؛ والنتيجة هي اقتصاد يتسم بالكفاءة بالنسبة للقلة، ولكنه يفتقر إلى الاستقرار بالنسبة للكثيرين.

ثمة حاجة إلى نهج جديد يعيد تموضع المديرين الماليين بصفتهم حماةً للتوازن الجماعي. يقضي المقترح بمنح هؤلاء المهنيين دوراً موسعاً يجمع بين الكفاءة الفنية، وشفافية اتخاذ القرار، والالتزام بأهداف اجتماعية طويلة الأمد. فالأمر لا يقتصر على إدارة الأرقام فحسب، بل يتعداه إلى إدارة الموارد باعتبارها أدوات للتنمية البشرية والاستدامة والاستقرار المؤسسي. وينبغي أن يبدأ تطبيق هذا النموذج الجديد بإنشاء تفويضات ائتمانية تخدم المصلحة العامة؛ إذ يتعين -من الناحية العملية- إلزام المديرين الماليين الذين يتعاملون مع الموارد العامة، وصناديق إعادة التوزيع، والاحتياطيات الاستراتيجية، وأدوات الاستثمار الاجتماعي الضخمة، قانوناً بتحقيق أهداف ذات أثر جماعي، بدلاً من الاكتفاء بمؤشرات الربحية. ويجب أن تتضمن هذه التفويضات أهدافاً واضحة في مجالات مثل الحد من التفاوت الاجتماعي، وتطوير البنية التحتية الأساسية، والابتكار الإنتاجي، والاستدامة، والتحصين ضد الأزمات. وتتمثل المرحلة الثانية في إنشاء هيئات مستقلة للرقابة المالية، تضم خبراء فنيين وممثلين عن المجتمع وهيئات رقابية، وتخضع لعمليات تدقيق خارجي دائم؛ حيث ستعمل هذه الهيئات كحاجز يمنع هيمنة النخب الاقتصادية أو اتخاذ قرارات تمليها مصالح فئوية ضيقة ومركزة. كما يجب أن تكون جميع عمليات تخصيص الموارد الاستراتيجية قابلة للتتبع والتحقق علناً، وأن تقترن بمؤشرات شفافة تقيس العوائد الاجتماعية والمكانية والمؤسسية.

ستقاوم نخب القوة المالية هذا النموذج بشدة؛ إذ ستواجه معارضة مباشرة من قطاعات اعتادت على اتخاذ قرارات مستقلة بمعزل عن الرقابة المجتمعية، وعلى الغموض التقني، وتعظيم العوائد الخاصة من موارد ضخمة. وستتخذ هذه المقاومة أشكالاً متعددة ومتزامنة: ممارسة الضغط المؤسسي (اللوبي)، والتأثير على الأطر التنظيمية، والضغط على صناع السياسات الاقتصادية، وصياغة روايات حول المخاطر النظامية، والهيمنة على النقاش العام عبر الخطاب المتكرر حول "عدم كفاءة القطاع العام". سيتم تصوير إعادة التوزيع على أنها تهديد لثقة السوق والسيولة والاستثمار، في حين أن الهدف الفعلي هو الحفاظ على قدرة قلة قليلة على التحكم في التدفقات المالية التي تؤثر على حياة الكثيرين. كما يمكن أن تتجلى المقاومة من خلال تعقيد متعمد يعتمد على اللغة التقنية، وغموض الأدوات المالية، واحتكار المعلومات، مما يخلق حواجز تعزل الغالبية الاجتماعية عن النقاش الاقتصادي. فعندما يحوّل النظام القرارات العامة إلى قضايا عصية على الفهم، فإنه يقلص القدرة على الاعتراض الشعبي ويوسع نطاق الحفاظ على امتياز اتخاذ القرار. لذا، سيكون من الضروري بناء هياكل قوية للشفافية الرقمية، والمساءلة الفورية، والرقابة المجتمعية؛ فلم يعد مقبولاً أن تعمل التكنوقراطية المالية كلغة مغلقة تحمي تمركز سلطة اتخاذ القرار. إذ يجب الحفاظ على المعرفة التقنية، ولكن مع إخضاعها لآليات الشرعية الديمقراطية.

تتمثل الخطوة الأولى في زيادة الشفافية العامة فيما يتعلق بالتدفقات المالية الضخمة، والحوافز، والصناديق، وعمليات الائتمان، وآليات الاستثمار. إذ تحتاج الغالبية الاجتماعية إلى فهم -بطريقة مبسطة ومتاحة- كيفية

تداول الموارد، ومن يحدد الأولويات، وأي القطاعات تستأثر بمعظم المكاسب. وعندما يدرك الناس العلاقة بين القوة المالية والتفاوت الملموس في الثروة، تتشكل قاعدة سياسية للتغيير. أما الخطوة الثانية فيجب أن تتم داخل الهياكل التنظيمية والمالية؛ حيث تعمل إجراءات مثل الرقابة المجتمعية على الأموال العامة، وقواعد أكثر صرامة للشفافية المصرفية، والحد من الحوافز غير العادلة (التنازلية)، وفرض ضرائب تصاعدية على المكاسب الاستثنائية، وتعزيز البنوك العامة والمجتمعية، كخطوات أولية تقلل تدريجياً من الاستقلالية غير الخاضعة للرقابة لرؤوس الأموال المتمركزة. ويجب أن تبرهن كل خطوة على أن الرقابة المجتمعية لا تعني عرقلة الاقتصاد، بل تعني ترشيد الاستخدام الجماعي للموارد. كما ينبغي أن تترجم الضغوط الاجتماعية إلى تشكيل مجالس اقتصادية بمشاركة المواطنين، وتعزيز الرقابة البرلمانية، وإنشاء هيئات تنظيمية مستقلة، وإرساء آليات دائمة لإعادة التوزيع. وعلينا أن نجعل إدارة رؤوس الأموال الضخمة أكثر شفافية وخضوعاً للرقابة وتوجيهاً نحو الصالح العام بشكل تدريجي. لا يمكن لأي مجتمع الحفاظ على شرعية ديمقراطية ما دامت القرارات المالية ذات الأثر الكبير بمنأى عن المشاركة المجتمعية ومُسخَّرة حصراً لتحقيق عوائد خاصة.

عندما يكف رأس المال عن كونه أداةً للحفاظ على الامتيازات ويتحول إلى وسيلة لتحقيق الاستقرار الجماعي، فإن الموارد المالية لا تعود مجرد تدفقات محاسبية، بل تصبح إمكانات ملموسة للحياة والكرامة والمستقبل. ويُعدُّ تحويل دور مديري هذه الأموال إلى حماةٍ للتوازن الاجتماعي خطوةً حاسمةً في بناء اقتصادٍ قائمٍ فعلياً على إعادة توزيع الثروة؛ فالإدارة المالية التي تسترشد بالمسؤولية الجماعية تُحسِّن توزيع الموارد، وتعزز القدرة على التنبؤ بالمسارات الاقتصادية، وتحد من الهدر الهيكلي. ومن خلال مواءمة القرارات المالية مع الأهداف الاجتماعية والمكانية، يصبح من الممكن تعزيز نمو أكثر توازناً، وحماية المجتمعات الهشة، وزيادة الثقة في المؤسسات الاقتصادية. هكذا، يكف رأس المال عن كونه أداةً للتراكم المادي ليصبح آليةً للبناء الاجتماعي؛ إذ يتجاوز دور المديرين الماليين النطاق المحاسبي ليصل إلى صياغة ملامح المستقبل الجماعي ذاته. إن استقرار المجتمعات لا يعتمد على الثروة فحسب، بل أيضاً على كيفية إدارتها؛ فعندما تسترشد الإدارة المالية بمبدأ الصالح العام، تنشأ إمكانية حقيقية لتحويل الموارد إلى ازدهارٍ مستدام، وتقليص التفاوتات، وتعزيز الأمل في نموذج اقتصادي أكثر إنسانية.

17. إضفاء الطابع الديمقراطي على العملية التشريعية والتنظيمية

من ينبغي أن يضع القواعد التي توجه الحياة الجماعية: هل هي قوة السلطة السياسية أم كفاءة أولئك الذين يمتلكون فهماً عميقاً للواقع الاجتماعي؟ يقترح هذا الفصل تحولاً جوهرياً في كيفية صياغة القواعد والمبادئ التوجيهية العامة؛ فبدلاً من ربط العملية التشريعية بصراع القوى، ينقل المقترح التركيز إلى سلطة المعرفة والخبرة الفنية والمسؤولية الأخلاقية.

في النظام الحالي، تتداخل المصالح الحزبية وصراعات النفوذ والضغوط الاقتصادية في عملية صياغة القوانين والقواعد. ورغم أهمية التمثيل السياسي، إلا أنه لا يترجم بالضرورة إلى قدرة فنية كافية للتعامل مع قضايا معقدة مثل المالية العامة، والصحة، والتكنولوجيا، والبيئة، والتنظيم الاجتماعي. وتؤدي القوانين سيئة الصياغة إلى حالة من عدم اليقين القانوني وعدم الكفاءة المؤسسية، فضلاً عن انعكاسات مباشرة على الحياة اليومية للسكان.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في الفجوة بين صياغة القواعد والتخصص الفعلي؛ إذ يرجع السبب إلى هيمنة القرارات التشريعية المدفوعة بالمفاوضات السياسية، والحفاظ على الائتلافات، والحسابات الانتخابية، وحماية المصالح الراسخة. فالعملية التشريعية والتنظيمية لا تنبع بقدر كبير من التحليل المتعمق للأدلة الفنية، بل تنشأ غالباً عن الصراع بين قوى تسعى للحفاظ على نفوذها داخل الهيكل المؤسسي. وتتمثل النتيجة في خلق قواعد منفصلة عن تعقيدات القضايا التي تهدف لتنظيمها، مما ينتج عنه أنظمة قانونية غير مستقرة أو متناقضة، أو أنظمة عاجزة عن تلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع. وعندما ينشأ القانون عن الصراع بدلاً من المعرفة، تضعف شرعيته وفعاليته؛ وما نراه هو خدمات غير فعالة، وتضارب في القواعد، ولجوء مفرط للقضاء، وعجز مؤسسي عن الاستجابة السريعة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. أما المستفيدون من هذا النموذج فهم النخب السياسية، وجماعات الضغط، والهياكل الحزبية التي تجني مكاسب من الغموض الفني ومن عملية تشريعية تحركها مفاوضات القوة. كما يسهل غياب التخصص سيطرة المصالح المركّزة على التشريع، حيث تصبح القواعد المعقدة أرضية خصبة للتأثير غير المباشر للقطاعات الاقتصادية والائتلافات الداخلية.

وفي ظل هذا المشهد، يبرز مقترح الاعتماد على مشرّعين من ذوي الخبرة والاختصاص بعيداً عن الإكراه؛ وتتمثل الفكرة الجوهرية في أن تتولى صياغة القواعد كفاءات مهنية عالية التأهيل في مجالات محددة — مثل الاقتصاد، والصحة، والبيئة، والتعليم، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، والحقوق المدنية — بحيث يعمل هؤلاء باستقلالية فكرية ودون خضوع مباشر للضغوط الحزبية أو آليات فرض الإرادة السياسية التقليدية. لا يمارس هؤلاء الخبراء سلطتهم عبر الإكراه، بل يستمدونها من الشرعية الفنية، والحوار المجتمعي، والالتزام بالمصلحة العامة. وينبغي تطبيق هذا النموذج عبر مستويين مؤسسيين: يتمثل المستوى الأول في إنشاء "لجان فنية تشريعية قطاعية" تضم خبراء يجري اختيارهم بناءً على الجدارة الأكاديمية، والخبرة العملية المثبتة، وسجل حافل بالنزاهة العامة. ويخضع هؤلاء المهنيون لتفويض مؤقت وتقييم دوري، مع حصر دورهم في الصياغة الفنية للمقترحات التنظيمية. أما المستوى الثاني فيهدف إلى الحفاظ على الشرعية الديمقراطية وتعزيزها؛ إذ يجب أن يخضع أي مقترح يطوره الخبراء لمداولات عامة منظمة، تشمل مشاورات شعبية، وجلسات استماع مجتمعية، ومشاركة المجالس المحلية (الإقليمية)، ومراجعة من قبل ممثلين منتخبين ديمقراطياً. فالهدف ليس إلغاء المشاركة الديمقراطية، بل تعزيزها من خلال المعرفة

المنهجية؛ وبذلك تكف اللوائح عن كونها نتاجاً للمساومات السياسية فحسب، لتصبح ثمرةً للتكامل بين الخبرة الفنية والمداولات المجتمعية.

من الواضح أن هناك معارضة ستصدر عن الهياكل الحزبية التي اعتادت احتكار العملية التشريعية، وعن المجموعات الاقتصادية المستفيدة من نفوذها على مسارات وضع القواعد، وعن الفاعلين السياسيين الذين يعتمد بقاؤهم على التفاوض بشأن التحالفات والحفاظ على أجندات تسيطر عليها قلة قليلة. وتتخذ هذه المقاومة عادةً أشكالاً مثل عرقلة الإجراءات، وممارسة الضغوط على اللجان الاستراتيجية، والاستخدام الانتقائي لخطابات حول "قابلية الحكم"، ومحاولات نزع الشرعية عن أي إعادة توزيع للسلطة في مجال وضع القواعد. كما ستحاول هذه الجهات الطعن في مصداقية السلطة الفنية، متهمةً هذا النموذج بالنخبوية المعرفية، أو الاغتراب عن عامة الناس، أو الإفراط في العقلانية المؤسسية. وسيسعى النظام إلى وضع الجانب الفني والديمقراطية في تعارض وكأنهما قوتان لا تتوافقان، في حين أن استبعاد البعد الفني يخدم -في الواقع- أولئك الذين يحققون أفضل مكاسبهم في المناطق الرمادية للتشريع والمفاوضات السياسية.

تتمثل الخطوة الأولى في مسار التحول في زيادة شفافية العملية التشريعية، وجعل مصادر المقترحات، والمصالح المعنية، والآثار المتوقعة، والجهات المؤثرة في مسارها، أموراً متاحة لغالبية المجتمع. فعندما يدرك الناس كيفية صياغة القواعد ومن يستفيد منها، تتشكل قاعدة شعبية داعمة لإصلاحات أعمق. وعقب ذلك، ينبغي تعزيز الإدخال التدريجي للآليات الفنية والتشاركية في عملية وضع القواعد؛ إذ تعمل المجالس الاستشارية المستقلة، وآراء الجمهور الإلزامية، وجلسات الاستماع الفنية المفتوحة، واللجان الموضوعية التي تضم تمثيلاً اجتماعياً، ومنصات التشاور مع المواطنين، كتدابير تراكمية تبدأ في تقليص احتكار الهياكل التقليدية لعملية صنع القرار. ويجب على كل آلية جديدة أن تبرهن على أن الجانب الفني والمشاركة يمكن أن يتكاملا لخدمة المصلحة العامة. وينبغي أن تترجم الضغوط الشعبية إلى إصلاحات إجرائية، وتعزيز للهيئات الفنية الدائمة، وزيادة في الرقابة على تضارب المصالح. علينا أن نجعل عملية وضع القواعد أقل اعتماداً على الاتفاقيات الغامضة، وأكثر توجيهاً بمعايير علنية وشفافة وخاضعة للمساءلة المجتمعية.

لا يمكن لأي مجتمع الحفاظ على شرعية ديمقراطية كاملة طالما ظل وضع القواعد المنظمة للحياة الجماعية محصوراً في مراكز قوى محدودة. غير أن التحدي الأكبر في مرحلة التنفيذ يكمن في الحيلولة دون تحول التخصص إلى "تكنوقراطية" قسرية؛ فالخبير لا يحل محل الديمقراطية، بل يعززها. وللتغلب على مقاومة النظام القائم والحفاظ على الشرعية، من الضروري ضمان الشفافية التامة للآراء، ونشر الأدلة المستخدمة علناً، وتحديد فترات الولاية، وإرساء آليات للمراجعة المجتمعية المستمرة. إننا نسعى لقانون ينبع من المعرفة ولكنه يظل متجذراً في الحياة الجماعية؛ لقاعدة تنظيمية تكف عن كونها نتاجاً لقوة التحالفات، لتصبح أداة عقلانية لتحقيق العدالة الاجتماعية. عندما تخدم المعرفة الفنية المتخصصة الناس لا السلطة، يستعيد القانون أسمى وظائفه: تنظيم التعايش البشري على أسس الاستقرار والإنصاف والرؤية المستقبلية. فالقواعد التنظيمية القائمة على الأدلة والتخصص تتسم بمزيد من الاتساق والقدرة على التنبؤ، وتكون أكثر ملاءمة

لتعقيدات العالم المعاصر؛ مما يعزز الثقة في المؤسسات، ويقلل من التناقضات التشريعية، ويرفع كفاءة النظام العام في التعامل مع الأزمات والتحديات الهيكلية. وأخيراً، فإن غياب الإكراه السياسي المباشر يحد من تأثير المصالح الخاصة على عملية صياغة القواعد؛ إذ تتطلب المجتمعات المعقدة أطرًا تنظيمية متطورة تضاهيها في التعقيد. وسيعتمد مستقبل الحوكمة بشكل متزايد على القدرة على الجمع بين الشرعية الديمقراطية والخبرة المؤهلة عند وضع القواعد المشتركة.

18. هياكل حكومية جديدة

كيف يمكن للحكومة أن تستجيب لمشكلات القرن الحادي والعشرين باستخدام هياكل صُممت لواقعٍ ولّى وانقضى؟ ثمة توتر قائم بين التعقيد المعاصر وبين النماذج المؤسسية البطيئة والمجزأة والمفرطة في البيروقراطية. ففي عالم يتسم بالتحولات التكنولوجية والأزمات العالمية والمتطلبات الاجتماعية المتغيرة بسرعة، يتعين على أسلوب إدارة السلطة العامة أن يتطور بنفس الوتيرة.

تواجه الحكومات اليوم تحديات متزامنة في مجالات عدة، مثل الصحة والبنية التحتية والتعليم والبيئة والأمن الرقمي والتنقل الحضري. ومع ذلك، لا تزال الهياكل الإدارية تعمل بأسلوب عمودي ومجزأ، مع ضعف التكامل بين القطاعات. ويُلاحظ في النموذج الحالي تأخرٌ في تنفيذ السياسات العامة، وهدرٌ للموارد، وانخفاضٌ في كفاءة الخدمات، وصعوبةٌ في التكيف مع حالات الطوارئ الاجتماعية والاقتصادية.

تكمن المشكلة في الجمود الهيكلي للإدارة العامة؛ إذ تتسم الأنظمة بكونها هرمية ومجزأة وبطيئة للغاية، وتتميز بمسارات اتخاذ قرار مطولة، وتراكمات بيروقراطية، وضعف في التواصل العابر للوظائف بين المجالات الاستراتيجية. تعمل قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية والمساعدة الاجتماعية والأمن والتخطيط الاقتصادي كجزر منعزلة، رغم أن المشكلات التي تواجهها مترابطة بطبيعتها. وتتمثل النتيجة في البطء في صياغة الاستجابات وتنفيذها، مما يؤدي في النهاية إلى شعور متزايد بالفجوة بين الحكومة والواقع الاجتماعي.

وبدلاً من حل المشكلات المعقدة، تعمل الهياكل التقليدية على إطالة أمدها. ومن يدفع الثمن هم السكان الذين يعتمدون على مرونة الدولة ليعيشوا بكرامة: الأسر التي تنتظر الرعاية الطبية، والمجتمعات التي تترقب البنية التحتية الأساسية، والعمال المتضررون من التأخيرات التنظيمية، والمواطنون الذين يتلقون خدمات عامة مجزأة. وعندما تصبح البيروقراطية غاية في حد ذاتها، تتراجع الحياة الواقعية للمجتمع إلى الخلفية. أما المستفيدون من الحفاظ على هذا النموذج فهم النخب الإدارية وهياكل السلطة الداخلية التي تنتفع من غموض العمليات، ومن البطء كآلية للسيطرة، ومن تركز المعلومات في مراكز محددة. كما يخدم الجمود المؤسسي الجماعات السياسية التي تستخدم الجهاز الحكومي كأداة للنفوذ والمساومة والحفاظ على التحالفات.

نحن بحاجة إلى نهج يرتكز على هياكل إدارية مرنة ومتكاملة وقائمة على البيانات. ويتمثل المقترح في إعادة تنظيم الحكومة من خلال شبكات وظيفية مترابطة، واستبدال المنطق العمودي الجامد ببنية نظامية قابلة للتكيف. بدلاً من العمل في إطار إدارات منعزلة، تبدأ الإدارة العامة في العمل كنظام حي قادر على تبادل المعلومات، واستشراف المخاطر، والاستجابة بدقة أكبر للاحتياجات الجماعية. ويجب أن يتم التنفيذ عبر مراحل واضحة؛ إذ تتمثل المرحلة الأولى في إنشاء مراكز إدارية عابرة للتخصصات وموجهة حسب المهام، بحيث تتمحور حول قضايا ملموسة مثل الصحة الوقائية، والأمن الغذائي، والتنمية الحضرية، والابتكار الإنتاجي، والحد من التفاوتات. وتجمع هذه المراكز خبراء من مجالات متعددة، وتتمتع باستقلالية فنية وأهداف متكاملة. أما المرحلة الثانية فتتمثل في بناء بنية تحتية موحدة للحوكمة الرقمية، تتيح تبادل البيانات وتوافقها بين مختلف المجالات، والمراقبة الفورية للمؤشرات الاجتماعية، وتتبع الموارد العامة، والتنسيق التشغيلي بين المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. وفي هذا النموذج، لا تحل التكنولوجيا محل السياسة، بل تحد من تشتت عملية اتخاذ القرار وتعزز القدرة على الاستشراف. وتتمثل المرحلة الثالثة في اللامركزية التشغيلية، التي تربط هذا المقترح بالنموذج القائم على إعادة التوزيع والذي تم بناؤه مسبقاً؛ حيث ينبغي منح وحدات الإدارة المحلية استقلالية لتنفيذ السياسات بسرعة، مع بقائها مرتبطة دائماً بمقاييس الأداء العام، والتدقيق المستقل، والرقابة المجتمعية.

من الواضح أن نخب السلطة الإدارية ستقاوم هذا التحول بشدة. وستأتي هذه المقاومة من قطاعات اعتادت على هياكل جامدة ومسارات وظيفية قائمة على العزلة القطاعية، ومن مراكز قوى تحصر السلطة في يدها عبر احتكار المعلومات. ولا تقتصر مقاومة البيروقراطية التقليدية على العادة فحسب، بل تنبع أيضاً من مصالح مؤسسية؛ إذ تعمل آليات مثل تفتت الاختصاصات، وبطء الإجراءات، وانعدام الشفافية في تدفق العمل الداخلي، كأدوات للحفاظ على النفوذ. وتخلق الآلة الإدارية مناطق يصعب النفاذ إليها فنياً، مما يبعد المشاركة الشعبية والرقابة الفعالة. وتتجلى مقاومة النخب في عرقلة الإجراءات، والتمسك المفرط بالشكليات، والدفاع عن التسلسلات الهرمية الجامدة، وترويج سرديات حول المخاطر المزعومة لاختلال النظام المؤسسي. وقد تُصوَّر الإصلاحات التي تعزز التكامل والشفافية واللامركزية على أنها تهديد لاستقرار الخدمة العامة، في حين أن الهدف الحقيقي هو الحفاظ على مساحات اتخاذ القرار الداخلي التي يصعب إخضاعها للتدقيق.

تتمثل الخطوة الأولى في عملية التحول في رسم خرائط للتدفقات الإدارية واختصاصات كل هيئة ومواطن احتكار القرار وجعلها شفافة وواضحة. وعندما تتمكن الأغلبية الاجتماعية والموظفون العموميون أنفسهم من تحديد مواقع الاختناقات وتداخل الصلاحيات واحتكار المعلومات، تتشكل قاعدة صلبة للتغيير. وعقب ذلك، ينبغي تعزيز إصلاحات تدريجية تهدف إلى التكامل المؤسسي؛ وتشمل الأمثلة على ذلك رقمنة العمليات، وتحقيق التوافق والربط بين الهيئات، ومراجعة الاختصاصات المتكررة، والشفافية الاستباقية في البيانات، واللامركزية في تقديم الخدمات؛ إذ تعمل هذه الخطوات الأولية على تقليص العزلة القطاعية دون

التسبب في اضطرابات مفاجئة. ويجب أن يثبت كل تقدم محرز تحقيق مكاسب ملموسة على صعيد الكفاءة، وسرعة الاستجابة، وسهولة وصول المواطنين إلى الخدمات.

ينبغي أن تترجم الضغوط الشعبية والإدارية إلى نماذج جديدة للحوكمة الداخلية، تتضمن تقييماً مستمراً للأداء العام، وتشكيل مجالس رقابية، وتفعيل الرقابة المجتمعية، وتعزيز التكامل بين المجالات الاستراتيجية في الحكومة. وتتمثل الاستراتيجية الجوهرية في تحويل مسار الإدارة العامة بحيث تتوقف عن التركيز على الحفاظ الذاتي على الهياكل القائمة، وتصب اهتمامها بدلاً من ذلك على المعالجة الفعالة للمشكلات الجماعية.

لا يمكن لأي أجندة للتحول الاجتماعي أن تستمر إذا ظلت الهياكل الإدارية مصممة لتكريس البطء والعزلة واحتكار المعلومات. لذا، يُعد إصلاح الدولة من الداخل شرطاً لا غنى عنه لأي إعادة توزيع حقيقية للسلطة. وللتغلب على مقاومة الفئات المستفيدة من الوضع الراهن، يجب أن تجمع عملية الانتقال بين الإصلاح التشريعي، والتدريب المكثف للكوادر العامة، وآليات الحوافز المرتبطة بالكفاءة الاجتماعية، لا بمجرد البقاء في الوظيفة. سيكون من الضروري أيضاً حماية الإصلاح من الاستحواذ السياسي، وضمان ألا تتحول المرونة الإدارية إلى اتخاذ قرارات تعسفية.

علينا أن ندعو إلى حكومة تتوقف عن الاكتفاء بردود الفعل المتأخرة، وتبدأ في استشراف المستقبل، وتحقيق التكامل، والعمل بمنطق الذكاء الجماعي. إن الهيكل الإداري الجديد لا يقتصر على مجرد تغيير في المخطط التنظيمي، بل يمثل تحولاً للدولة لتصبح أداةً حيةً لتحقيق العدالة الاجتماعية، وقادرةً على مواكبة تعقيدات الواقع وتلبية احتياجات السكان بسرعة ومشروعية. فالهياكل الأكثر تكاملاً تحد من الازدواجية، وتسرّع وتيرة اتخاذ القرارات، وترفع كفاءة استخدام الموارد العامة. وعلاوة على ذلك، يتيح استخدام التكنولوجيا والذكاء الإداري تخطيطاً أكثر دقة، ومتابعة مستمرة للنتائج، وشفافية أكبر أمام الجمهور؛ مما يعزز الثقة المؤسسية ويحسن قدرة الحكومة على العمل الاستباقي بدلاً من الاكتفاء برد الفعل. فالمؤسسات التي لا تتطور تصبح عائقاً أمام التنمية، بينما تصبح المؤسسات التي تعيد تنظيم نفسها بذكاء محركاتٍ للتحول الجماعي.

19. الإدارة السياسية

كيف يمكن تحويل السياسة من ساحة للنزاع الدائم إلى منظومة حقيقية لتنسيق المصلحة العامة؟ لا تتمحور هذه المسألة الجوهرية حول "من يحكم" فحسب، بل حول كيفية تخطيط القرارات وتنفيذها ومراقبتها وتصحيح مسارها بمرور الوقت. ففي المجتمعات المعقدة، لا يمكن اختزال السياسة في مجرد الخطاب أو التناوب على السلطة؛ بل يتعين عليها أن تعمل كآلية ملموسة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي.

تؤثر الإدارة السياسية حالياً بشكل مباشر على قطاعات حيوية مثل الميزانية العامة، والصحة، والتعليم، والأمن، والبنية التحتية، وتوزيع الفرص. ولهذا التأثير انعكاسات فورية على الحياة اليومية؛ إذ يمكن لقرار

إداري واحد أن يحسّن التنقل الحضري أو يوسّع نطاق الوصول إلى الخدمات، أو -على العكس من ذلك- أن يفاقم أوجه التفاوت. وتحدد جودة الإدارة السياسية كفاءة الدولة ومستوى ثقة السكان في المؤسسات؛ فعندما تؤدي السياسة دورها بفعالية، يتقدم المجتمع، وعندما تفشل، يتحمل الجميع التكلفة.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في هيمنة المنظور قصير الأمد وضعف الاستمرارية الاستراتيجية. ويعود السبب في ذلك إلى الدورات الانتخابية التي تشجع على اتخاذ قرارات تركز على الأثر الفوري، والظهور الإعلامي السريع، وتحقيق نتائج قابلة للاستثمار السياسي في أطر زمنية قصيرة. ويقترن بذلك تشرذم المجالات الإدارية المختلفة، مما يعيق تنسيق السياسات المعقدة. وتتمثل النتيجة في انقطاع المشاريع الهيكلية، وازدواجية الجهود، وفقدان الكفاءة، مما يؤدي إلى العجز عن معالجة مشكلات تتطلب بطبيعتها تخطيطاً متوسط وطويل الأمد.

وهكذا، تتحول السياسة إلى مجرد رد فعل على الأزمات بدلاً من العمل على الوقاية منها. ويدفع المجتمع بأسره الثمن: عائلات تعاني من أنظمة صحية منقوصة، وطلاب يتأثرون بتعثر الإصلاحات التعليمية، وعمال يواجهون تداعيات سياسات اقتصادية متقلبة، ومدن تشهد أعمالاً إنشائية غير مكتملة أو مهجورة مع كل تغيير حكومي. وتتجلى المعاناة في الشعور الدائم بالبدء من الصفر، وفي الإحباط الجماعي، وفقدان الثقة في المؤسسات؛ فالمشاريع التي يُفترض أن تغير الواقع على مدار عقد من الزمن غالباً ما تعجز عن الصمود لأكثر من ولاية واحدة.

أما المستفيدون من هذا النموذج فهم النخب الحزبية والمجموعات السياسية التي تجني المكاسب من منطق المدى القصير، وإعادة تدشين السياسات القائمة تحت مسميات جديدة، وتوظيف الدولة كمنصة انتخابية. وفي هذا السياق، لا يُعد الانقطاع فشلاً إدارياً، بل يتحول إلى آلية لممارسة السلطة.

ومن ثم، يصبح من الضروري تبني نهج وظيفي محصّن ضد الاضطرابات الناجمة عن الدورات السياسية. يقوم المقترح على هيكلة الإدارة السياسية ضمن ثلاثة مستويات متكاملة: التخطيط الاستراتيجي للعقد القادم، والتنفيذ الإداري عبر أهداف ربع سنوية، والتقييم العام المستمر باستخدام مؤشرات تتسم بالشفافية. يتمثل المستوى الأول في الخطة الاستراتيجية العشرية؛ إذ يجب أن يكون لكل قطاع حكومي - مثل الصحة والتعليم والإسكان والنقل والأمن الغذائي والابتكار الإنتاجي والاستدامة - أهداف هيكلية قابلة للقياس تمتد لعشر سنوات. وتتطلب هذه الأهداف حمايتها بموجب قانون يضمن الاستمرارية الاستراتيجية، بحيث يُعدّ أي توقف تعسفي لها مخالفاً للقانون من الناحية المؤسسية؛ ويُعد هذا أمراً جوهرياً للتغلب على مقاومة النخب السياسية التي اعتادت على استبدال أجندات العمل بالكامل مع كل دورة انتخابية.

أما المستوى الثاني فيتمثل في التنفيذ الإداري من خلال أهداف إلزامية ربع سنوية وسنوية. وعملياً، يجب تفكيك كل هدف طويل الأمد إلى أهداف سنوية ومحطات تشغيلية ربع سنوية، مع الربط بين الميزانية والجدول الزمني والمسؤولين الفنيين؛ مما يحوّل الرؤية الاستراتيجية إلى إجراءات تنفيذية ملموسة وقابلة

للقياس. ويتمثل المستوى الثالث في التقييم العام المستمر، حيث تُتاح كافة المؤشرات عبر لوحات بيانات رقمية عامة يمكن للجمهور الاطلاع عليها لحظياً، مما يتيح متابعة التقدم المحرز، وحالات التأخير، والتكاليف، والأثر الاجتماعي، ومستوى تحقيق الأهداف. وتُعد الشفافية هنا آليةً لتعزيز الشرعية والحماية من الهيمنة الحزبية. وعلاوة على ذلك، يُقترح إنشاء مجالس مستقلة للمراقبة الفنية تضم خبراء وممثلين عن المجتمع وهيئات تدقيق ومراصد اجتماعية؛ وتتمثل مهام هذه المجالس في تقييم النتائج، وإصدار تقارير عامة، والتوصية بتصحيح المسار، وذلك بمعزل عن أي تدخل حزبي مباشر.

ستواجه هذه الخطوة معارضة صريحة من جماعات تعتمد على التقلبات السياسية لإعادة صياغة السرديات الحكومية، وإعادة تموضع التحالفات، وإعادة توزيع النفوذ الداخلي مع كل دورة مؤسسية. إذ لا يُنظر إلى التداول على السلطة كآلية ديمقراطية للتجديد، بل كفرصة لتفكيك الأجندات السابقة، وإعادة تحديد أولويات الميزانية، وإعادة بناء شبكات الولاء السياسي. وهكذا، يصبح انقطاع البرامج أداةً لممارسة السلطة؛ فاستمرارية الاستراتيجيات تحد من القدرة على توظيف الدولة لأغراض انتخابية، ولذلك ستواجه مقاومة كبيرة من الهياكل الحزبية والجهات الفاعلة التي تستمد قوتها من القطيعة الدائمة، حيث ستعتبر نماذج الإدارة المستقرة تهديداً لقابلية الحكم، أو المرونة السياسية، أو حرية صياغة الأجندات. وستتجلى هذه المقاومة في أشكال عدة، مثل العرقلة التشريعية، والصراعات حول السرديات السياسية، ومحاولات إعادة ترتيب الأولويات بما يخدم المصالح الظرفية.

أولاً، يجب فصل التخطيط الاستراتيجي للدولة تدريجياً عن الدورات الانتخابية قصيرة الأمد. ويعني هذا وضع خطط ملزمة تمتد لعدة سنوات، وتحديد أهداف عامة بعيدة المدى، واعتماد مؤشرات شفافة تظل سارية المفعول بغض النظر عن التغيرات الحكومية. فعندما تلتزم الأغلبية المجتمعية بأهداف مستمرة، يصبح من الصعب استدراجها إلى صراعات حول السرديات السياسية قصيرة الأجل. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تعزيز الهياكل الفنية الدائمة؛ إذ يمكن لإنشاء مجالس استراتيجية مستقلة، ولجان مشتركة بين الجهات الحكومية، وهيئات لمتابعة الأهداف، ومنصات للرقابة العامة، أن يحد من التقلبات الإدارية. ويجب أن تُثبت كل خطوة من هذه الخطوات أن استقرار الإدارة لا يلغي الديمقراطية، بل يحمي السياسات الجوهرية من الاستغلال الانتهازي لمؤسسات الدولة. كما ينبغي ترجمة الضغط الاجتماعي إلى أطر قانونية تضمن حداً أدنى من الاستمرارية للسياسات الهيكلية، وتحظر التراجع التعسفي عن البرامج العامة، وتؤسس لآليات المساءلة الدورية. وتتمثل الاستراتيجية الجوهرية في ضمان أن يعمل التداول الديمقراطي للسلطة وفق أولويات مشروعة، دون تقويض الركيزة الأساسية للتخطيط الجماعي.

لا يمكن لأي مجتمع بناء مستقبل واعد إذا كانت الدولة تخضع لإعادة هيكلة دائمة تماشياً مع الدورات الانتخابية وصراعات النفوذ الداخلية. لذا، يجب أن تتوقف الإدارة السياسية عن كونها ساحة لعمليات "البدء من الصفر" المتكررة، وأن تتحول إلى أداة للاستمرارية الاستراتيجية التي تخدم المصلحة العامة. ويجب تحصين الهيكل المقترح قانونياً من خلال أطر تنظيمية تضمن الاستمرارية، وبنود ملزمة تنظم عملية

الانتقال بين الحكومات، وآليات للتدقيق العام المستقل. إن هذا المشروع لا يلغي التداول الديمقراطي للسلطة، ولكنه يحول دون أن تؤدي التغييرات في القيادة إلى تدمير جهود التخطيط الجماعي.

وهنا يولد الأمل السياسي في أبهى صوره الملموسة: حكومة تتخلى عن نهج الارتجال لتبدأ العمل وفق رؤية واضحة، وتنفيذ دقيق، وآليات تصحيح مستمرة؛ فالعدالة الاجتماعية الحقيقية تتطلب وقتاً واستمرارية والتزاماً مؤسسياً. بدون ذلك، يظل أي وعد بالتحول رهينةً للجدول الزمني للانتخابات. إذ يعزز اعتماد أهداف مرتبطة بمؤشرات عامة استمرارية العمل بين الإدارات المتعاقبة، ويحد من القرارات المرتجلة، ويدعم المساءلة المؤسسية. وتتيح الشفافية الفورية للجمهور مراقبة تنفيذ الميزانية والالتزام بالمواعيد النهائية والأثر الاجتماعي للسياسات، في حين يساهم التقييم الفني الدوري في الحد من الهدر وتحسين جودة القرارات. وبهذه الطريقة، تتوقف الإدارة السياسية عن الاعتماد على الخطابات فحسب، وتبدأ في الخضوع لمعيار النتائج الملموسة؛ إذ سيعتمد مستقبل المجتمعات بدرجة أقل على الوعود، وبدرجة أكبر على القدرة على تحويل النوايا إلى ممارسة إدارية تتسم بالكفاءة والاستمرارية والشفافية.

20. شفافية الإنتاج

كيف يمكن للمجتمع توزيع الثروة بإنصاف إذا لم يكن على دراية دقيقة بما ينتجه، ولمن ينتجه، ومآل هذا الإنتاج؟ تُعد مسألة سجلات الإنتاج ركيزة أساسية في أي مشروع لإعادة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي؛ لأن إدارة الموارد الجماعية تعتمد، في المقام الأول، على معلومات موثوقة. فالإنتاج دون توثيق أشبه بالإدارة في الظلام، بينما يحوّل التوثيق الواضحُ الإنتاجَ إلى عملية تخطيط وشفافية وقدرة حقيقية على التوزيع.

في الوقت الراهن، تتسم البيانات المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصناعي والطاقي واللوجستي بالتشتت بين الشركات والحكومات والقطاعات الخاصة وقواعد البيانات المحلية غير المترابطة. وهذا ما يصعّب تكوين صورة واضحة عن التدفق الفعلي للسلع والمواد الخام والفائض، مما يؤثر سلباً على القرارات المتعلقة بالإمداد والأسعار والاستثمار. كما أن غياب هذه الشفافية يؤثر مباشرة على الحياة اليومية؛ إذ تساهم إخفاقات التوثيق في هدر الغذاء، واضطراب سلاسل التوريد، وخلق ندرة مصطنعة، وسوء توزيع الموارد بين المناطق.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في انعدام الشفافية وتشتت المعلومات الإنتاجية، ويعود ذلك إلى غياب أنظمة متكاملة للرصد وتوحيد البيانات عبر مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية وسلاسل الإمداد اللوجستية. إذ تعمل قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والتخزين والتوزيع والتجارة باستخدام قواعد بيانات منعزلة، ومنهجيات غير متوافقة، ومستويات متفاوتة من الشفافية. وتتمثل النتيجة في صعوبة التنبؤ بالطلب، ورصد

الاختناقات، وتحديد الفوائض، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة الاقتصادية، وارتفاع التكاليف، والعجز عن الاستجابة السريعة لأزمات الإمداد.

عندما يغيب الوضوح المنهجي بشأن الإنتاج، تفقد منظومة التوزيع بأكملها كفاءتها. ويتحمل المجتمع -ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً- العبء الأكبر؛ إذ تكون هذه الفئات أول من يعاني من التضخم، ونقص السلع الأساسية، واضطراب سلاسل التوريد، والتقلبات الحادة في الأسعار. وتتجلى هذه المعاناة في ارتفاع تكلفة الغذاء، وندرة الأدوية، وشلل تدفق المدخلات الاستراتيجية، والتعرض للمخاطر الناجمة عن الطوارئ المناخية أو الصحية أو اللوجستية. أما المستفيدون من هذا النموذج الغامض فهم الوسطاء الاقتصاديون، والمجموعات التي تهيمن على العمليات اللوجستية، والقطاعات التي تجني مكاسب من تفاوت المعلومات؛ فعندما تقتصر القدرة على الاطلاع على التدفق الفعلي للإنتاج والمخزون على قلة من الأطراف، يُفتح المجال للمضاربة، وحجب الإمدادات بشكل مصطنع، والتلاعب بالأسعار. وبذلك، تعمل حالة انعدام الشفافية كأداة غير مباشرة لتركز القوة الاقتصادية.

ويكمن الحل في إنشاء نظام وطني ومشترك (بين المجتمعات المحلية) لتسجيل الإنتاج رقمياً، بحيث يكون متكاملاً على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية وسلاسل الإمداد اللوجستية. ستقوم كل وحدة إنتاجية - سواء كانت مزرعة أو منشأة صناعية أو مركز توزيع أو تعاونية أو مركزاً مجتمعياً- بتسجيل بياناتها بشكل فوري (لحظي) على منصة عامة قابلة للتدقيق، وتشمل هذه البيانات: حجم الإنتاج، والمخزون المتاح، ووجهة التوزيع، وتوقعات الطلب، والطاقة الإنتاجية غير المستغلة. وتتمثل المرحلة الأولى في توحيد بروتوكولات تسجيل الإنتاج، وإنشاء تصنيفات موحدة حسب القطاع والمنطقة الجغرافية. أما المرحلة الثانية فتُعنى بالتكامل التكنولوجي، وتشمل استخدام أجهزة استشعار لوجستية، وتقارير آلية، وأنظمة لتتبع المخزون، ومنصات تتيح التبادل والتكامل المعلوماتي بين المنتجين وشركات النقل ومراكز التوزيع. وتعمل المرحلة الثالثة على ربط النظام بآليات الإدارة السياسية والضريبية التي جرى تأسيسها في الفصول السابقة؛ حيث ستتمكن السلطات العامة والمجالس المجتمعية ومديرو عمليات إعادة التوزيع من الاطلاع الفوري على بيانات الإنتاج والفائض والعجز في كل منطقة، مما يتيح إعادة تخصيص الموارد بسرعة، وتحديد أولويات النقل، ومعالجة الاختناقات قبل تفاقمها.

ستقاوم نخب القوة الاقتصادية هذا النموذج بشدة؛ إذ تأتي المعارضة من مجموعات تستفيد من غياب الشفافية بشأن المخزون، وحجب المنتجات لأغراض استراتيجية، والمضاربة على الندرة. وستعمل شركات الخدمات اللوجستية الكبرى والوسطاء التجاريون والقطاعات المالية المرتبطة بتداول السلع على عرقلة الشفافية الكاملة، متذرعةً بأسرار المهنة، أو التكاليف التشغيلية، أو المخاطر المزعومة على القدرة التنافسية. إن انعدام الرؤية ليس مجرد مشكلة تقنية، بل هو آلية متعمدة لرفع الأسعار بشكل مصطنع، وتركيز هوامش الربح، والتلاعب بالإمدادات. وتتجلى المقاومة أيضاً في تعقيد تدفقات الإنتاج وتشتت المعلومات؛ فالسلاسل الطويلة، وتعدد الوسطاء، والأنظمة غير المتكاملة تخلق مجالات يصعب تدقيقها، مما يعيق قدرة المجتمع

على تحديد أماكن توفر الإنتاج الكافي، ومواقع الاختناقات الحقيقية، ومواضع افتعال الندرة أو استغلالها اقتصادياً. وبذلك، تتحول حالة الغموض هذه إلى أداة من أدوات القوة الاقتصادية.

يتطلب هذا التحول خطوات صغيرة وحازمة وتراكمية من الناحية التقنية. أولاً، يجب علينا بناء آليات عامة وقابلة للتشغيل البيني لتتبع الإنتاج والمخزون والتوزيع والاستهلاك في القطاعات الاستراتيجية. وعندما تبدأ الأغلبية المجتمعية والهيئات العامة في رؤية التدفقات الحقيقية للغذاء والطاقة والأدوية والمدخلات الصناعية والسلع الأساسية، تتقلص مساحة التلاعب والمضاربة بشكل كبير. بعد ذلك، ينبغي تطبيق تكامل تدريجي بين المنتجين والموزعين والمراكز اللوجستية والهيئات التنظيمية. وتُعد المنصات الرقمية الموحدة، والتقارير الدورية الإلزامية، وتتبع دفعات الإنتاج، والتدقيق المتبادل، ومشاركة البيانات الموحدة خطوات أولية تعزز الشفافية دون إحداث اضطراب مفاجئ في نظام الإنتاج. ويجب أن تترجم الضغوط الشعبية والتقنية إلى أطر تنظيمية دائمة، وأنظمة مراقبة عامة، وهيئات رقابة اقتصادية تشمل مشاركة مجتمعية. وتتمثل الاستراتيجية الجوهرية في منع حصر المعلومات المتعلقة بالإنتاج والندرة في أيدي قلة من الجهات الخاصة؛ فعندما تصبح الرؤية الشاملة جزءاً من البنية التحتية العامة، تضعف بنيوياً القدرة على المضاربة بشأن السلع الناقصة.

لا يمكن لأي اقتصاد الحفاظ على شرعيته عندما تتحول الندرة إلى آلية لتحقيق الربح واكتساب السلطة. إن جعل الإنتاج مرئياً وشفافاً أمر جوهري لتحقيق العدالة التوزيعية، واستقرار الأسعار، والسيادة الجماعية. ويجب أن يجمع النظام المقترح بين تعزيز الشفافية العامة وحماية البيانات الفردية الحساسة، مع الحفاظ على المنافسة المشروعة دون المساس بالمصلحة الجماعية. وستكون عمليات التدقيق المستقلة، واستخدام الذكاء الاصطناعي لكشف التناقضات، وفرض عقوبات صارمة على نقص الإبلاغ أو التلاعب المتعمد، أموراً لا غنى عنها؛ فالهدف لا يقتصر على الكفاءة الاقتصادية فحسب، بل يشمل أيضاً تحقيق عدالة توزيعية استباقية. بدلاً من الاكتفاء برد الفعل تجاه حالات النقص بعد تحولها إلى أزمة اجتماعية، يتيح هذا النظام استباق الاضطرابات والتحرك قبل أن تلحق المعاناة بالسكان.

عندما تصبح بيانات الإنتاج متاحة وواضحة، تكف "العدالة التوزيعية" عن كونها مجرد وعد نظري، وتتحول إلى آلية ملموسة لحماية الحياة الجماعية. فبفضل البيانات المتكاملة والمُحدَّثة، يصبح من الممكن إعادة توزيع الفوائض بسرعة، والحد من الهدر، وتوقع حالات النقص، وتخطيط الاستثمارات بدقة أكبر. كما أن شفافية السجلات تعزز الرقابة المجتمعية وتقلل من تفاوت المعلومات بين الفاعلين الاقتصاديين، مما يحول دون التلاعب المصطنع بالعرض والأسعار. وهكذا، لم يعد الإنتاج مجرد نتاج اقتصادي، بل أصبح أصلاً استراتيجياً للمجتمع؛ فتسجيل بيانات الإنتاج هو بمثابة توثيق لقدرة المجتمع على رعاية نفسه. وحين يصبح ما يُنتَج مكشوفاً وواضحاً تماماً، يتوقف المستقبل عن كونه رهناً للارتجال، ويبدأ في التشكل بناءً على المعرفة، والقدرة على التنبؤ، والمسؤولية الجماعية.

21. أدوات متينة ومتاحة مجانًا

كيف يمكن للمجتمع أن يطالب مواطنيه بالعمل والاستقلالية والإنتاجية إذا كان يحرمهم من الوسائل المادية اللازمة للإنتاج؟ يلامس هذا الموضوع الركيزة الملموسة للحياة الاجتماعية: أي إمكانية الوصول إلى وسائل العمل. يعتمد كل إنتاج بشري ـــ بدءاً من الزراعة ووصولاً إلى البناء، ومن الحرف اليدوية إلى الابتكار التكنولوجي ـــ على الأدوات. وعندما تكون هذه الأدوات نادرة، أو هشة، أو باهظة التكلفة، أو خاضعة لسيطرة قلة قليلة، فإن الإمكانات الإنتاجية الجماعية تتعرض لتقييد مصطنع.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في التقاء عاملي "الهشاشة المخطط لها" و"تقييد فرص الوصول". ويعود السبب في ذلك إلى أنظمة إنتاج تعطي الأولوية لسرعة دورة الاستهلاك بدلاً من إطالة عمر السلع، مما يحول المنتجات الضرورية إلى سلع ذات عمر افتراضي قصير؛ إذ لم يعد التقادم نتيجة تقنية محضة، بل أصبح استراتيجية اقتصادية متعمدة. وتتمثل النتيجة في الحاجة المستمرة للاستبدال والشراء والاستدانة، مما يزيد من التفاوت المادي؛ حيث تظل المجتمعات الأقل موارد محرومة من الوصول الكافي إلى وسائل الإنتاج والصيانة الأساسية التي تضمن استقلالية الحياة اليومية.

وبدلاً من تعزيز الاستقلال الاقتصادي، يعمل النظام الحالي على ترسيخ التبعية والهدر. ومن يدفع الثمن هم العاملون في القطاع غير الرسمي، وصغار المنتجين، والطلاب، والأسر محدودة الدخل، والمجتمعات المهمشة التي تعجز عن اقتناء أو صيانة الأدوات الضرورية للعمل، وإصلاح المنازل، والزراعة، والبناء، وتوليد الدخل. وتكمن المعاناة في استحالة قيام هؤلاء بإنتاج أو إصلاح أو الحفاظ على بيئتهم المعيشية؛ فعندما تعجز أسرة عن إصلاح سقف منزلها، أو يفقد مزارع صغير محصوله لغياب المعدات، أو يفتقر شاب إلى أدوات التعلم التقني، تتجلى مظاهر عدم المساواة بشكل مباشر. أما المستفيدون من هذا النموذج فهم القطاعات الصناعية التي تحركها دورات الاستبدال السريع وسلاسل الاستهلاك القائم على المنتجات القابلة للتخلص منها، بالإضافة إلى المجموعات الاقتصادية التي تعتمد على تحفيز الطلب القسري. إن الهشاشة المخطط لها تحوّل الحاجة البشرية إلى استهلاك مستمر، وتجعل من التبعية الاقتصادية آلية دائمة لاستخلاص القيمة.

لذا، يُدعى إلى إنشاء صناعة عامة وتعاونية للأدوات الأساسية الشاملة، بحيث تُصمم وفق معايير عالية من المتانة، وسهولة الصيانة، وقابلية التعديل (التصميم الوحدوي)، وتكون متاحة مجانًا أو بأسعار مدعومة بشكل كبير للعمال والمدارس والمجتمعات وصغار المنتجين. ويجب أولاً إعداد قائمة وطنية (كتالوج) للأدوات الضرورية، تشمل المعدات الأساسية للزراعة، والبناء المدني، وصيانة المنازل، والتعليم التقني، وإصلاح الإلكترونيات، والإنتاج المجتمعي. ينبغي أن تخضع هذه السلع لمعايير تصنيع مفتوحة، وتتميز

بقطع قابلة للتبادل وعمر افتراضي طويل. وعلاوة على ذلك، من الضروري إنشاء مراكز مجتمعية لإعارة الأدوات، تُقام في الأحياء والتعاونيات والمدارس الفنية والجمعيات المحلية. وتعمل هذه المراكز بمثابة "مكتبات إنتاجية"؛ إذ يمكن للمواطنين الحصول على الأداة عند الحاجة دون تحمل تكلفة اقتنائها بشكل فردي ودائم، مما يقلل التكاليف الاجتماعية ويعزز الاستقلالية الجماعية. كما يُعد تعزيز ورش العمل المحلية - القائمة على مبدأ الوحدات القابلة للتركيب (modular)- والمخصصة للإصلاح والتصنيع، أمراً بالغ الأهمية، شريطة أن تكون مرتبطة بشبكات إنتاج إقليمية. ومن الناحية العملية، يشمل ذلك ورش العمل العامة، والمختبرات المجتمعية، وطباعة القطع القياسية، ومراكز الصيانة الفنية، وبرامج التدريب المهني في مجالي الإصلاح والتجميع. ويتضمن المقترح أيضاً استخدام تصميمات مفتوحة المصدر للأدوات والمكونات، مما يتيح إعادة إنتاج القطع على المستوى الإقليمي، بما في ذلك من قبل التعاونيات والصناعات المحلية الصغيرة؛ وبذلك تتحول الأداة من سلعة قابلة للتخلص منها إلى جزء من البنية التحتية الاجتماعية.

ستواجه هذه المبادرة معارضة من القطاعات الصناعية التي تعتمد على استراتيجية "التقادم المخطط له"، ومن الشركات المصنعة التي ترتبط ربحيتها بعمليات الاستبدال المتكررة، ومن السلاسل التجارية القائمة على دورات استهلاكية مستمرة. وستتجلى هذه المقاومة في ممارسة الضغوط التنظيمية، وتقييد الوصول إلى براءات الاختراع، والحد من توفر قطع الغيار، وعرقلة "الحق في الإصلاح"، وممارسة الضغوط ضد أي شكل من أشكال المعايير المفتوحة. إن هشاشة المنتج ليست عيباً فنياً، بل هي استراتيجية متعمدة لضمان تجدد السوق باستمرار؛ كما تظهر هذه الاستراتيجية أيضاً على مستوى الخطاب السائد، من خلال الربط بين الابتكار وعملية الاستبدال المستمر. إذ يُصوّر النظامُ المتانةَ على أنها تخلف تكنولوجي، في حين أن التقادم السريع يخدم نموذج الربحية أكثر مما يخدم التقدم المادي الحقيقي. وهكذا، تتحول "ثقافة التخلص من الأشياء" إلى أداة اقتصادية لإعادة إنتاج الاستهلاك.

أولاً، يجب علينا ضمان الحق العام في الإصلاح والصيانة والحصول على قطع الغيار والأدلة الإرشادية والدعم الفني. فعندما تنجح الغالبية الاجتماعية في إطالة العمر الافتراضي للأدوات والمعدات والسلع الأساسية، يقل الاعتماد على دورات الاستبدال المصطنعة. وثمة حاجة إلى أطر تنظيمية تقدمية ـــ مثل اشتراط حد أدنى للمتانة، وتوحيد معايير المكونات، وإتاحة المواصفات الفنية، وتشجيع التصميم القائم على الوحدات القابلة للتبديل (النظام الموديلاري)، والحد من سياسة "التقادم المخطط له" ـــ وذلك بهدف تغيير منطق الإنتاج تدريجياً. ويجب أن تُظهر كل تدبير مكاسب ملموسة تتمثل في خفض تكاليف الأسر، وتقليل توليد النفايات، وتعزيز الاستقلالية المادية للسكان. وعقب ذلك، يتعين علينا تحويل هذه الغالبية الاجتماعية إلى "غالبية معيارية" تترجم تطلعاتها إلى تشريعات تكفل الحق في الإصلاح، وتوفر تمويلاً عاماً لورش العمل المجتمعية، وتشجع التعاونيات المعنية بالصيانة، وتقدم حوافز للإنتاج المفتوح للأدوات الأساسية. إذ يجب علينا الدفاع عن مبدأ المتانة باعتباره أكثر نفعاً للمجتمع من الناحية الاقتصادية مقارنةً بنهج التخلص المستمر من المنتجات.

تساهم الأدوات المتينة في الحد من هدر الموارد الطبيعية، وخفض التكاليف المتكررة التي تتحملها الأسر، وتوسيع القدرة الإنتاجية المحلية. كما أن إتاحة الوصول الحر أو المشترك لهذه الأدوات يعزز الاستقلال الاقتصادي، ويولد الدخل، ويدعم صيانة البنية التحتية على مستوى المجتمع. ويخلق نموذج الإصلاح القائم على الوحدات القابلة للتبديل فرصاً جديدة للعمل المتخصص، والتدريب الفني، والابتكار الموزع بين مجتمعات متكاملة ومستقلة ذاتياً. وعندما تكف الأدوات عن كونها امتيازاً وتصبح حقاً جماعياً، يتحول العمل من حالة تبعية إلى قوة إبداعية. فلا يمكن لأي مجتمع أن يحقق العدالة المادية إذا كانت قاعدته الإنتاجية تعتمد على التدمير المبكر لسلع صالحة تماماً للاستخدام. إن الأدوات المتينة والمتاحة للجميع لا تمثل كفاءة اقتصادية فحسب، بل تجسد أيضاً سيادة يومية على وسائل الحياة؛ فالمجتمع العادل لا يكتفي بإعادة توزيع الدخل، بل يعيد توزيع القدرة على الفعل والبناء والإصلاح وصناعة مستقبله بنفسه.

22. النقل وحركة البضائع

ما الفائدة من الإنتاج الوفير إذا لم تصل السلع إلى من يحتاجون إليها في الوقت المناسب؟ يكمن هذا في صميم الركيزة المادية للحياة، إذ يعتمد الإنتاج برمته على حركة التداول؛ فالغذاء والدواء والأدوات والملابس والمواد الخام لا تؤدي وظيفتها الاجتماعية إلا إذا أمكن نقلها عبر المسافات بكفاءة وأمان وموثوقية. وفي نهاية المطاف، يُعد الإنتاج دون توزيع إهداراً للثروة. ففي عالم اليوم، يُعد نقل البضائع أحد أهم المحركات الحاسمة في الاقتصاد والحياة اليومية؛ إذ تؤثر جودة شبكة الخدمات اللوجستية على الأسعار، وتوفر المنتجات، وسرعة الاستجابة للأزمات، ومستوى التكامل بين المجتمعات. وعندما يحدث خلل في منظومة النقل، تكون العواقب فورية: ارتفاع التكاليف، ونقص محلي في السلع، وتلف المنتجات سريعة الفساد، وتفاوت بين المناطق المركزية والمناطق النائية (الهامشية).

تكمن مشكلة النموذج الحالي في تركز مسارات النقل، والاعتماد المفرط على عدد محدود من وسائل النقل، وغياب التكامل المكاني. ويعود السبب في ذلك إلى أن الأنظمة اللوجستية صُممت بهدف تعظيم الأرباح على المدى القصير، وليس لتحقيق توازن في التوزيع أو ضمان أمن الإمدادات اجتماعياً. فبدلاً من إعطاء الأولوية للمرونة، والانتشار الواسع (الوصول إلى كافة المناطق)، والاستمرارية المكانية، يميل النظام إلى تركيز حركة التدفقات في الممرات الأكثر ربحية، والمراكز الحضرية الكبرى، والمناطق ذات الكثافة الاقتصادية العالية. والنتيجة هي تكدس الحركة على محاور نقل محددة، وإهمال المناطق الأقل ربحية، وتزايد الاختناقات الهيكلية. وتتمثل المحصلة النهائية في نشوء مناطق تتمتع بفائض من السلع مقابل مناطق أخرى تعاني من نقص دائم، حتى وإن كان إجمالي الإنتاج كافياً لتلبية احتياجات الجميع.

يعتمد النظام الحالي في التوزيع على الجدوى الاقتصادية لا على الاحتياجات الاجتماعية؛ ومن يدفع الثمن هم المجتمعات النائية، والمناطق الريفية، وضواحي المدن، والسكان الذين يعتمدون على تدفق مستمر للغذاء

والدواء والوقود والمستلزمات المدرسية ومدخلات الإنتاج. يحدث هذا حين يتوفر الغذاء في مركز إنتاج ما بينما يسود الجوع في مركز آخر، أو حين تتوفر الأدوية في المخازن ولكن تتأخر الرعاية الطبية في المستشفيات بسبب تعطل مسارات النقل. إن التفاوت اللوجستي يحوّل الوفرة إلى نقص محلي؛ والمستفيدون من هذا النموذج هم كبار مشغلي الخدمات اللوجستية المهيمنين، والوسطاء الذين يسيطرون على المسارات الاستراتيجية، والمجموعات الاقتصادية التي تجني مكاسب من مركزية النقل والتوزيع. كما أن تركز البنية التحتية في أيدي قلة من الجهات الفاعلة يعزز القوة السوقية، والقدرة على التحكم في الأسعار، وإمكانية تحديد الأولويات وفقاً للمصالح الخاصة. يُدعى إلى إنشاء شبكة لوجستية متكاملة للسلع الأساسية، تعتمد على مراكز توزيع إقليمية مترابطة عبر وسائط نقل متعددة تشمل الطرق، والسكك الحديدية، والممرات المائية (حيثما أمكن)، وأنظمة التوزيع المحلية للمسافات القصيرة. وينبغي أن يتم التنفيذ وفق مراحل واضحة؛ إذ تتمثل المرحلة الأولى في إعداد خريطة وطنية ومجتمعية مشتركة لتدفقات الإنتاج والطلب، مع دمج النظام الرقمي -المشار إليه في الفصل السابق- بتوقعات الاستهلاك، والعوامل الموسمية، والمخاطر الجغرافية. ويجب أن تضم كل منطقة إنتاج مراكز إقليمية للتخزين وإعادة التوزيع، تكون مواقعها استراتيجية لتقليل زمن النقل والحد من التعرض للاضطرابات. وتتمثل الخطوة التالية في تنويع وسائط النقل؛ فالاعتماد المفرط على نظام واحد -ولا سيما النقل البري- يجعل الهيكل اللوجستي عرضة للمخاطر الناجمة عن أزمات الوقود، وعمليات الإغلاق، والظروف الجوية، وانهيار البنية التحتية. لذا، ينبغي أن تجمع الشبكة بين الطرق السريعة، والسكك الحديدية، والممرات المائية، وأنظمة التوزيع المحلية، مع إعطاء الأولوية للممرات المخصصة للسلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، لا بد من تطبيق نظام مراقبة رقمي فوري يتيح تتبع المخزون، والتنبؤ بالطلب، وتحسين المسارات ديناميكياً، وتحديد الأولويات تلقائياً للمواد الحيوية كالأغذية والأدوية والمستلزمات الطبية. وإلى جانب الكفاءة الاقتصادية، يجب أن تراعي إدارة المسارات معايير التوزيع العادل؛ مما يعني عدم استبعاد المجتمعات النائية أو قليلة الكثافة السكانية أو الأقل ربحية من عمليات الإمداد. ويجب توفير ضمانات مؤسسية تكفل حداً أدنى مستمراً من الإمدادات، بتمويل يعتمد على آليات إعادة التوزيع وحمايةٍ من تقلبات السوق البحتة.

وسوف يعارض كبار مشغلي الخدمات اللوجستية، ووسطاء التوزيع، والمجموعات التي تحتكر الطرق الإقليمية بشدة اللامركزية والشفافية في تدفق البضائع. وسوف تفرض ضغوطاً تنظيمية، والدفاع عن العقود الحصرية، وعرقلة فتح البنية التحتية، والخطابات حول عدم الجدوى التشغيلية المفترضة للنماذج الأكثر توزيعاً. وستكون هناك مقاومة خاصة عندما يحد الهيكل الجديد من هامش المضاربة، أو يقلل من السيطرة على المواعيد النهائية والتكاليف، أو يفرض خدمة المجالات الأقل ربحية، التي أهملها المنطق التجاري البحت تاريخيا. إن السيطرة على الطرق ومراكز التوزيع لا تمثل كفاءة لوجستية، بل تركيز استراتيجي للقوة الاقتصادية. ومن يحدد المسار والوقت وأولوية الحركة يؤثر أيضًا على السعر النهائي والتوافر الإقليمي واستقرار العرض. إن الاحتفاظ بالطرق، وتحديد الأولويات الانتقائية للأسواق الأكثر ربحية، والاستبعاد الإقليمي للمناطق الطرفية، يصبح آليات غير مباشرة لعدم المساواة المادية.

أولاً، يتعين علينا أن نحدد ونعلن عن التدفقات الرئيسية للسلع الأساسية، وخاصة الغذاء والدواء والطاقة ومدخلات الإنتاج والضروريات الأساسية. وعندما تبدأ الأغلبية الاجتماعية والهيئات العامة في تصور الاختناقات، وتركزات الطرق، والمناطق التي تعاني من نقص الخدمات بشكل منهجي، يتم إنشاء أساس ملموس لإصلاحات أعمق. وبعد ذلك، يتعين علينا أن نعمل على تعزيز اللامركزية التدريجية في البنية الأساسية اللوجستية، مع إنشاء مراكز توزيع إقليمية، وحوافز للطرق التعاونية، وتوسيع الأنماط المتكاملة، وإبرام العقود العامة مع أهداف التغطية الإقليمية. وهذا يقلل من الاحتكار الإقليمي دون انقطاع مفاجئ. ويتعين على كل هيكل جديد أن يبرهن على خفض التكاليف، وتحسين العرض، وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات. ويجب أن يترجم الضغط الشعبي إلى أطر تنظيمية تضمن الشفافية اللوجستية، والالتزام بتقديم الحد الأدنى من الخدمة للمناطق الأقل ربحية، والإشراف على الممارسات الاحتكارية، وتعزيز المشغلين العامين أو التعاونيين. تتمثل الإستراتيجية المركزية في منع حركة البضائع من الاستمرار في الاعتماد فقط على هوامش الربح المباشرة.

ولا يستطيع أي مجتمع أن يدعم عدالة التوزيع عندما يعتمد الوصول المادي إلى السلع على التركيز الخاص للطرق والاستبعاد الإقليمي لشرائح من السكان. إن نقل البضائع بشكل عادل هو شرط أساسي للتماسك الاجتماعي في حد ذاته. وهنا يتوقف الإنتاج عن الاقتصار على موطنه الأصلي ويبدأ في التداول وفق العدالة الاجتماعية. إن التنمية الحقيقية لا تكمن في إنتاج الثروة فحسب، بل في ضمان وصولها إلى كل مجتمع، وكل أسرة، وكل منطقة تحتاج إليها. فالتكامل بين الإنتاج والنقل يقلل من الهدر، ويقلل من الخسائر اللوجستية، ويثبت أسعار المستهلك. وأصبحت المجتمعات المهمشة في السابق مندمجة في نظام إمداد يمكن التنبؤ به، مما يقلل من عدم المساواة الإقليمية. وفي الوقت نفسه، يؤدي تنويع الأساليب إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة أزمات المناخ، أو اضطرابات الطرق، أو الصدمات الاقتصادية. لم تعد وسائل النقل مجرد خدمة مساعدة، بل أصبحت بنية تحتية استراتيجية لتحقيق العدالة المادية.

23. الاستخراج التجديدي والموارد الاستراتيجية

كيف يمكننا الحفاظ على الركيزة المادية للحياة دون تدمير المصدر ذاته للموارد التي تتيح استمرارها؟ تحتل مسألة استخراج الموارد النباتية والمعدنية موقعاً حاسماً، إذ تتناول العلاقة بين الاحتياجات الإنتاجية والحفاظ على القدرة المستقبلية للكوكب. تعتمد كل المجتمعات على الأخشاب والألياف والمعادن والصخور والمياه والموارد المعدنية الاستراتيجية؛ غير أن طريقة استخراج هذه الموارد هي التي تحدد ما إذا كانت التنمية ستكون مستدامة أم مدمرة للذات.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في منطقه الاستخراجي الخطي؛ إذ تعود الأسباب إلى أنظمة موجهة نحو استخراج أقصى قدر من الموارد في أقصر وقت ممكن، مع غياب أو ضعف آليات إعادة الدمج البيئي،

وضعف الرقابة على التوزيع، وانعدام المساءلة تجاه الأجيال القادمة تقريباً. وتُعامل التربة والغابات والمياه والاحتياطيات المعدنية باعتبارها مخزوناً لا نهائياً من القيمة المتاحة للاستحواذ الفوري. وما نشهده هو تدهور تدريجي للتربة والغابات ومصادر المياه والاحتياطيات المعدنية، مما يؤدي إلى ندرة مستقبلية وهشاشة بيئية وتركز اقتصادي في أيدي قلة من الجهات الفاعلة التي تسيطر على الموارد الاستراتيجية العالمية.

إن الاستخراج دون تعويض يعني استهلاك المستقبل في الحاضر؛ ومن يدفع الثمن هم المجتمعات المحلية، وسكان الأرياف، والمناطق الهامشية، والأجيال التي لم تولد بعد. وتتمثل العواقب في فقدان خصوبة التربة، وتلوث المياه، وتراجع التنوع البيولوجي، وتزايد المخاطر المناخية، وهشاشة الأوضاع الاقتصادية في المناطق التي تعتمد اعتماداً مباشراً على الموارد الطبيعية. فعند إزالة الغابات دون تعويضها، تتناقص معدلات هطول الأمطار؛ وعند تدهور مصادر المياه، تتضرر صحة المجتمع؛ وعند استنزاف الاحتياطيات المعدنية دون تخطيط، ينهار الاقتصاد المحلي. أما المستفيدون من هذا النموذج فهم الشركات الاستخراجية الكبرى، والمجموعات الاقتصادية التي تحتكر حقوق الامتياز، والسلاسل الصناعية كثيفة الاستهلاك للمواد الخام، والنخب المالية التي تحوّل الموارد الطبيعية إلى تراكم سريع لرأس المال. ولا تبقى الثروة المتولدة في المنطقة التي استُخرجت منها، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة في التفاوتات الإقليمية والاجتماعية.

لذا، يُدعى إلى تبني نموذج استخراج تجديدي وخاضع للمساءلة، بحيث تقترن أي عملية استخراج للموارد النباتية أو المعدنية بخطة للتعويض، واستعادة تأهيل المنطقة، والرقابة العامة الدائمة. وتتمثل المرحلة الأولى في تحديد حصص سنوية للاستخراج تستند إلى القدرة الفعلية على التجدد البيئي، وذلك بناءً على دراسات فنية مستقلة، ورصد للمناخ، وتقييم مستمر للنظام البيئي؛ وبذلك يتوقف الاستخراج عن كونه مدفوعاً بطلب السوق، ليصبح خاضعاً للحدود البيئية للمنطقة. علاوة على ذلك، يتعين علينا إنشاء سجل رقمي وطني للموارد الاستراتيجية؛ إذ يجب على كل وحدة استخراجية تسجيل البيانات بشكل فوري، بما في ذلك حجم المواد المستخرجة، والمساحة المتأثرة، ووجهة الموارد، والنفايات المتولدة، والجدول الزمني لعمليات الترميم. كما يتوجب علينا تأسيس صناديق إلزامية للتعافي البيئي، تُموَّل مباشرةً من عوائد الأنشطة الاستخراجية؛ بحيث يعود جزء من القيمة الناتجة عن الاستغلال تلقائياً إلى المنطقة المعنية في صورة مشاريع للتعافي البيئي، واحتواء المياه، وتجديد التربة، وتأهيل المجتمعات المحلية. وفيما يتعلق بالغطاء النباتي، يجب أن تتم عملية الترميم من خلال إعادة التشجير القائمة على أسس فنية تراعي أنواع النباتات والخصائص الحيوية للمنطقة، مع احترام السمات البيئية المحلية والتنوع الجيني والوظائف البيئية. أما بالنسبة للمعادن، فيُشترط إجراء تأهيل شامل للمواقع، يشمل مكافحة التعرية، وحماية الموارد المائية، وتحقيق الاستقرار الجيولوجي، وتعظيم إعادة استخدام النفايات الصناعية.

ستعارض الجهات الكبرى العاملة في مجال الاستخراج، ومجموعات الامتيازات، والسلاسل الصناعية القائمة على الاستغلال المكثف، أي قيود على حجم الإنتاج، أو متطلبات الشفافية الكاملة، أو الالتزام بتجديد

الموارد، لا سيما عندما يؤدي ذلك إلى تقليص هوامش الربح قصيرة الأجل. وقد تتخذ هذه المقاومة أشكالاً متعددة، مثل ممارسة الضغوط للتأثير على التشريعات، واللجوء الانتقائي للقضاء، والضغط على الهيئات المانحة للتراخيص، والسيطرة على السردية العامة للنقاش من خلال الترويج لفكرة أن القيود البيئية تجعل النمو والتوظيف والسيادة الاقتصادية أموراً غير مجدية. وتُعد "هيمنة المصالح الخاصة على الأطر التنظيمية" (Regulatory Capture) واحدة من المخاطر الرئيسية لهذا التحول، وهي ظاهرة تتطلب المواجهة عبر تبني نهج يتسم بالشفافية الجذرية؛ إذ لن تقتصر المقاومة على القاعدة التنظيمية ذاتها، بل ستمتد لتشمل آليات الرقابة الفعالة أيضاً. وسيسعى النظام القائم عادةً إلى انتزاع مرونات تدريجية، وتبني تفسيرات متساهلة، واستغلال المناطق الرمادية في المساءلة، وذلك للحفاظ على القدرة على تحقيق أقصى درجات الاستغلال تحت غطاء الامتثال القانوني.

يجب أن يبدأ التغيير بسن تشريعات صارمة ودقيقة فنياً فيما يتعلق بحدود الاستخراج، وإلزامية استصلاح المناطق المتدهورة، والمراقبة المستمرة، والمساءلة المالية عن الأضرار البيئية والاجتماعية. فعندما تتجاوز القواعد طابعها العام لتستند إلى معايير قياسية واضحة، تتقلص بشكل كبير فرص التهرب من اللوائح التنظيمية. ومن ثم، يتعين علينا استحداث آليات للتدقيق البيئي المستقل والدائم تحت إشراف هيئات تتمتع بالاستقلالية، وتطبيق أنظمة للمراقبة الميدانية تعتمد على تكنولوجيا البيانات، والإفصاح العلني عن مؤشرات الاستخراج، وفرض عقوبات تتناسب مع حجم الضرر؛ حيث تعمل هذه التدابير كآليات تحد من هيمنة المصالح الخاصة على النظام. كما يجب أن يكون تعليق التراخيص تلقائياً في حالات عدم الامتثال، بحيث يُطبق كإجراء موضوعي بمنأى عن التقلبات السياسية أو الاقتصادية.

وينبغي أن تترجم الضغوط الشعبية إلى تشكيل مجالس للرقابة العامة، وضمان مشاركة المجتمعات المحلية المتأثرة ميدانياً، وإجراء مراجعات دورية لاتفاقيات الامتياز استناداً إلى الأثر الفعلي على أرض الواقع. فالهدف هو الحيلولة دون إدارة الموارد الاستراتيجية وفقاً لمعايير الربحية الفورية؛ إذ لا تهدف هذه الجهود إلى منع استخدام الموارد، بل إلى ربط هذا الاستخدام بضمان استمرارية الحياة الاقتصادية والبيئية. فالموارد الاستراتيجية ليست ملكاً للحاضر فحسب، بل هي ملك للمستقبل الجماعي؛ والاستخراج المسؤول يعني الإدراك بأن الثروة الحقيقية لا تكمن فقط فيما يتم استخراجه، بل فيما يتم الحفاظ عليه لضمان استمرار الوجود.

24. صناعة الغذاء ووظيفتها الاجتماعية

كيف يُعقل أن ينتج العالم الغذاء على نطاق غير مسبوق، ومع ذلك يواجه ملايين البشر انعدام الأمن الغذائي؟ يطرح هذا السؤال واحدة من أكبر التناقضات في الركيزة المادية للحياة: فالوفرة الإنتاجية لا تترجم تلقائياً

إلى تغذية عادلة. إن إطعام المجتمع لا يعتمد على الإنتاج فحسب، بل يشمل أيضاً عمليات التصنيع والحفظ والتوزيع وضمان الوصول الفعلي إلى الغذاء باعتباره حقاً جماعياً.

في عالم اليوم، تحتل صناعة الغذاء موقعاً استراتيجياً بين الإنتاج الأولي والاستهلاك النهائي؛ فهي تحوّل الحبوب واللحوم والخضروات والحليب وغيرها من المدخلات إلى منتجات متاحة ومعمرة وقابلة للتوزيع على نطاق واسع. ولها تأثير يومي هائل وشامل: بدءاً من الوجبات المدرسية ووصولاً إلى إمدادات المدن، ومن طعام المستشفيات إلى الاستهلاك المنزلي؛ مما يبرهن على أن جودة هذه الصناعة تؤثر بشكل مباشر على الصحة العامة، وتكلفة المعيشة، والإنتاجية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في الانفصال بين إنتاج الغذاء والوظيفة الاجتماعية للغذاء. ويعود السبب في ذلك إلى هياكل صناعية تحركها دوافع تعظيم هوامش الربح، وتركز السوق، وإعطاء الأولوية للمنتجات فائقة المعالجة ذات معدلات الدوران التجاري المرتفعة. فبدلاً من تنظيم السلسلة الغذائية بناءً على الاحتياجات الغذائية للسكان، يمنح النظام الأولوية للربحية، وملاءمة السوق، وسرعة تداول السلع. والنتيجة هي هدر واسع النطاق، وتفاوت في فرص الحصول على الغذاء، واستبدال القيمة الغذائية بمنطق الاستهلاك؛ مما يؤدي إلى تباين صارخ يتمثل في وفرة فائضة في بعض المراكز مقابل ندرة في أخرى، وتدهور في مؤشرات الصحة العامة. في هذا النموذج، تغذي الصناعة السوق أكثر مما تغذي الناس. أما من يدفع الثمن فهم الأسر ذات الدخل المنخفض، والأطفال في مراحل النمو، وكبار السن، والمجتمعات المهمشة، والمناطق البعيدة عن مراكز التوزيع الكبرى. وتتمثل العواقب في وجود الجوع في منطقة ما والهدر المفرط في منطقة أخرى، وانتشار سوء التغذية جنباً إلى جنب مع السمنة الناجمة عن منتجات منخفضة القيمة الغذائية، فضلاً عن تعايش الوفرة الكمية مع فقر غذائي نوعي. وهكذا، لم يعد التفاوت اقتصادياً فحسب، بل أصبح بيولوجياً محفوراً في أجساد الناس. أما المستفيدون من هذا الهيكل فهم التكتلات الغذائية الكبرى، وشبكات التوزيع المتركزة، والقطاعات التي تعتمد ربحيتها على البيع المكثف لمنتجات منخفضة تكلفة الإنتاج وعالية هوامش الربح. إن إعطاء الأولوية للأغذية فائقة المعالجة يُخرج الغذاء عن وظيفته الجوهرية ويحوله إلى أداة لتحقيق العوائد المالية. يتمثل المحور الأول المقترح في "المعالجة الجوهرية"، حيث ينبغي توجيه جزء من القدرة الصناعية -قانونياً واقتصادياً- نحو إنتاج أغذية أساسية ذات قيمة غذائية عالية وتكلفة منخفضة، مثل الحبوب، والدقيق المدعّم، ومصادر البروتين المتاحة بأسعار معقولة، والمعلبات الصحية، والحليب، ومنتجات الألبان الأساسية، وأغذية الرضع. وبذلك، تتجاوز الوظيفة الصناعية طابعها التجاري البحت لتصبح جزءاً متكاملاً من البنية التحتية للأمن الغذائي. أما المحور الثاني فيتمثل في "الاحتياطي الإقليمي للتوزيع"؛ إذ ينبغي على كل منطقة الاحتفاظ بمخزونات تنظيمية دائمة، تكون مرتبطة بشبكة الخدمات اللوجستية ونظام الإنتاج المتكامل الذي أُرسيت دعائمه في الفصول السابقة. وتعمل هذه المخزونات كآلية وقائية لمواجهة حالات النقص، والتقلبات المناخية، وأزمات الإمداد، والارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الأساسية. ويتمثل المحور الثالث في "الاستخدام الكامل والذكي للفائض"؛ حيث ينبغي إعادة توجيه الفوائض الآمنة، والمنتجات الثانوية

الصالحة للاستهلاك، والدفعات التي اقترب موعد انتهاء صلاحيتها، عبر قنوات عامة ومجتمعية، إلى المدارس والمستشفيات ومطابخ تقديم الوجبات الخيرية ومراكز الإيواء والبرامج الاجتماعية، مما يحوّل ما كان سيُعدّ هدراً محتملاً إلى أغذية قابلة للتوزيع.

ينبغي أن يتم التغيير على مراحل، بدءاً بوضع حوافز ضريبية واضحة لإنتاج أغذية مغذية وتوفير السلع الأساسية، لا سيما تلك التي لها الأثر الأكبر على الأمن الغذائي. وتلي ذلك خطوة تطبيق آليات تنظيمية وتعاقدية متدرجة، مثل فرض عقوبات تتناسب مع حجم الهدر الذي يمكن تجنبه، وإبرام عقود عامة تضمن الشراء، وتحديد أهداف إلزامية للتبرع بالفائض الغذائي الصالح للاستهلاك، واعتماد أنظمة شفافة لمراقبة المخزون. فكل خطوة من هذه الخطوات تجعل من الهدر خياراً أقل جدوى من الناحية الاقتصادية، مما يثمر عن خفض حقيقي لمعدلات الجوع، وتحسين استغلال الإنتاج، وتعزيز استقرار الإمدادات. وينبغي أن تترجم الضغوط الشعبية إلى تشريعات دائمة بشأن الأمن الغذائي، وتشكيل مجالس لمراقبة المخزون الاستراتيجي، وتحقيق التكامل بين قطاعات الصناعة والتوزيع وبرامج التغذية العامة. إذ يتعين علينا وضع حد لمعاملة الغذاء كسلعة تجارية منفصلة عن وظيفته الإنسانية الجوهرية.

لا تكمن الغاية في عرقلة قطاع الصناعة، بل في إعادة توجيهه نحو أسمى مسؤولياته الاجتماعية: ألا وهي إطعام البشر، لا مجرد تحريك الأسواق. وستواجه المجموعات الصناعية الكبرى وشبكات التوزيع والوسطاء اللوجستيون تدابير مثل الاحتياطي التنظيمي الإلزامي، والقيود المفروضة على الهدر، وإعطاء الأولوية للمنتجات الأساسية، وذلك كلما أثرت هذه الإجراءات على هوامش الربح قصيرة الأجل. وستتخذ هذه المقاومة أشكالاً متعددة، تشمل ممارسة الضغوط التنظيمية، والتأثير على سياسات المخزون، والسعي لتخفيف معايير التخلص من المنتجات، والدفاع عن ممارسات تجارية تحركها الرغبة في الربح السريع. إن تعايش الوفرة مع الجوع لا ينجم عن عجز في القدرات الإنتاجية، بل عن خلل متعمد في آليات التوزيع وتحديد الأولويات.

إن الطموح هو بناء مجتمع لا يُهدر فيه أي طعام صالح للاستهلاك طالما أن هناك من يعاني الجوع، ويعود فيه قطاع الصناعة لخدمة الكرامة الإنسانية. فعملية إنتاج الغذاء دون ضمان توفير التغذية تُعد إخفاقاً أخلاقياً، بينما تهدف إعادة تنظيم هذا الهيكل إلى استعادة النظام لوظيفته الأسمى. فالإنتاج الموجه نحو التغذية يقلل من انعدام الأمن الغذائي، ويحقق استقراراً في أسعار السلع الأساسية، ويحسن مؤشرات الصحة العامة. كما أن إدارة المخزون على المستوى الإقليمي تقلل من التعرض للأزمات اللوجستية والمناخية، في حين يساهم الاستغلال الكامل للموارد في خفض الهدر وتخفيف الضغط على القاعدة الإنتاجية. ولا يمكن لأي مجتمع أن يعتبر نفسه متطوراً ما لم تصل الوفرة إلى مائدة الجميع. وحين تبدأ صناعة الغذاء في خدمة الكرامة الإنسانية بدلاً من منطق السوق، فإن الركيزة المادية للحياة تؤدي أخيراً وظيفتها الجوهرية: وهي ضمان استمرار المستقبل الجماعي.

25. ملابس تحترم الطبيعة

كيف تحولت حاجة أساسية كالملابس إلى واحدة من أكثر الأنشطة عدوانيةً تجاه الطبيعة؟ فالملابس ليست مجرد تعبير ثقافي أو جمالي، بل هي وسيلة للحماية والكرامة وتلبية الاحتياجات العملية. واليوم، تحرك صناعة الملابس سلاسل إنتاج ضخمة، بدءاً من زراعة الألياف الطبيعية ووصولاً إلى تصنيع المواد الاصطناعية، وعمليات الصباغة، والإنتاج، والتوزيع العالمي. يعتمد كل فرد على الملابس للعيش والعمل والاندماج الاجتماعي؛ وتستهلك هذه الصناعة كميات هائلة من المياه والطاقة والمواد الخام، فضلاً عن توليدها لنفايات نسيجية تتزايد معدلاتها، لا سيما في ظل نماذج الاستهلاك السريع والمنتجات القابلة للتخلص منها بسهولة.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في منطق الاستبدال المتسارع وضعف المتانة؛ ويتجلى ذلك في دورات الموضة القصيرة للغاية، والمواد الاصطناعية التي يصعب تحللها، والإنتاج الضخم المدفوع بحركة تداول مستمرة. لقد تحولت الملابس -التي ينبغي أن تلبي حاجة الإنسان للحماية والهوية والكرامة- إلى منتج للاستهلاك الفوري والتخلص السريع. وتتمثل العواقب في التخلي المبكر عن قطع لا تزال صالحة للاستخدام تماماً، وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية، والنمو المتسارع لنفايات المنسوجات. وما نشهده هو تدهور بيئي وتلوث للمياه وتكثيف لاستهلاك الموارد المحدودة؛ إذ تكف الملابس عن كونها وسيلة لتلبية حاجة ما، لتصبح بدلاً من ذلك وقوداً لظاهرة "التقادم الثقافي". أما من يدفع الثمن فهم المجتمعات المتضررة من التدهور البيئي المرتبط بسلسلة الإنتاج: المناطق التي تعاني من استهلاك كثيف للمياه والتلوث بالأصباغ والألياف الدقيقة الاصطناعية، والأقاليم التي تحولت إلى مكبات لنفايات المنسوجات. وتتجلى المعاناة في الحياة اليومية للأسر ذات الدخل المحدود، التي تضطر لاستبدال ملابس رديئة الجودة بوتيرة متزايدة، مما يحول هذه الحاجة الأساسية إلى تكلفة متكررة وغير عادلة. وفي المقابل، فإن المستفيدين من هذا النموذج هم سلاسل "الموضة السريعة" الكبرى، وتكتلات المنسوجات القائمة على الإنتاج الضخم، والقطاعات التي تعتمد ربحيتها على التداول المستمر والتجديد المصطنع للاتجاهات؛ حيث تتحول ثقافة "الاستخدام لمرة واحدة" إلى آلية للاستغلال الاقتصادي المستمر.

لذا، يُدعى إلى تأسيس صناعة ملابس ترتكز على الألياف المتجددة، والإنتاج القائم على الوحدات (النمطي)، ودورة إلزامية لإعادة الاستخدام. وتتمثل المرحلة الأولى في إعطاء الأولوية للألياف الطبيعية والمتجددة، مثل القطن المتجدد والكتان والصوف المستدام والألياف النباتية المحلية المتكيفة مع الظروف البيئية للمنطقة. إذ لا بد من إعادة ربط سلسلة المنسوجات بالبيئة المحلية والقدرة الإنتاجية المستدامة للمنطقة. وعلاوة على ذلك، يجب وضع معايير دنيا للمتانة لكل فئة من فئات الملابس. يجب أن تستوفي الملابس الأساسية - مثل السراويل والسترات والزي الموحد وملابس الأطفال وملابس العمل - معايير فنية إلزامية تتعلق بالمتانة، وجودة الخياطة، وقابلية الإصلاح، والحد الأدنى للعمر الافتراضي. وتتمثل المرحلة الثالثة في إنشاء مراكز محلية لإصلاح المنسوجات وتعديلها وإعادة تدويرها، بحيث تعمل بالتكامل مع التعاونيات والمدارس الفنية

والمجتمعات المحلية؛ مما يحوّل الملابس إلى أصول قابلة للإصلاح بدلاً من كونها سلعاً تُستخدم لمرة واحدة وتُتلف. وبذلك، تتوقف عملية استبدال الملابس تلقائياً، وتبدأ في الدوران عبر دورات استخدام ممتدة. كما يُقترح نظام لجمع الملابس عند انتهاء فترة استخدامها، حيث تُسترد الملابس والأقمشة لفرزها أو إعادة استخدامها أو تمزيقها أو دمجها مجدداً في العمليات الصناعية؛ لتعود المادة النسيجية بذلك إلى دورة الإنتاج، مما يقلل من استخراج المواد الخام ومن حجم النفايات.

تميل سلاسل "الموضة السريعة" الكبرى، وتكتلات صناعة النسيج، والقطاعات الصناعية القائمة على التكلفة المنخفضة ومعدلات الدوران العالية، إلى معارضة المعايير الإلزامية المتعلقة بالمتانة، وإمكانية التتبع، والخدمات اللوجستية العكسية، لا سيما عندما تؤدي هذه المعايير إلى تقليص هوامش الربح وإبطاء وتيرة الاستهلاك. وتتجلى هذه المقاومة عادةً في ممارسة الضغوط على الهيئات التنظيمية، ومعارضة اعتماد شهادات أكثر صرامة، والترويج لسرديات تربط الاستدامة بارتفاع حتمي في الأسعار وفقدان القدرة التنافسية. ولا يعود التقادم السريع للملابس إلى الاتجاهات الجمالية فحسب، بل إلى نظام مُصمَّم عمداً لتشجيع الاستبدال المستمر، والتخلص المتسارع من المنتجات، وتوليد كميات هائلة من النفايات. إذ تصبح عمليات النسيج والتصميم والخياطة والتوزيع خاضعة لمنطق سرعة الدوران التجاري بدلاً من التركيز على متانة المادة وعمرها الافتراضي؛ فتتحول الملابس من امتداد وظيفي وثقافي للجسد إلى مجرد آلية للاستهلاك المتكرر.

يتطلب هذا التحول إيجاد حوافز ضريبية واضحة تدعم الإنتاج المتين، واستخدام مواد متجددة، وسلاسل توريد نسيجية ذات أثر بيئي منخفض. أما المرحلة الثانية فيجب أن تتحقق عبر أدوات تنظيمية متدرجة، تشمل فرض ضرائب على نفايات النسيج التي يمكن تجنبها، وتشريعات تلزم المنتجين بالمسؤولية عن المنتج بعد استهلاكه، ومتطلبات للخدمات اللوجستية العكسية، وتحديد معايير للحد الأدنى للعمر الافتراضي للمنتج، واعتماد شهادات عامة للاستدامة. وتجعل هذه الآليات التخلص الممنهج من المنتجات أقل جدوى اقتصادية، مما يعزز خفض النفايات، ويطيل عمر المنتجات، ويحقق توازناً أفضل بين الإنتاج والحفاظ على الموارد. وينبغي أن تترجم الضغوط الشعبية إلى أنظمة عامة للشهادات، وحوافز لتعاونيات الإصلاح وإعادة الاستخدام، ودعم لسلاسل الإنتاج المحلية، ورقابة على المعايير الاجتماعية والبيئية؛ إذ يجب ألا تظل الجوانب الجمالية خاضعة لمنطق تدمير المواد.

لا يكمن الهدف في إنكار التعبير الجمالي أو التنوع الثقافي للملابس، بل في تحريرها من منطق التقادم المدمر. فلا ينبغي للملابس أن تكون رمزاً للتخلص السريع، بل امتداداً مسؤولاً لحياة الإنسان وللبيئة التي أُنتجت فيها؛ فنحن بحاجة إلى اقتصاد لا تضر فيه الضروريات بالطبيعة، ويقترن فيه احترام قيمة المادة بالحفاظ على الكوكب. إن المتانة تقلل من الاستهلاك المفرط للموارد، وإعادة الاستخدام تحد من النفايات، والإنتاج باستخدام ألياف طبيعية متجددة يخفف من الأثر البيئي طويل الأمد. وفي الوقت نفسه، توفر ورش الإصلاح وإعادة الاستخدام المحلية فرص عمل تتطلب مهارات عالية، وتعزز الاقتصادات المجتمعية،

وتوسع نطاق الوصول إلى ملابس عالية الجودة. وعندما يُنظر إلى الملابس كجزء من نظام دائري واعٍ، تتعزز الركائز المادية للحياة دون المساس بمستقبلنا الجماعي.

26. القيمة الحقيقية للمهن

ما الذي يحافظ على تماسك المجتمع واستمراريته؟ هل هو المكانة الرمزية لبعض المهن أم القيمة الفعلية للعمل المتخصص الذي يدعم الحياة الجماعية؟ يعتمد أي هيكل اجتماعي على المعرفة الفنية والمهارات المحددة والوظائف التي تتطلب تدريباً وخبرة وتحملاً للمسؤولية. إن إدراك هذه القيمة لا يقتصر على مسألة المكانة الاجتماعية فحسب، بل يتعلق بالعدالة الوظيفية والاستمرارية الحضارية.

في الواقع الراهن، تتواجد المهن المتخصصة في جميع المجالات الحيوية: الصحة، والهندسة، والتعليم، والخدمات اللوجستية، والإنتاج، والتكنولوجيا، والطاقة، والإدارة العامة. يقوم هؤلاء المهنيون ببناء البنية التحتية، ورعاية الصحة، وتنظيم الأنظمة، وتطوير الابتكار. وتؤثر المكانة المنسوبة لمهن معينة على الخيارات التعليمية، وتوزيع المواهب، وحتى قدرة المجتمع على الاستجابة للتحديات المعقدة.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في التفاوت بين الأهمية الاجتماعية للمهنة وبين التقدير المادي أو الرمزي الذي تحظى به. ويعود السبب في ذلك إلى هياكل ثقافية واقتصادية تُعلي من شأن مهن معينة بناءً على العائد المالي أو المكانة السوقية أو الحضور الإعلامي، بينما تظل وظائف أخرى -لا تقل أهمية للحياة الجماعية- تعاني من تدني الأجور، أو غياب التقدير، أو عدم الاعتراف بقيمتها اجتماعياً. وما نواجهه هو تركز المهنيين في مجالات تحظى بتقدير مبالغ فيه، مقابل نقص متزايد في قطاعات حيوية، مما يسبب خللاً وظيفياً في النظام الاجتماعي، حيث تعاني المهن الأساسية من نقص في العمالة المؤهلة. وفي هذا النموذج، لا تتوافق المكانة دائماً مع الأهمية الحقيقية. ويدفع المجتمع بأسره ثمن هذا الوضع، ولا سيما الفئات التي تعتمد مباشرة على الخدمات الأساسية: المرضى الذين يواجهون نقصاً في الكوادر الصحية، والطلاب في أنظمة تعليمية ضعيفة، والمجتمعات التي تفتقر إلى الدعم الفني الأساسي، والأسر المتضررة من غياب العاملين في القطاعات الحيوية والهيكلية. وتتجلى المعاناة في أشكال عدة، منها: إرهاق المهنيين في القطاعات الأساسية، والأمراض المهنية، وهجرة العقول، وتدهور جودة الخدمات العامة والخاصة. وفي المقابل، تحقق القطاعات الاقتصادية والثقافية أرباحاً طائلة مع حصر المكانة في مجالات الشهرة ورأس المال، بمعزل عن الأثر الجماعي الحقيقي. إذ يميل السوق -بطبيعته- إلى مكافأة الندرة المربحة والقدرة على توليد الإيرادات، وليس بالضرورة المساهمة الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تظل المهن التي تدعم الحياة اليومية -مثل المعلمين والممرضين وفنيي الصيانة وعمال النظافة ومقدمي الرعاية والمزارعين ومشغلي الخدمات اللوجستية- بعيدة عن نيل التقدير الذي تستحقه.

لذا، يُدعى إلى إنشاء نظام عام للتقدير الفني والاجتماعي للمهن، يستند إلى ثلاثة معايير موضوعية: الأثر الجماعي، ودرجة التخصص، والمسؤولية التشغيلية. يتمثل المعيار الأول في "الأثر الجماعي": أي ما هو التأثير المباشر لتلك المهنة على الصحة والتعليم والأمن والإنتاج والبنية التحتية والرفاه الاجتماعي؟ أما المعيار الثاني فهو "درجة التخصص"، مع مراعاة التدريب الفني والتعقيد المعرفي والحاجة إلى التحديث المستمر. ويتمثل المعيار الثالث في "المسؤولية التشغيلية"، أي مستوى المخاطر البشرية أو الفنية أو النظامية المرتبطة بالوظيفة.

تتضمن المرحلة الأولى من التنفيذ إعداد مصفوفة وطنية للأهمية المهنية، تُبنى بمشاركة المجالس الفنية والجامعات وممثلي القطاعات والمجتمعات المحلية؛ وستشكل هذه المصفوفة أساساً لسياسات الرواتب والتدريب وتخطيط القوى العاملة. وعقب ذلك، يتعين وضع خطط وطنية لرفع مستويات الأجور في المجالات الحيوية، مع إجراء تعديلات تدريجية للمهن التي عانت تاريخياً من تدني التقدير، ولا سيما تلك التي تتمتع بأثر اجتماعي كبير وجاذبية اقتصادية منخفضة. وتتمثل المرحلة الثالثة في تطبيق نظام للشهادات العامة للتميز المهني وبرامج دائمة للتعليم المستمر بتمويل اجتماعي، بما يضمن التحديث الفني والاعتراف المؤسسي والتقدم الوظيفي القائم على الجدارة الفعلية. وأخيراً، ينبغي اقتراح سياسة فعالة للتقدير المعنوي من خلال الحملات المؤسسية والجوائز العامة وإعادة التموضع الثقافي للمهن ذات الأهمية الاجتماعية العالية، بما في ذلك المهن التي عانت من التهميش تاريخياً.

من المتوقع أن تقاوم نخب القوة الاقتصادية والثقافية هذا النموذج؛ فالقطاعات التي اعتادت احتكار المكانة الرمزية والنفوذ المؤسسي والمكافآت المالية المرتفعة بشكل غير متناسب تاريخياً، قد تعارض إعادة توزيع التقدير ومراجعة هياكل الأجور. وسيلجأ هؤلاء إلى استخدام سرديات تتمحور حول التفوق التقني، وحصرية الجدارة، والدفاع عن التسلسلات الهرمية التقليدية للمكانة المهنية -وهي حجج غالباً ما تكون منفصلة عن الأثر الفعلي على الحياة الجماعية- وذلك بهدف التقليل من شأن الإصلاح. فالنظام الحالي لا يمنح الأولوية لمكافأة ما يدعم الوجود الاجتماعي، بل لما هو أقرب إلى مراكز رأس المال والظهور العام وسلطة اتخاذ القرار. إذ تحظى المهن الضرورية للحياة اليومية بتقدير رمزي ومادي أقل مقارنة بأنشطة ذات تأثير مباشر أقل على الصالح العام؛ وبذلك، تتحول الفجوة بين القيمة الاجتماعية والتقدير إلى آلية هيكلية لتكريس عدم المساواة.

يتعين علينا استحداث مقاييس شفافة للأثر الاجتماعي، تكون قادرة على إثبات الأهمية النظامية لكل وظيفة في الحفاظ على الحياة الجماعية بشكل موضوعي. وحين تدرك غالبية المجتمع أي المهن تدعم فعلياً تماسك المجتمع وصحته وأمنه واستمراريته المادية، تتشكل قاعدة مشروعة للتغيير. وعندها، يجب ربط سياسات التقييم والتقدير بأدلة ملموسة على أوجه القصور النظامية والاحتياجات الجماعية؛ إذ إن المراجعة التدريجية للأجور في المجالات الحيوية، وتوفير حوافز التدريب في القطاعات الاستراتيجية، والاعتراف المؤسسي بالمهن التي ظلت غير مرئية تاريخياً، وإعادة هيكلة المسارات المهنية العامة الاستراتيجية، كلها خطوات

تبدأ في تصحيح التشوه التاريخي في العلاقة بين أهمية السوق والأهمية الاجتماعية. ولابد أن تترجم الضغوط الشعبية إلى أطر تنظيمية لتقدير المهن، وسياسات عامة تضمن أجوراً عادلة، وأنظمة دورية لتقييم الأثر الاجتماعي للوظائف. علينا الحيلولة دون استمرار تعريف المكانة الاجتماعية بناءً على القرب من تحقيق الربح؛ فالهدف ليس توحيد جميع المهن، بل معالجة الفجوة بين القيمة الاجتماعية والتقدير. فالمجتمع المتوازن يحتاج إلى تقدير ما يدعم الحياة، وليس فقط ما يدرّ الربح.

ومن خلال المواءمة بين المكانة والأجور والأهمية الاجتماعية، يوجه النظام بشكل أفضل عمليات تطوير المواهب وتوزيع المهنيين على القطاعات الاستراتيجية. وهذا يقلل من النقص في المجالات الحيوية، ويعزز جودة الخدمات المقدمة، ويزيد من الدافعية نحو التدريب المتخصص؛ إذ يكف العمل التقني عن كونه رهناً بتقدير السوق وحده، ليصبح مُقدَّراً بوصفه أصلاً اجتماعياً. فالمجتمع الناضج يقدّر ما يدعم وجوده الملموس، وليس فقط ما هو ظاهر للعيان؛ وحين تحظى المهن المتخصصة بتقدير يتناسب مع وظيفتها، تصبح الحياة أكثر استقراراً وكفاءة وعدالة للجميع.

الجزء الخامس –– الحياة والثقافة ومستقبل البشرية

27. تصميم السكن وهندسة المجتمع

كيف يمكننا تصور مستقبل إنساني كريم إذا استمر النظر إلى الحيز المكاني الأولي للوجود باعتباره سلعة، وليس كبنية داعمة للحياة؟ يلامس هذا السؤال النقطة التي تلتقي فيها المادة والتعايش والمستقبل؛ فالطريقة التي نبني بها المنازل والأحياء لا تحدد شكل المأوى المادي فحسب، بل تؤثر أيضاً في الصحة والسلامة والروابط الاجتماعية وجودة الحياة.

في وقتنا الراهن، يُعطي نموذج الإسكان السائد الأولوية للتكلفة الفورية، والكثافة الاقتصادية، وارتفاع قيمة العقارات، وذلك على حساب رفاه الإنسان والاندماج المجتمعي. ولهذا الأمر أثر يومي عميق؛ إذ تؤدي المنازل سيئة التهوية، والأحياء المفتقرة للترابط، وغياب المساحات المشتركة، وعدم كفاية البنية التحتية إلى تقويض الصحة البدنية والنفسية والتفاعل الاجتماعي. فالسكن هو الركيزة الأساسية للحياة الثقافية والأسرية والحضرية.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في حالة التشرذم بين الهندسة والتخطيط العمراني والحياة المجتمعية. ويعود السبب إلى مشاريع تُصمم بمعزل عن السياق، وتركز على الوحدة السكنية الفردية، وتعظيم ربحية الأرض، ومنطق "المتر المربع" كقيمة مالية بحتة. وتتمثل النتيجة في تشكّل مساحات حضرية تفتقر للاندماج، وتتسم بالعزلة الاجتماعية وعدم الكفاءة البيئية، مما يضعف الروابط الاجتماعية، ويزيد تكلفة البنية التحتية العامة،

ويؤدي إلى تدهور تدريجي في جودة الحياة. يتم بناء المنزل، ولكن لا تُبنى البيئة الإنسانية التي تدعمه؛ والنتيجة هي مشهد يعيش فيه الناس على مقربة مادية من بعضهم البعض، لكنهم متباعدون عاطفياً: أحياء تفتقر للألفة، ومدن تفتقر للشعور بالانتماء، ومساكن تحمي من تقلبات الطقس ولكنها لا تقي من الوحدة. إننا نعاني من العزلة الاجتماعية، وانعدام الأمن الحضري، وغياب مساحات اللقاء، والانفصال بين السكن والمجتمع.

ينبغي ألا يقتصر سكن المستقبل على كونه مجرد مأوى، بل يجب أن يمثل هندسة معمارية تعزز الرفاه الجماعي. لذا، ندعو إلى تبني نموذج متكامل لهندسة المجتمع، يرتكز على وحدات سكنية مُصممة لتكون بمثابة أنظمة بيئية إنسانية حية. ومن الناحية العملية، يجب تخطيط كل مجمع سكني منذ البداية بحيث يضم وحدات سكنية مرنة (قابلة للتعديل)، قادرة على التكيف مع حجم الأسرة، ومراحل الحياة المختلفة، والاحتياجات الخاصة للسكان. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا إنشاء مساحات معيشية مشتركة تُصمم لتكون امتداداً طبيعياً للمنزل، مثل الساحات الداخلية، والمطابخ المجتمعية، ومكتبات الأحياء، ومساحات مخصصة للأطفال، ومناطق للدراسة، وحدائق مجتمعية، ومساحات تتيح اللقاء والتفاعل بين الأجيال المختلفة. بعد ذلك، نحتاج إلى بنية تحتية جماعية ذكية. ينبغي أن تتضمن كل وحدة أنظمة تجميع وإعادة استخدام المياه، وتوليد الطاقة محليًا، وإدارة مستدامة للنفايات، وتسهيل التنقل، واتصالًا رقميًا كاملًا. يجب أن يتم التنفيذ على مراحل واضحة. المرحلة الأولى هي إعادة صياغة قوانين التخطيط العمراني والإسكان، بما يتضمن الحد الأدنى من المعايير اللازمة للتعايش والاستدامة وسهولة الوصول. المرحلة الثانية هي إنشاء مشاريع تجريبية إقليمية، لا سيما في مناطق التوسع الحضري وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة، لإثبات جدواها الاقتصادية والاجتماعية. المرحلة الثالثة هي التكرار المعياري من خلال التعاونيات الهندسية، والاتحادات العامة المحلية، والشراكات المجتمعية.

يبدي النظام الحالي مقاومة شديدة لأي تحول؛ إذ تميل المصالح العقارية الكبرى، ونماذج المضاربة بالأراضي، والقطاعات المعتادة على منطق "تحقيق أقصى ربح لكل قطعة أرض"، إلى معارضة التوسع في المساحات المشتركة والمناطق الخضراء والمرافق الجماعية والبنية التحتية المجتمعية، باعتبارها عوامل تؤدي إلى خفض فوري في هوامش الربح. وتُمارس ضغوط للتأثير على المخططات الرئيسية، وتُطبَّق مرونة انتقائية في معايير التخطيط العمراني، مع الدفاع عن نماذج الكثافة العمرانية التي تهدف حصراً إلى تعظيم القيمة المالية للأرض؛ حيث لا يُنظر إلى الحيز العمراني كبيئة معيشية، بل كأصل استثماري مربح. ويُعامل السكن كسلعة منعزلة، لا كجزء من منظومة إنسانية متكاملة تشمل التعايش والأمن والتنقل والرعاية والشعور بالانتماء. ومن ثم، فإن مقاومة النظام ليست اقتصادية فحسب، بل هي ثقافية أيضاً، إذ تكرس واقعاً طبيعياً لمدن مجزأة ومُنهكة عاطفياً.

ولابد من التغلب على هذه المقاومة عبر ثلاث آليات مترابطة: التنظيم العمراني الذكي، والحوافز الضريبية التقدمية، والضغط الاجتماعي المنظم. وتتمثل الخطوة الأولى في وضع المجتمع في صلب عملية صنع

القرار المحلي من خلال المجالس العمرانية، وجلسات الاستماع الملزمة، والمشاركة الميدانية للأسر في صياغة المشاريع. فعندما تبدأ الغالبية الاجتماعية في التأثير على تصميم أماكن عيشها، تكف المدينة عن كونها منتجاً مفروضاً، وتبدأ في عكس الاحتياجات الإنسانية الحقيقية. أما الخطوة الثانية فتتمثل في تقديم حوافز ملموسة لتغيير نموذج البناء؛ إذ يمكن للبلديات إقرار مزايا ضريبية للمشاريع المجتمعية المستدامة، والاستخدامات المختلطة للأراضي، والسكن المدمج مع المساحات المشتركة، والحدائق الحضرية، ومساحات المعيشة التشاركية، والحلول البيئية للطاقة والمياه. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تفرض معايير التخطيط العمراني الجديدة حداً أدنى من متطلبات التعايش، وسهولة الوصول، والكفاءة البيئية، والاندماج المجتمعي؛ فالساحة العامة، والمركز المجتمعي، والشارع المصمم لخدمة الناس، كلها تشكل ركائز تراكمية للمستويات العمرانية الأوسع. ولكن الأهم من ذلك كله هو التحول الثقافي: أي جعل المجتمع يتوق مجدداً إلى مدن إنسانية الطابع. ولا يصبح التحول العمراني نهائياً ولا رجعة فيه إلا عندما ترفض الغالبية منطق "المدينة المعادية"، وتبدأ في المطالبة بالانتماء والقرب المكاني وجودة الحياة كحقوق هيكلية؛ وبذلك، يتجاوز تصميم السكن البعد المعماري البحت ليصبح شأناً اجتماعياً وبيئياً ووظيفياً.

وهنا يتجلى المستقبل بوضوح: لا مجرد مدن أكبر، بل مدن أفضل؛ ولا مجرد منازل، بل مجتمعات؛ ولا مجرد هياكل عمرانية، بل حياة أكثر كرامة وأماناً وسعادة. إن العالم الجديد يبدأ حين يشعر الناس مجدداً بأنهم ينتمون حقاً إلى الأماكن التي يعيشون فيها. إن تخطيط السكن وفقاً لمنظور مجتمعي يعزز الروابط الاجتماعية، ويحد من العزلة الحضرية، ويرتقي بمستويات السلامة والرفاهية. وتساهم البنية التحتية المشتركة في خفض تكاليف الصيانة، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ورفع كفاءة استهلاك الطاقة. كما تتيح تقنية الوحدات البنائية القابلة للتكيف (النظام النمطي) ملاءمة المسكن لمختلف مراحل الحياة الأسرية والاحتياجات المحلية، مما يضفي على المدينة حيويةً ومرونةً أكبر. وينبع الأمل المرتبط بهذه المرحلة من إدراك حقيقة أن السكن يتجاوز مجرد شغل حيز مكاني؛ فهو عملية لبناء الانتماء والثقافة وصياغة المستقبل. وحينما تستلهم الهندسة مبادئها من الحياة المجتمعية، يتحول السكن من مجرد مأوى إلى ركيزة لحضارة أكثر إنسانية واستدامةً وتكاملاً.

28. الرعاية المجتمعية

كيف يمكننا تصور مستقبل إنساني يتسم بكرامة حقيقية إذا استمر التعامل مع الركيزة الأساسية للوجود باعتبارها استجابة متأخرة للمرض، وليس كأساس دائم للحياة الجماعية؟ إن الطريقة التي ينظم بها المجتمعُ الرعايةَ لا تحدد متوسط العمر المتوقع فحسب، بل تحدد أيضاً جودة كل يوم نعيشه.

يركز النموذج الصحي الحالي جهوده على التدخل بعد تفاقم المشكلة، مانحاً الأولوية للمستشفيات وعلاجات الطوارئ والتخصصات الدقيقة، وذلك على حساب الوقاية والصحة النفسية والمتابعة المستمرة للمجتمعات.

وتتمثل النتائج في طوابير الانتظار، وتأخر الحصول على الخدمات، وضغط العمل على الكوادر المهنية، والتفاوت الجغرافي، وانتشار الأمراض الصامتة الناجمة عن التوتر وسوء التغذية والعزلة الاجتماعية وظروف السكن والعمل غير المستقرة. فالصحة هي الأساس الذي تقوم عليه ركائز التعليم والعمل والتعايش والأمل في المستقبل ذاته.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في التشرذم بين الوقاية والعلاج والحياة المجتمعية؛ إذ يقوم النظام على تخصصات منعزلة، وتفاوت في فرص الحصول على الخدمات، ومنطق يعتمد على رد الفعل لا المبادرة. وتتمثل العواقب في صعوبة التنبؤ بالأمراض، ومتابعة الفئات الهشة، ودمج جوانب الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية. وفي المحصلة، نواجه ضغطاً هائلاً على الخدمات، وتفاقماً لحالات صحية كان يمكن الوقاية منها، وتدهوراً في جودة الحياة؛ حيث يتم علاج المرض، ولكن لا يتم دائماً الاهتمام بظروف الحياة التي تسببه.

لذا، يُدعى إلى تبني نموذج شامل للصحة المجتمعية، يرتكز على شبكات محلية للوقاية والمتابعة المستمرة، ويحقق التكامل بين الطب والصحة النفسية والتغذية والنشاط البدني والظروف البيئية. وعملياً، ينبغي توفير مراكز رعاية متكاملة في كل حي أو مجتمع أو مركز حضري، بحيث تكون مرتبطة بالمستشفيات الإقليمية والمدارس والمرافق الرياضية وشبكات المساعدة الاجتماعية. ويجب أن تقدم هذه المراكز خدمات الرعاية الوقائية الدورية، ومتابعة الأسر، والدعم النفسي، والتوجيه الغذائي، وبرامج النشاط البدني، ومراقبة العوامل البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على الرفاه العام.

تتمثل المرحلة الأولى من التنفيذ في توسيع نطاق الرعاية الأولية والطب الوقائي، من خلال فرق متعددة التخصصات تعمل على المستوى المحلي، وتضم أطباء وممرضين وأخصائيين نفسيين وخبراء تغذية وأخصائيين اجتماعيين ووكلاء مجتمعيين. أما المرحلة الثانية فتتمثل في التكامل الرقمي للسجلات الصحية، مما يتيح متابعة مستمرة ومخصصة لكل فرد، مع الالتزام التام بحماية البيانات أخلاقياً وضمان الإشراف البشري. تتمثل المرحلة الثالثة في إنشاء برامج عامة دائمة لتعزيز الرفاه، بما في ذلك حملات الوقاية، وتشجيع التغذية السليمة، ومكافحة أنماط الحياة الخاملة، ودعم الصحة العاطفية، ورعاية كبار السن والأطفال. إن نظام الرعاية الصحية القائم على نهج مجتمعي يقلل من حالات الاستشفاء التي يمكن تجنبها، ويُحسّن جهود الوقاية، ويخفض التكاليف الهيكلية، ويعزز الروابط بين المتخصصين والسكان. ومن خلال الربط المتكامل بين الجسد والعقل والبيئة، يتجاوز النظام مجرد الاستجابة للأزمات ليبدأ في بناء جودة الحياة.

من الواضح أن النموذج الحالي يبدي مقاومة لهذا التحول؛ إذ يمكن للهياكل البيروقراطية المفرطة، والمصالح الاقتصادية المرتبطة بمنطق علاجي بحت، ونماذج الإدارة المجزأة أن تعيق الانتقال نحو نظام يركز على الوقاية والرعاية المستمرة. وتتمثل هذه المقاومة في التشرذم المؤسسي، والأعباء الإدارية الزائدة، وتركز الموارد على التدخلات المتأخرة، واستمرار نماذج مالية تحقق أرباحاً من المرض القائم أكثر مما تحققه من

الوقاية منه. يعمل النظام الصحي في ظل خطر الانهيار الدائم: فهو يقدم الرعاية بعد تفاقم الأزمة، وتطور المرض، وتحول المعاناة إلى تكلفة اجتماعية باهظة. كما أن التشرذم بين الرعاية الأولية، والصحة النفسية، ورعاية الأسرة، والوقاية، والمتابعة الميدانية يعزز منطق الاستجابة المتأخرة، مما يمس بالكرامة والكفاءة.

ولابد من التغلب على هذه المقاومة من خلال الاستثمار العام المستمر، وتدريب المهنيين على العمل المتكامل، وإشراك المجتمع في تحديد أولويات الرعاية المحلية. وتتمثل الخطوة الأولى في تعزيز القاعدة الميدانية للنظام، عبر فرق متعددة التخصصات، وحضور محلي دائم، وآليات للمراقبة الوقائية للسكان؛ فعندما تكون الرعاية أقرب إلى الحياة اليومية، يقل الاعتماد على خدمات الطوارئ وحدها. أما المرحلة الثانية فتتحقق من خلال الدمج التدريجي للوقاية والعلاج والمتابعة الاجتماعية؛ إذ تعمل برامج الصحة الوقائية، والمراقبة المجتمعية، والتكامل بين الصحة الجسدية والنفسية، والتثقيف حول الرفاه، والتنسيق مع المدارس والمساحات المجتمعية كخطوات تراكمية تنقل النظام من رد الفعل إلى الاستباقية. ويجب أن يثبت كل إجراء قدرته على الحد من تفاقم الحالات، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز الروابط بين مقدمي الخدمة والمجتمع.

غير أن العنصر الحاسم يظل هو المشاركة الاجتماعية؛ فعندما يساهم المجتمع في تحديد أولويات الرعاية المحلية، يكف النظام عن كونه مجرد جهاز إداري ليصبح كياناً إنسانياً يراعي الواقع الملموس للمنطقة. وينبع أملنا من إدراك أن الصحة ليست مجرد غياب للمرض، بل هي حالة من التوازن والرعاية والوقاية والكرامة. وحين يبدأ المجتمع في رعاية الحياة قبل وقوع الانهيار، يتحول المستقبل من مجرد صراع من أجل البقاء إلى تحقيق للذات والرفاه الإنساني.

29. السياحة القائمة على احترام الطبيعة

كيف يمكننا استكشاف العالم دون تدمير ما يجعله جديراً بالاستكشاف؟ يحتل هذا السؤال مكانة جوهرية في بناء مستقبل إنساني أكثر وعياً؛ فالسفر لا ينبغي أن يعني استنزاف المناظر الطبيعية، بل تعلم التعايش معها. لذا، لا بد من إعادة تعريف العلاقة بين التنقل والثقافة والبيئة، لضمان ألا تتحول تجربة الاكتشاف الإنسانية إلى تدهور بيئي.

في الوقت الراهن، تُعد السياحة محركاً للاقتصادات المحلية ومصدراً لفرص العمل ووسيلة لتوسيع نطاق التبادل الثقافي بين الشعوب والمناطق. ولها تأثير ملموس -يومياً- على المجتمعات المضيفة والمسافرين على حد سواء، إذ تؤثر في مستويات الدخل والبنية التحتية والنظرة إلى العالم. ومع ذلك، فإن سوء التخطيط السياحي يؤدي إلى الاكتظاظ، وتشويه الهوية الثقافية، وتوليد كميات هائلة من النفايات، والضغط على النظم البيئية الهشة.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في منطق "السياحة الجماعية" والاستغلال الجائر للمساحات الطبيعية. ويعود السبب في ذلك إلى التدفقات الكثيفة، وعدم كفاية البنية التحتية، وغياب حدود واضحة لاستخدام الموارد البيئية، وهي مشكلات تتفاقم بسبب نماذج الأعمال التي تركز على زيادة الأعداد وتحقيق الربح السريع. وما نشهده اليوم هو تدهور في المسارات والأنهار والشواطئ والغابات والمناطق المحمية، مما يتسبب في فقدان تدريجي للتراث الطبيعي والثقافي الذي تقوم عليه السياحة ذاتها. فبدلاً من تقدير الطبيعة، يعمل النموذج الحالي على استنزافها؛ إذ تقع الأماكن ذات الجمال الفريد ضحية لنجاحها الخاص، فتصبح الشواطئ مكدسة بالنفايات، وتتعرض المسارات للتعرية، وتُلوَّث الينابيع، وتُهجَّر الحياة البرية، وتواجه المجتمعات المحلية ضغوطاً ناجمة عن ضعف البنية التحتية وارتفاع تكاليف المعيشة. وهكذا، فإن ما كان ينبغي أن يقرّب الإنسان من العالم الطبيعي، أصبح يسرّع من وتيرة تدهوره.

يمكن لمستقبل السياحة أن يشهد تصالحاً بين الوجود البشري والحفاظ على البيئة؛ إذ يُدعى إلى تبني نظام سياحي تجددي ورحلات ذات أثر بيئي منخفض، ترتكز على مبادئ القدرة الاستيعابية للبيئة، وتحديد مسارات منظمة، وإلزامية إعادة الاستثمار محلياً. يتمثل المحور الأول في تحديد الحد الأقصى للقدرة الاستيعابية لكل منطقة؛ حيث ينبغي أن تعمل كل منطقة طبيعية وفق حد أقصى لعدد الزوار اليومي، يُحدد بناءً على دراسات فنية تراعي القدرة البيئية على التحمل، وحساسية النظام البيئي، والموسمية، ومخاطر التدهور. أما المحور الثاني فيتعلق بالإدارة الذكية للدخول، من خلال الحجز الرقمي المسبق، والمراقبة الفورية، والتحكم في تدفق الزوار عبر المسارات والشواطئ والأنهار ومناطق الحماية. ويسمح هذا بتوزيع الزيارات زمنياً، وتجنب الاكتظاظ، وحماية المناطق الحساسة. ويتمثل المحور الثالث في تنظيم مسارات محددة وتجارب سياحية موجهة، تشمل مسارات معلمة بوضوح، ومناطق مراقبة خاضعة للرقابة، ورحلات استكشافية بصحبة مرشدين محليين معتمدين. هنا، تكف السياحة عن كونها عملية "غزو" لتتحول إلى تجربة تعليمية وثقافية وبيئية.

ينبغي أن يتم التنفيذ عبر مراحل واضحة؛ إذ تتمثل المرحلة الأولى في إجراء مسح بيئي وثقافي للمناطق، وتحديد حدود الاستخدام والمناطق الهشة والمساحات الملائمة للنشاط السياحي. وتتمثل المرحلة الثانية في إنشاء منصات عامة ومجتمعية لتنظيم الجداول الزمنية والتحكم في عمليات الدخول. أما المرحلة الثالثة فتتضمن تشكيل شبكات محلية تضم مرشدين سياحيين، ومثقفين بيئيين، وحُراسًا للمنطقة، مع دمج السكان المحليين والمجتمعات التقليدية والمتخصصين في مجال الحفاظ على البيئة. ويُعد إعادة الاستثمار المحلي الإلزامي جزءًا جوهريًا من هذا المقترح؛ إذ يجب تخصيص جزء من الإيرادات السياحية -بموجب لوائح تنظيمية- لأغراض الحفاظ على البيئة، وتحسين خدمات الصرف الصحي المحلية، وصيانة المسارات، والتثقيف البيئي، وتقديم تعويضات عادلة للمجتمعات التي تتولى حماية المنطقة. ويُعد هذا الأمر ركيزة أساسية، انطلاقًا من مبدأ أن من يحمون الطبيعة يجب أن يحظوا أيضًا بنصيب عادل من الثروة التي تولدها.

قد تعارض شركات السياحة الكبرى ومنصات الوساطة والقطاعات القائمة على السياحة الجماعية أي قيود على أعداد الزوار، أو تدابير لحماية المناطق الحساسة، أو متطلبات إعادة الاستثمار في الحفاظ على البيئة؛ إذ ستمارس هذه الجهات ضغوطاً تنظيمية للدفع نحو تخفيف شروط التراخيص، وتشجيع تدفقات سياحية تفوق القدرة الاستيعابية للبيئة، والدفاع عن نماذج الاستغلال المكثف للوجهات السياحية. وفي ظل هذا الوضع، لم تعد المنطقة تُعامل كنظام بيئي حي، بل كمنتج مخصص للاستهلاك السريع؛ حيث تُدمج المناظر الطبيعية والمجتمعات المحلية والتراث الطبيعي ضمن منطق العائد الاقتصادي، دون أن يقابل ذلك عائد يتناسب مع جهود الحفاظ عليها. وهكذا، تتحول الطبيعة إلى مجرد خلفية بصرية بدلاً من أن تكون بنية حية تدعم التجربة الإنسانية ذاتها.

وللتغلب على هذه المقاومة، لا بد من فرض لوائح بيئية صارمة، واعتماد شهادات عامة للسياحة التجديدية، وتكثيف الضغط من جانب المستهلكين الواعين الباحثين عن تجارب أخلاقية ومستدامة. وتتمثل الخطوة الأولى في تحديد حدود واضحة للقدرة الاستيعابية للمناطق الطبيعية والمسارات والمتنزهات والوجهات ذات الحساسية البيئية العالية؛ فعندما يتم ضبط تدفق الزوار بما يتناسب مع القدرة الفعلية للمنطقة، يقل التدهور التراكمي وتتحسن جودة التجربة السياحية. أما الخطوة الثانية فتتحقق من خلال إلزامية إعادة الاستثمار والمشاركة المحلية؛ إذ تساهم تدابير مثل الضرائب البيئية المرتبطة بالحفاظ على البيئة، وصناديق تنمية المجتمع، وشهادات الاستدامة للمشغلين السياحيين، وعمليات التدقيق الدوري للأثر البيئي، في جعل السياحة متماشية اقتصادياً مع جهود الحفاظ على البيئة. ويجب أن تبرهن كل آلية جديدة على أن حماية المنطقة تعزز استمراريتها وجاذبيتها على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، يصبح من الضروري تعزيز تحول ثقافي يمس المفهوم السائد للسفر ذاته؛ إذ ينبغي للضغط الاجتماعي وتوعية المستهلكين أن يغيرا طبيعة الطلب، بحيث ننتقل من السياحة الاستهلاكية البحتة إلى سياحة التأمل والتعلم والاحترام. وعندما تبدأ الغالبية في السعي وراء تجارب ذات مغزى بدلاً من مجرد الاستحواذ الجائر على الأماكن، فإن منطق السوق سيتغير بدوره.

لن تتمحور سياحة المستقبل حول استهلاك الأماكن، بل حول إيجاد معنى وقيمة فيها؛ حيث تكف الطبيعة عن كونها خلفية للاستغلال لتصبح شريكاً في تعزيز رفاه الإنسان. إن المستقبل الحقيقي لا يكمن في زيارة العالم حتى تدميره، بل في التعرف عليه وفهمه بطريقة تضمن بقاءه حياً للأجيال القادمة. إن ضبط تدفق الزوار يحد من التدهور البيئي، ويحسن تجربة الزائر، ويحافظ على سلامة النظم البيئية؛ كما أن المشاركة المباشرة للمجتمعات المحلية تعزز الاقتصاد الإقليمي، وتثمن المعارف التقليدية، وتخلق رابطاً وثيقاً بين السياحة وحماية البيئة. عندما تبدأ السياحة في احترام إيقاعات الطبيعة وكرامة المجتمعات، فإنها تكف عن كونها تهديداً وتصبح أداةً للوعي والحفاظ على الموارد وبناء مستقبل مشترك.

30. الرياضة والترفيه للجميع

كيف يمكن لمجتمع ما أن يتحدث عن مستقبل إنساني متكامل ومزدهر إذا كانت فرص ممارسة الحركة والترفيه والاطلاع على الثقافة لا تزال امتيازاً مقتصراً على قلة قليلة؟ إن الحياة الكريمة لا تقتصر على مجرد البقاء المادي، بل تتطلب أيضاً الصحة، والقدرة على التعبير، والتعايش، والفرح الجماعي. وإن ضمان إتاحة هذه الجوانب للجميع يعني الإقرار بأن الصالح العام يعتمد على تكامل الجسد والعقل والروح الاجتماعية.

تتمتع الرياضة والترفيه اليوم بتأثير عميق على الحياة اليومية؛ فالرياضة تعزز الصحة البدنية والانضباط والتعاون والوقاية من الأمراض، بينما يغذي الترفيه الخيال ويوفر الراحة الذهنية ويعزز الروابط الثقافية. ومع ذلك، فإن توزيع فرص الوصول إلى هذه الأنشطة يتسم بتفاوت صارخ؛ ففي العديد من المناطق، هناك نقص في الملاعب العامة والمراكز الثقافية والمساحات الآمنة لممارسة الرياضة والفعاليات المتاحة للجميع. ويؤدي الحرمان من فرص الترفيه والحركة إلى تفاقم أوجه التفاوت الاجتماعي والتعليمي، وحتى التفاوت في مجال الصحة العامة.

تكمن المشكلة في النموذج الحالي في تحويل حق الوصول إلى هذه الأنشطة إلى سلعة تجارية. ويعود السبب في ذلك إلى تركز المرافق الرياضية والثقافية في المناطق المركزية أو الخاصة، فضلاً عن ربط المشاركة فيها بالقدرة الشرائية والاستهلاك. إذ تتركز الملاعب والمراكز الرياضية ودور السينما والمسارح والمكتبات ومساحات التفاعل الثقافي في المناطق الأكثر تميزاً، مما يترك قطاعات واسعة من السكان بعيدة -مكانياً واقتصادياً- عن هذه التجارب. والنتيجة هي بقاء جزء كبير من المجتمع -ولا سيما الأطفال والشباب وكبار السن في المجتمعات الطرفية أو المهمشة- بمعزل عن هذه المساحات. وما نشهده هو تزايد في أنماط الحياة الخاملة والعزلة الاجتماعية، وضياع لفرص التنمية البشرية والاندماج المجتمعي. في ظل هذا النموذج، يكف الترفيه عن كونه حقاً ليصبح مجرد سلعة؛ وعندما يرتبط الوصول إلى الرياضة والثقافة بمستوى الدخل، تبدأ آثار هذا التفاوت في الانعكاس على الجسد والعقل والحياة الجماعية. وتتجلى هذه المعاناة في شباب يفتقرون إلى مساحات آمنة للتلاقي، ومواهب رياضية تظل غير مكتشفة، وإبداع فني مكبوت، ومجتمعات تفتقر إلى لحظات الاحتفال والشعور بالانتماء.

إن المجتمع الذي يكترث للرفاه الجماعي يدرك أن الرياضة والترفيه لا يمكن اعتبارهما من قبيل الرفاهية، بل هما جزء أساسي من الصحة البدنية والعاطفية والاجتماعية. ومن هنا، تبرز الدعوة إلى إنشاء شبكة شاملة للرياضة والترفيه المجتمعي، تكون جزءاً لا يتجزأ من حياة الأحياء والمدن والمجتمعات؛ ويتمثل المحور الأول في هذه الرؤية في البنية التحتية العامة المحلية. يعني هذا إنشاء مراكز رياضية متعددة الوظائف، وملاعب مفتوحة، ومسارات للمشي، وساحات مجهزة، ومتنزهات متاحة للجميع، ومسابح مجتمعية، ومساحات لممارسة رياضات متنوعة؛ بدءاً من كرة القدم والجمباز ووصولاً إلى الفنون القتالية والرقص. وعلاوة على ذلك، لا بد من توفير بنية تحتية ثقافية نابضة بالحياة، تشمل مكتبات مجتمعية حيوية،

ودور سينما شعبية، ومسارح أحياء، وقاعات للموسيقى، ومراكز للألعاب التعليمية، وبرامج ثقافية متنقلة قادرة على الوصول إلى المناطق النائية. ويتمثل المحور الثالث في تقديم برامج مجانية ومستمرة؛ إذ لا يكفي مجرد تشييد المساحات، بل لا بد من بث الحياة والنشاط فيها. ولذا، يُقترح وضع جدول زمني منتظم للأنشطة الموجهة لكافة الفئات العمرية، يتضمن ورش عمل، ومهرجانات، وبطولات، وعروضاً سينمائية، وأمسيات فنية، وعروضاً محلية، وأنشطة للأطفال، وبرامج مخصصة لكبار السن.

بدايةً، يتعين علينا تحديد المناطق التي تعاني من أكبر عجز في فرص الوصول إلى الأنشطة الترفيهية والرياضية. ثم ينبغي إنشاء مراكز مجتمعية في الأحياء الطرفية والمناطق التي عانت تاريخياً من نقص الخدمات. وتتمثل المرحلة الثالثة في تشكيل شبكة من المهنيين المحليين، تشمل معلمي التربية البدنية والفنانين والموسيقيين والرياضيين والوسطاء الثقافيين والمربين المجتمعيين. وتُعد هذه النقطة جوهرية؛ فالنموذج الجديد لا يقتصر على توفير فرص الوصول فحسب، بل يولد أيضاً فرص عمل، ويعزز التقدير الاجتماعي، ويخلق شعوراً بالانتماء المحلي.

ستواجه عملية توسيع نطاق الوصول الشامل معارضة من المصالح الخاصة المرتبطة بحصرية الترفيه المدفوع، وتحويل وقت الفراغ إلى سلعة، وتركز المنشآت الثقافية والرياضية الكبرى في مناطق محددة؛ لا سيما عندما يؤدي هذا التوسع إلى تقليص فرص الربح القائمة على مبدأ الإقصاء. وبالمثل، تميل النماذج الحضرية التي تركز حصراً على الإنتاجية الاقتصادية إلى التعامل مع الترفيه كعنصر ثانوي، وليس كبعد جوهري للحياة الإنسانية والتماسك الاجتماعي. وتتجلى هذه المقاومة أيضاً في كيفية تنظيم الحيز الحضري ذاته، حين يتم إهمال الساحات والمجمعات السكنية والمراكز الثقافية ومساحات التفاعل الاجتماعي؛ إذ تبدأ المدينة في إيصال رسالة مفادها أن المواطن موجود فقط للإنتاج والتداول، وليس ليعيش حياته على أكمل وجه. ويؤدي غياب مساحات اللقاء إلى تعزيز العزلة والتشرذم الاجتماعي والإنهاك الجماعي.

ولابد من التغلب على هذه المقاومة من خلال الاستثمار العام المستمر، والشراكات المجتمعية، والمشاركة الاجتماعية الفاعلة في إدارة هذه المساحات. يجب أن نبدأ بالاعتراف بالترفيه والرياضة والثقافة كمكونات هيكلية للسياسة الحضرية، مع تخصيص ميزانيات خاصة لها، وتحديد أهداف مكانية، وضمان توزيع متوازن بين المناطق المركزية والطرفية. أما المرحلة الثانية فتتمثل في البناء التدريجي للبنية التحتية المجتمعية، مثل الملاعب المفتوحة، والمراكز الثقافية في الأحياء، والمكتبات الحية، والحدائق المتاحة للجميع، ومساحات للموسيقى والمسرح والتفاعل الاجتماعي. ومع ذلك، يظل العنصر الأهم هو الإدارة الجماعية؛ فعندما يساهم المجتمع في بناء هذه البيئات ورعايتها وتنظيم أنشطتها، تتحول المساحة من مجرد مكان عام إلى مساحة جماعية حقيقية. إن المشاركة الاجتماعية تضفي الحيوية على المكان، وتجعل الناس يشعرون بملكيته وارتباطهم به وحرصهم على حمايته.

تعمل الرياضة على تقوية الجسد، وتعزز الثقافة الروح، وكلاهما يقوي المجتمع. فالمجتمع العادل لا يكتفي بتوفير مقومات البقاء، بل يتيح حياةً زاخرةً ومكتملة. ويساهم توفير فرص ممارسة الرياضة في خفض

التكاليف الصحية المستقبلية، وتحسين مؤشرات الرفاه، وتعزيز الانضباط وقيم التعايش بين الشباب. كما أن إتاحة فرص الترفيه توسع الآفاق الثقافية، وتحفز الإبداع، وتحد من الإقصاء الاجتماعي. عندما تتوزع هذه المساحات في مختلف أنحاء المدينة، فإنها تضفي عليها حيوية وأماناً وتكاملاً، مما يعزز الهوية الجماعية للمجتمعات. إن المجتمع الذي يتيح الرياضة والترفيه للجميع لا يكتفي بتوفير سبل التسلية فحسب، بل يمنح أفراده الكرامة والشعور بالانتماء وآفاقاً إنسانية رحبة. لذا، فإن إتاحة هذه التجارب للجميع ليست ترفاً، بل شرطاً لا غنى عنه لبناء مستقبل أكثر عدلاً وحيوية.

31. التسويق من أجل الصالح العام

كيف سيكون حال المجتمع لو لم تكن وسائل الاتصال الجماهيري تشجع على الإسراف، بل توجه الخيارات نحو تحسين الحياة الجماعية؟ تُعد هذه نقطة حاسمة في بناء مستقبل البشرية؛ لأن ما يروج له المجتمع في خطابه العام يشكّل الرغبات والعادات والأولويات. وإذا كان للاتصال تأثير واسع النطاق على السلوك، فيمكن استخدامه أيضاً كأداة لتعزيز الصحة الاجتماعية والتوازن البيئي وتقوية الروابط المجتمعية.

يلعب التسويق في وقتنا الراهن دوراً محورياً في الاقتصاد والحياة اليومية؛ فهو يحدد اتجاهات الاستهلاك، وأنماط الحياة، والتطلعات الاجتماعية، وحتى أشكال الهوية. وله تأثير عميق، لا سيما بين الشباب، حيث يشكّل التعرض المستمر للرسائل الإعلانية تصوراتهم عن النجاح والسعادة والانتماء. ويمكن لهذه القوة الاتصالية أن تعزز دوائر الاستهلاك المفرط، كما يمكنها تشجيع ممارسات أكثر صحة واستدامة ومسؤولية اجتماعية.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في هيمنة المحفزات التي تهدف إلى الاقتناء المستمر والإشباع الفوري. ويعود السبب في ذلك إلى استراتيجيات الاتصال التي تربط القيمة الشخصية بالاستهلاك والمظهر والمكانة والممتلكات المادية. فبدلاً من توجيه الخيارات الواعية، يعمل النظام على تضخيم الرغبات المصطنعة، مروجاً لفكرة أن السعادة والتقدير والانتماء تعتمد على الشراء المستمر. وتتمثل النتيجة في تفاقم القلق الاجتماعي، وتزايد المديونية والهدر، والضغط على الموارد الطبيعية؛ فضلاً عن نشوء ثقافة تتنامى فيها الرغبة باستمرار، بينما يبتعد الإشباع الحقيقي أكثر فأكثر. وفي هذا النموذج، يخلق التسويق احتياجات مصطنعة بدلاً من توجيه الجهود نحو الصالح العام. وما نراه هو عائلات ترزح تحت وطأة معايير يصعب تحقيقها، وشباب يربطون تقديرهم لذواتهم بالصورة التي تروج لها الإعلانات، وأفراد عالقون في دوائر الاستهلاك التعويضي، ومجتمعات تزداد انفصالاً عن أنماط الحياة البسيطة والصحية. فالأمر لا يقتصر على الاقتصاد فحسب، بل يمتد ليشمل الصحة النفسية والتوازن العاطفي وجودة العلاقات الإنسانية.

ولكن هنا أيضاً، تلوح في الأفق إمكانية هامة: إذ يمكن للاتصال أن يكف عن كونه أداة للتلاعب بالرغبات، ليصبح قوة دافعة للتحول الاجتماعي الإيجابي. لذا، يُدعى إلى إنشاء "نظام تسويق للصالح العام" يرتكز

على حملات عامة ومجتمعية وخاصة تروج للصحة والتعايش والتعليم والاستدامة والتوازن العاطفي. ويتمثل المحور الأول في تعزيز أنماط الحياة الصحية؛ وهو ما يعني عملياً تشجيع الرسائل الاتصالية التي تُعلي من قيمة التغذية الواعية، والنشاط البدني، والنوم الكافي، والرفاه النفسي، والوقاية الصحية. ثم، من الضروري تعزيز الروابط الإنسانية. يجب أن تُشجع الحملات والمحتوى على التعايش الأسري، والصداقة، والتضامن المجتمعي، والاحترام المتبادل بين الأجيال، والمشاركة الاجتماعية. أما المحور الثالث فهو التوعية بالاستهلاك المسؤول. فبدلاً من تشجيع الاستبدال المستمر، تُعلي وسائل التواصل من شأن متانة السلع، وإصلاحها، وإعادة استخدامها، والخيارات المستدامة، والوعي البيئي. المحور الرابع هو إعادة التواصل مع الطبيعة والوقت البشري. تُقدم الحياة في أحضان المساحات الخضراء، والتنقل المستدام، والأنشطة الترفيهية الجماعية، والحد من وتيرة الحياة السريعة، كأشكال مشروعة للنجاح والرفاه.

الخطوة التالية هي وضع مبادئ توجيهية أخلاقية للتواصل العام والتجاري، للحد من الممارسات التلاعبية التي تستغل الخوف، أو الشعور بالنقص، أو النزعة الاستهلاكية. ثم يجب علينا وضع برامج لحملات ذات منفعة اجتماعية، مع منح شهادات اعتماد عامة للشركات والمؤسسات التي تتبنى تواصلاً موجهاً نحو الصالح العام. الخطوة الثالثة هي دمج هذا النموذج الجديد في الثقافة الإعلامية، لتكوين مواطنين قادرين على تحليل رسائل المستهلكين تحليلاً نقدياً.

يبدي النظام الحالي مقاومة شديدة أمام التحول؛ إذ تعتمد القطاعات الاقتصادية بشكل عميق على منطق الرغبة اللامحدودة، وخلق الندرة بشكل دائم، وتسريع وتيرة الاستهلاك. وتُمارس ضغوطٌ لعرقلة التنظيمات الأخلاقية، مع دفاع مستميت عن حرية التجارة دون قيود، وسرديات تخلط بين التحفيز المصطنع للاستهلاك والتقدم الاقتصادي. لم يعد التواصل التسويقي مجرد وسيلة للتعريف بالمنتجات، بل أصبح أداة لهندسة الرغبات؛ حيث يتعلم النظام تحويل مشاعر انعدام الأمان، والمقارنة الاجتماعية، والنقص الذاتي إلى محركات دائمة للاستهلاك. ولا تقتصر هذه المقاومة على الشركات فحسب، بل تمتد لتشمل الجانب الثقافي، إذ تستند إلى عادات ورموز وتوقعات تتعزز باستمرار عبر الرسائل المتداولة في الحياة اليومية.

ولابد من التغلب على هذه المقاومة من خلال التنظيم الأخلاقي، والضغط الاجتماعي، والتعليم النقدي، والاعتراف العام بالعلامات التجارية والمؤسسات الملتزمة بالمسؤولية تجاه الإنسان والبيئة. وتتمثل الخطوة الأولى في وضع معايير واضحة تحكم الممارسات الإعلانية الجائرة، والتلاعب العاطفي، والمحفزات الموجهة للفئات الأكثر عرضة للتأثر، ولا سيما الأطفال والمراهقين. وحين تصبح عمليات التواصل خاضعة للمساءلة عن آثارها الاجتماعية، تتقلص المساحة المتاحة للنماذج القائمة على الاستغلال النفسي. وعندها، يمكن أن يحدث تغيير تدريجي في المنظومة الرمزية؛ إذ تعمل خطوات صغيرة -مثل منح شهادات عامة للمسؤولية في التواصل، وتقديم حوافز لحملات تعزيز الصحة والاستدامة والتعايش، ونشر الثقافة الإعلامية في المدارس، وتقديم جوائز مؤسسية للممارسات الجيدة- كمحركات لنقل التركيز من الرغبة المصطنعة إلى الرفاه المشترك.

وهنا يكتسب الأمل صوتاً جماعياً؛ إذ يتوقف التسويق عن الاكتفاء ببيع المنتجات ليبدأ في تعزيز أنماط حياة أكثر صحة وتوازناً وإنسانية. وحين تتوقف الرسائل الإعلامية عن تغذية مشاعر الاحتياج وتبدأ في تعزيز الشعور بالاكتفاء والرضا، يبدأ المجتمع في التنفس بإيقاع مختلف. إن المستقبل لن يُبنى بالقوانين والهياكل وحدها، بل أيضاً بالسرديات التي نختار تكرارها كل يوم. ومن خلال إعادة توجيه القوة الإقناعية للتواصل، تتراجع ثقافة الإسراف، وتتحسن الصحة النفسية الجماعية، ويتعزز الوعي البيئي؛ فيتلقى الشباب نماذج أكثر إيجابية وبناءة، وتزداد مشاركة المجتمعات وتفاعلها، وتبدأ الخيارات اليومية في عكس قيم طويلة الأمد. إن المجتمع الذي يتعلم كيف ينشر الخير عبر تواصله، يخلق الظروف الملائمة لعيش هذا الخير وتجسيده واقعاً ملموساً.

32. الذكاء الاصطناعي والنوايا البشرية

ماذا يحدث عندما تبدأ التكنولوجيا في فهم ليس فقط الأوامر، بل أيضاً النوايا الكامنة وراء الخيارات البشرية؟ يطرح هذا السؤال تأملاً حاسماً حول المستقبل: فالأمر لا يتعلق بمجرد آلات أكثر كفاءة، بل بأنظمة قادرة على تفسير أنماط السلوك والاحتياجات الجماعية والأهداف الاجتماعية. إن السؤال الجوهري لا يتمحور حول التقدم التقني بحد ذاته، بل حول الجهة التي ستستخدم هذا التقدم والغرض منه.

يؤثر الذكاء الاصطناعي اليوم بالفعل في القرارات اليومية في مجالات مثل التعليم والصحة والاتصالات والنقل والمالية والإدارة العامة. وتساعد الخوارزميات في تنظيم التدفقات الحضرية، وتحديد المخاطر الطبية، وتخصيص التعلم، وتحسين سلاسل الإنتاج. وتتمتع هذه التكنولوجيا بقدرة متزايدة على استنتاج التفضيلات، والتنبؤ بالسلوكيات، ودعم القرارات البشرية على نطاق واسع، مما يشكّل بشكل مباشر طريقة تنظيم المجتمع.

تكمن المشكلة في النموذج الحالي في الفجوة بين القدرة التقنية والمسؤولية الأخلاقية. ويعود السبب إلى استخدام أنظمة تحركها دوافع الكفاءة أو الربح أو السيطرة، دون شفافية كافية بشأن المعايير والأهداف والعواقب الاجتماعية. فبدلاً من خدمة المصلحة الجماعية بوضوح، صُممت التكنولوجيا لتعظيم معدلات الاحتفاظ بالمستخدمين، والتنبؤ بسلوك المستهلك، وأتمتة القرارات الحساسة، وتركيز المعلومات في مراكز قوى محدودة. وتتمثل العواقب في تعزيز التحيزات، والتلاعب بالخيارات، والمراقبة المفرطة، وتركيز السلطة المعلوماتية. أما الأثر النهائي فيتمثل في فقدان الاستقلالية البشرية ومخاطر اتخاذ قرارات آلية لا تعكس الكرامة والتنوع والرفاه الاجتماعي. فالذكاء، عندما ينفصل عن النوايا البشرية المشروعة، قد يخدم هياكل السلطة أكثر من الحياة الجماعية. ولا تكمن المخاطرة في التكنولوجيا ذاتها، بل في الغرض الذي يوجهها؛ إذ يمكن للأنظمة غير الشفافة أن تعيد إنتاج التحيزات التاريخية، وتعمق أشكال الإقصاء، وتحوّل البشر إلى مجرد بيانات إحصائية.

يتعين على الذكاء الاصطناعي أن يكف عن كونه أداة للتركيز (الاحتكار) وأن يتحول إلى قوة تعزز العدالة الاجتماعية، وتمنع الأزمات، وتدعم الازدهار البشري. لذا، يُدعى إلى بناء ذكاء اصطناعي ذي غاية إنسانية، يرتكز على مبادئ الشفافية، وقابلية التدقيق، وقابلية التفسير، والمواءمة الاجتماعية. وتتمثل الخطوة الأولى في الشفافية الخوارزمية، حيث يجب أن تعمل الأنظمة المستخدمة في مجالات ذات أثر اجتماعي - مثل الصحة والتعليم والتنقل وتوزيع الموارد والتخطيط العمراني - وفق معايير قابلة للتدقيق العام والتقني. أما الخطوة الثانية فتتمثل في الرقابة البشرية التعددية؛ إذ لا ينبغي لأي نظام آلي أن يعمل كسلطة نهائية في القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس. ينبغي أن تتولى مجالس متعددة التخصصات -تضم خبراء وممثلين عن المجتمع وقانونيين وتربويين ومواطنين- مراقبة استخدام هذه التقنيات بشكل مستمر. ويتمثل التوجه الثالث في المواءمة مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع؛ إذ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في التوزيع الفعال للموارد، والتخطيط الحضري الذكي، والتعليم المخصص للأفراد، والكشف المبكر عن الأزمات الاجتماعية، والرصد البيئي، والحيلولة دون وقوع انهيارات لوجستية أو صحية. وهنا، تتجاوز التكنولوجيا مجرد الاستجابة للأحداث لتبدأ في التعاون ضمن مشاريع جماعية تستشرف المستقبل. وتتمثل الخطوة الأولى في وضع أطر عامة لحوكمة الخوارزميات، تتضمن معايير أخلاقية إلزامية للأنظمة ذات التأثير الكبير. تلي ذلك مرحلة تطوير منصات ذكاء اصطناعي عامة وتشاركية تركز على الرفاه الاجتماعي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في توفير تدريب مدني ومهني يضمن الاستخدام الواعي والنقدي لهذه الأدوات.

من الواضح أن النظام الحالي يبدي مقاومة شديدة لأي تحول؛ إذ تقاوم مراكز القوة التكنولوجية الكبرى، والهياكل المؤسسية المغلقة، والنماذج القائمة على الغموض الخوارزمي، مساعيَ جعل المعايير مفتوحة، والحد من السيطرة على المعلومات، وإعادة توزيع سلطة اتخاذ القرار الرقمي. وتتجلى هذه المقاومة في التكتم على طبيعة النماذج، وتركيز البنية التحتية الحاسوبية، وهيمنة المصالح الخاصة على الأطر التنظيمية، وترويج سرديات تصور التكنولوجيا بوصفها مجالاً محايداً ومستقلاً بمنأى عن الرقابة الديمقراطية. إن هذا الغموض ليس مجرد سمة تقنية، بل هو آلية لممارسة السلطة؛ فمن يتحكم في معايير التوصية والتصفية وتحديد الأولويات وتحليل البيانات، يؤثر بالضرورة في السلوكيات والفرص وإمكانية الوصول إلى المعلومات، وفي نهاية المطاف، في القرارات الجماعية. ومن ثم، فإن مقاومة النظام لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل صميم بنية المعرفة ذاتها.

ولابد من التغلب على هذه المقاومة من خلال التنظيم الديمقراطي، ومبادئ العلم المفتوح، والبنية التحتية الرقمية العامة، والمشاركة المجتمعية المستمرة. أولاً، يجب المطالبة بشفافية متقدمة بشأن المعايير الخوارزمية في المجالات ذات الأثر الاجتماعي الكبير، مثل التعليم والصحة والمعلومات والعمل والائتمان والإدارة العامة. فحين تدرك الغالبية المجتمعية كيفية اتخاذ القرارات الآلية، يتشكل أساس مشروع للرقابة الجماعية. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا بناء بنية تحتية رقمية عامة تتضمن آليات تدقيق مستقلة؛ إذ إن خطوات صغيرة -مثل نشر المعايير، وإجراء تقييمات خارجية للتحيز، وتشكيل مجالس أخلاقيات دائمة،

وإنشاء أنظمة بيانات عامة، ووضع بروتوكولات واضحة للمساءلة- من شأنها أن تحد من احتكار القوى التكنولوجية الخاصة.

إن الكفاءة التقنية والرقابة الديمقراطية ليستا متناقضتين؛ فالنقطة الجوهرية تكمن في أن الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يحل محل الإرادة البشرية، بل يجب أن يعززها. فالمستقبل الواعد ليس ذلك الذي تتخذ فيه الآلات القرارات نيابة عنا، بل هو المستقبل الذي تساعدنا فيه تلك الآلات على اتخاذ قرارات أفضل، مستندة إلى مزيد من المعلومات والعدالة والرؤية الجماعية. وبذلك، يمكن للتكنولوجيا -حين توجهها قيم إنسانية مشروعة- أن تصبح حليفاً في بناء مدن أكثر عدلاً، وأنظمة أكثر كفاءة، وحياة أكثر كرامة. ومن خلال العمل في ظل الشفافية والرقابة المجتمعية، تتعزز الثقة العامة وتُصان استقلالية القرار البشري؛ فالتقدم الحقيقي لا يكمن في امتلاك آلات أكثر قوة فحسب، بل في وجود مجتمعات أكثر حكمة لتوجيهها.

33. الإنترنت الجديد: حيث يتحقق التواصل

كيف يمكننا بناء مجتمع عادل حقاً إذا ظلت المساحة الرئيسية للمعلومات والتواصل والتنظيم البشري مُصممة لخدمة المصالح الخاصة على نطاق عالمي؟ إن الإنترنت ليس مجرد أداة؛ بل هو الحيز الذي تُمارس فيه التأثيرات على القرارات، وتُشكَّل فيه السلوكيات، وتُبنى فيه الحقائق. ولذا، فإن التفكير في مستقبل البشرية يتطلب إعادة نظر عميقة في البيئة الرقمية ذاتها التي سيُعاش فيها ذلك المستقبل.

يقوم النموذج السائد للإنترنت اليوم على استخراج البيانات وتحويلها إلى مصدر للربح؛ إذ تتحول أنشطة المليارات من البشر - من عمليات بحث وتفاعلات وتفضيلات وأنماط حياة يومية - إلى قيمة اقتصادية تتركز في أيدي عدد قليل من الكيانات. ولهذا الأمر أثرٌ عميق، يتمثل في منصات صُممت لجذب الانتباه لأقصى درجة ممكنة، وخوارزميات موجهة لتعزيز التفاعل، وأنظمة تعطي الأولوية للمحفزات الفورية على حساب الرفاه الفردي والجماعي. فالإنترنت ليس وسيطاً محايداً، بل أصبح إحدى القوى الرئيسية المنظمة للحياة المعاصرة.

تكمن مشكلة النموذج الحالي في الاستحواذ الخاص على مساحة أصبحت - عملياً - بنية تحتية أساسية للبشرية. ويعود ذلك إلى التركز التكنولوجي، ومنطق الربح القائم على البيانات، وغياب الحوكمة العامة الفعالة. ونتيجة لذلك، نشهد ممارسات تشمل المراقبة المستمرة، والتلاعب بالسلوك، ونشر المحتوى المتطرف، وترسيخ أنماط استخدام تعزز التبعية والتفكك الاجتماعي. وفي المحصلة، يؤدي هذا إلى فقدان الاستقلالية الفردية، وتشويه النقاش العام، وإضعاف الثقة الجماعية. فالإنترنت يربط بين الناس ولكنه يشتتهم أيضاً؛ وهو يزودهم بالمعلومات ولكنه يوقعهم في الحيرة؛ وهو يقرّب بينهم ولكنه يعزلهم عن بعضهم البعض أيضاً.

يمكن للإنترنت أن يكف عن كونه مساحة للسعي وراء جذب الانتباه، وأن يتحول إلى نظام عالمي للتعاون والشفافية والتنظيم البشري الموجه نحو الصالح العام. إننا ندعو إلى بناء إنترنت عام ذي غاية اجتماعية، يُنظَّم كبنية تحتية مشتركة للبشرية، وتكون فيه القيمة الجوهرية هي الحياة المجتمعية لا الربح المادي. وتتمثل الفكرة الأولى في تحقيق الشفافية التامة في المسائل ذات المصلحة العامة؛ إذ يجب أن تتيح الأنظمة الرقمية إمكانية الوصول بوضوح وفي الوقت الفعلي - وبطريقة قابلة للتدقيق - إلى المعلومات المتعلقة بالإدارة العامة، وتخصيص الموارد، والمؤشرات الاجتماعية، والإنتاج، والتخطيط، وتنفيذ السياسات. وبذلك، تكف المعلومات عن كونها غامضة ومبهمة لتصبح أداة للمشاركة الواعية. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا القضاء على منطق الترويج الفردي والإعلانات التجارية كمحرك أساسي للتواصل. يعني هذا نهاية الأنظمة القائمة على الإعلانات الموجهة، والترويج الذاتي التنافسي، وتحويل "الظهور" إلى سلعة مدرة للربح؛ إذ لن تعود المساحة الرقمية ساحةً للصراع على جذب الانتباه، بل ستتحول إلى بيئة لتبادل المعرفة، والتنظيم الجماعي، والبناء الاجتماعي.

وتتمثل الفكرة الثالثة في التكامل بين مجتمعات مستقلة ومترابطة، لتشكل شبكة حية تتيح مشاركة التجارب والحلول والدروس المستفادة والابتكارات؛ فما يتم تطويره في منطقة ما يمكن للآخرين فهمه وتكييفه وتحسينه، مما يخلق تدفقاً مستمراً للتطور الجماعي. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا مواءمة هذه التكنولوجيا مع الاحتياجات الإنسانية الحقيقية؛ إذ يجب تصميم المنصات بحيث تدعم التعليم والصحة والتعاون الاقتصادي والتنظيم المجتمعي والمشاركة الاجتماعية، مستبدلةً المثيرات المشتتة بوظائف وآليات تهدف إلى بناء قيمة جماعية.

تتمثل المرحلة الأولى من التنفيذ في تطوير بنية تحتية رقمية عامة ومفتوحة، ترتكز على بروتوكولات تتسم بالشفافية وقابلية التشغيل البيني وإمكانية التدقيق، وتخضع لنظام حوكمة تعددي. وتلي ذلك مرحلة النقل التدريجي للخدمات الأساسية إلى هذه البيئة الجديدة، بما في ذلك نظم المعلومات العامة، والتعليم الرقمي، ومشاركة المواطنين، والتنسيق بين المجتمعات. أما المرحلة الثالثة فتُعنى بالتثقيف المجتمعي حول الاستخدام الواعي للإنترنت، وتعزيز ثقافة رقمية قائمة على التعاون والمصداقية والرفاهية؛ فالشفافية تعزز الثقة المؤسسية، كما أن الحد من التنافس المحموم على جذب الانتباه يقلل من القلق والتلاعب. وعلاوة على ذلك، يُسهم التكامل بين المجتمعات في تسريع وتيرة إيجاد الحلول، بينما يحوّل التركيزُ على المصلحة العامة الإنترنتَ إلى أداة للتنمية البشرية.

ستقف الهياكل الاقتصادية الضخمة -التي تقوم على تحقيق الربح من البيانات والإعلانات والسيطرة على المعلومات- في وجه أي نموذج من شأنه تقليص نفوذها أو الحد من تركز الثروة لديها. ولذا، يتعين التصدي لهذه المقاومة من خلال أطر تنظيمية دولية منسقة، وتطوير بدائل عامة قوية، وزيادة الوعي المجتمعي بآثار النموذج الحالي. ورغم أن هذا التحول لن يحدث بين عشية وضحاها، إلا أنه أمر حتمي مع إدراك المجتمع أن الفضاء الرقمي لا يمكنه الاستمرار في العمل بما يتعارض مع المصالح البشرية. وحين يتوقف الإنترنت

عن استغلال المستخدمين ويبدأ في خدمتهم، فإنه سيتحول إلى واحدة من أعظم أدوات الوحدة التي عرفتها البشرية؛ فالمستقبل لن يكون مجرد مستقبل متصل رقمياً فحسب، بل سيكون مستقبلاً واعياً.

34. عندما يقرر المجتمع التحرك

كيف يمكن تحويل مشروع جماعي إلى واقع ملموس في حين أن الهياكل الداعمة للنموذج الحالي هي نفسها التي تجني أكبر قدر من الفائدة من استمراره؟ إن هذا السؤال ليس نظرياً فحسب، بل يحدد نقطة التحول الفاصلة بين الفهم والتغيير. فكل تحول هيكلي لا يتطلب أفكاراً جديدة فحسب، بل يستلزم أيضاً إجراءات منسقة قادرة على إعادة التوازن بين القوى.

لقد اتضح، من خلال هذا العمل، أن تركز السلطة الاقتصادية والمعلوماتية والمؤسسية لا يستمر بفضل الكفاءة وحدها، بل بفعل الجمود النظامي، والاعتمادية اليومية، والتشرذم الاجتماعي. فالغالبية العظمى تدعم -غالباً دون إدراك منها- الآليات ذاتها التي تقيد حريتها. وكسر هذه الحلقة لا يتطلب العنف، بل وعياً منظماً على نطاق واسع. إن الهدف من هذه المرحلة ليس التدمير، بل إعادة توجيه مسار السلطة؛ فالأمر يتعلق بالحد من نفوذ الهياكل التي تحتكر السلطة، مع تعزيز البدائل الموجهة نحو الصالح العام. ومن ثم، فإن التحول يتحقق عبر إجراءات منسقة وذات دلالة رمزية وأثر اقتصادي ملموس. وهنا تكمن قوة العمل الجماعي لملايين البشر؛ إذ يولد هذا العمل تأثيراً ملموساً وواضحاً على هياكل السلطة والثروة.

تتمثل الخطوة الأولى في التعطيل المؤقت لصناعة البيانات. ويُقترح هنا تخصيص يوم عالمي للانفصال الاستراتيجي عن الشبكة: حيث تعمل الأجهزة المحمولة لمدة 24 ساعة دون استخدام بيانات الهاتف أو تفعيل خاصية تحديد الموقع الجغرافي، مع الحد الأدنى من استخدام شبكات "الواي فاي" والاقتصار -عند الضرورة القصوى- على اتصالات عابرة ومحددة. والهدف ليس العزلة، بل تقديم برهان ملموس على انعكاس علاقة الاعتمادية؛ فعندما يتباطأ تدفق البيانات، يتضح مدى اعتماد النظام على النشاط الجماعي للبشر. إن هذا التصرف البسيط، عند تنفيذه على نطاق واسع، يجعل ما هو غير مرئي عادةً أمراً جلياً: ألا وهو القيمة التي يولدها مليارات البشر كل يوم.

أما الخطوة الثانية فتتمثل في كشف شبكات تركز الثروة. ويُخصص لهذا الغرض يوم لإنتاج ونشر محتوى تعليمي واضح ومتاح للجميع، يترجم الأرقام المجردة إلى حقائق ملموسة. فما الذي تمثله ثروة معينة من حيث توفير السكن أو الغذاء أو البنية التحتية أو الرعاية الصحية؟ وكم من الأرواح يمكن أن تتأثر إيجاباً بمجرد إعادة توزيع ضئيلة لتلك الثروة؟ الهدف هنا ليس إثارة غضب أجوف، بل خلق وعي جماعي واضح؛ فعندما يصبح حجم التفاوت ملموساً ومفهوماً، لم يعد اللامبالاة خياراً ممكناً.

وتتمثل الخطوة الثالثة في يوم تسليط الضوء على الأزمات المناخية؛ وهو حدث منسق يهدف إلى إبطاء وتيرة النظام القائم ومساءلة الأطراف المعنية بشكل علني وواضح. بدلاً من مجرد تسليط الضوء على

تداعيات الانهيار البيئي، تقترح هذه المبادرة تعطيلاً متزامناً للأنشطة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالانبعاثات الكثيفة والاستهلاك غير الضروري؛ ويشمل ذلك خفضاً هائلاً في استخدام وسائل النقل الفردية الآلية، والتوقف الطوعي عن عمليات الشراء غير اللازمة، وشللاً رمزياً للقطاعات غير الحيوية، والانتقال الجماعي نحو ممارسات ذات أثر بيئي منخفض لفترة زمنية محددة. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي نشر بيانات عامة مُعدّة مسبقاً على نطاق واسع، بحيث تحدد بدقة الجهات الأكثر تسبباً في الانبعاثات، وسلاسل الإنتاج الأكثر تلويثاً، وهياكل صنع القرار المسؤولة عن الحفاظ على النموذج الراهن. ولا تقتصر الغاية على رفع مستوى الوعي فحسب، بل تتعداه إلى إظهار مدى اعتماد النظام على السلوك الجماعي، وكشف المسؤولية المتركزة في هيئات الإدارة والجهات الاقتصادية الكبرى بشكل لا يمكن تجاهله. فعندما يقلص الملايين -في آن واحد- مشاركتهم في التدفقات التي تُبقي هذا النموذج قائماً، ينشأ صدع ملموس ينقل النقاش من حيز التجريد إلى الواقع المادي، مما يضغط على صناع القرار للاستجابة لا لمجرد سرديات وخطابات، بل لمؤشر ملموس على إعادة التنظيم الاجتماعي.

تتمثل الحركة الرابعة في "يوم الاستبدال الواعي"؛ حيث يرتكز المقترح على حصر الاستهلاك الجماعي -خلال فترات محددة مسبقاً- في الشبكات المحلية والتعاونيات والمنتجين المستقلين، مع إجراء مسح مسبق لهذه البدائل وتوزيعها الجغرافي. وتعمل المجتمعات على إعداد قوائم متاحة للموردين المحليين وإنشاء قنوات شراء مباشرة، مما يقلص دور الوسطاء الذين يستحوذون على القيمة الاقتصادية ويراكمونها في المؤسسات الكبرى. وفي الوقت نفسه، تقوم منصات مجتمعية بسيطة بتسجيل حجم الموارد المُعاد توجيهها وإبرازه، مما يخلق مؤشراً ملموساً على التحول الاقتصادي. ولا يقتصر الأثر على تعزيز المنطقة المحلية فحسب، بل يمتد ليشمل خفضاً متزامناً لإيرادات السلاسل التجارية الكبرى والمحتكرة، لا سيما عند تكرار هذه المبادرة وتوسيع نطاقها. هنا تنعكس الآية: فبدلاً من تغذية الهياكل المركزية تلقائياً، يصبح الاستهلاك قراراً واعياً يهدف إلى تعزيز المنطقة المحلية. وعندما تكتسب هذه الحركة زخماً واسع النطاق، فإنها تتجاوز الطابع الرمزي لتصبح آلية عملية لإعادة التوزيع، مبرهنةً على أن القوة الاقتصادية ليست ثابتة، بل تتبع التدفق الجماعي.

وأخيراً، يصبح من الضروري للغاية القيام بتحرك عالمي منسق لتفعيل مضامين هذا الكتاب مؤسسياً، بما يكفل تحويل المقترح إلى ضغط سياسي مستمر. ويتمثل هذا التحرك في خلق دورة متزامنة للنشر الاستراتيجي، حيث يجري تحويل الجوانب التشغيلية للنموذج -مثل إعادة توزيع الضرائب عبر إدارة لامركزية، والشفافية الرقمية العامة، وشبكات الإنتاج المحلي، والوصول الشامل إلى المعرفة، والبنية التحتية المجتمعية- إلى محتوى موجز وواضح وقابل للتكرار، مدعوماً بأمثلة تطبيقية ملموسة. وينبغي نشر هذا المحتوى في آن واحد عبر مناطق متعددة، بالتزامن مع حراك مواطني موجه نحو الممثلين المحليين، يشمل تقديم مقترحات منسقة، والمشاركة في المشاورات العامة، وحضور جلسات الاستماع، والتنسيق مع المجالس والمؤسسات. والهدف هو توليد حجم متزايد ومستمر من المطالب المنظمة، مما يجعل تجاهل هذه المقترحات

مكلفاً سياسياً. وبالتوازي مع ذلك، تقوم مجموعات منظمة بمراقبة الردود المؤسسية، مما يسلط الضوء أمام الرأي العام على الجهات التي تدفع عجلة التغيير وتلك التي تعرقله. فالأمر لا يقتصر على مجرد الإعلام، بل يتعداه إلى تحويل المعرفة إلى أداة ضغط مشروعة ومستمرة. وعند هذه النقطة يترسخ التحول: حين يتغلغل الفكر الجماعي في نسيج المجتمع ويجد له مكاناً ثابتاً في هياكل صنع القرار الرسمية.

ومن المتوقع أن تواجه هذه التحركات مقاومة؛ إذ ستحاول الهياكل القائمة تقليل شأن الحركات الجماعية، أو تفتيتها، أو التشكيك في شرعيتها، سواء عبر السرديات الإعلامية أو الضغوط الاقتصادية. ولا تكمن الاستجابة لهذه المقاومة في المواجهة المباشرة، بل في المثابرة المنسقة وتوسيع نطاق الوعي المجتمعي. لا يمكن لأي نظام أن يستمر دون مشاركة مستمرة من المجتمع؛ فحين يُعاد تنظيم هذه المشاركة، يختل التوازن. ولا تكمن آمال هذه المرحلة في حدث منعزل، بل في التكرار الواعي والمتصاعد والمستمر لهذه الممارسات. إن المبادرات البسيطة، متى تزامنت وتضافرت على نطاق واسع، تتحول إلى قوى بنيوية؛ فهكذا يحدث التحول: لا عبر قطيعة مفاجئة، بل من خلال إزاحة تدريجية ومستمرة. فالمجتمع الذي يدرك قوته يكف عن كونه تابعاً ليصبح هو القائد؛ وهنا بالتحديد، يكف المستقبل عن كونه مجرد وعد، ليصبح واقعاً يُبنى ويُصاغ.

كلمات ختامية —— إلى القارئ

إذا كان هذا الكتاب قد أثار في نفسك شعوراً بعدم الارتياح، فقد حقق بالفعل غايته الأولى: إيقاظ الوعي بأن العالم الذي نعيش فيه ليس قدراً محتوماً. لا يبدأ أي تحول حقيقي في الهياكل الكبرى؛ بل يولد في خضم الحياة اليومية، وبين أناس يقررون عدم التسليم بأن عدم المساواة والإقصاء وامتيازات القلة أمور طبيعية. فالخطوة الأولى لا تكمن في غزو العالم، بل في بناء حيز صغير يكون الواقع فيه مختلفاً بالفعل. هكذا تنشأ المجتمعات المستقلة الأولى: مجموعات صغيرة، وعائلات، وجيران، وزملاء عمل، وجمعيات؛ أناس يجمعهم ليس مجرد الأفكار، بل الممارسة والالتزام والمسؤولية المتبادلة. وقبل أن يتحول "نظام الصالح العام" إلى قانون، لا بد أن يُعاش ويُطبّق فعلياً في الحياة.

بعد ذلك، يجب أن يتجاوز التغيير نطاقه المحلي ليؤثر في المؤسسات. وإذا بدا النظام بعيداً، فابدأ من المكان الذي لا يزال للنظام فيه وجه ملموس: البلدية. فهناك يمكن للمواطن أن يُسمِع صوته، وحيث تلتقي السياسة بواقع الحياة الملموس في الشوارع والمدارس والمراكز الصحية والأحياء. وتصبح المجالس المجتمعية، وجلسات الاستماع العامة، والجمعيات المحلية، ومجالس المدن، وآليات الميزانية التشاركية أدواتٍ للدخول الأخلاقي إلى النظام. ومن هذه القاعدة يجب أن تنبثق القوانين الأولى الداعمة للصالح العام: قوانين صغيرة وملموسة وواضحة، وقادرة على تحسين حياة الناس الواقعية وإثبات أن نموذجاً آخر ممكن التحقق.

عندما يُحسّن التغييرُ الحياةَ الواقعية، يكف عن كونه مجرد فكرة ليصبح نموذجاً يُحتذى به. خلية تلهم أخرى، وحي يلهم حياً مجاوراً، ومدينة تبدأ في مراقبة تجربة مدينة أخرى. ما بدأ في منزل ينتشر إلى الشارع، وما وُلد في الشارع يصل إلى الحي، ومن الحي يمتد إلى المدينة، ليتوسع أخيراً ليشمل المنطقة والوطن بأسره. هكذا يتحول التغيير إلى حركة شعبية؛ لا يتم ذلك عبر الفرض والإكراه، بل بقوة النموذج والقدوة، وبالدليل الملموس على إمكانية بناء العدالة والانتماء والكرامة بشكل مشترك. إنه مسار تراكمي: منزل، شارع، حي، مدينة، منطقة، ثم الوطن.

هذا العمل ليس وهماً، ولذلك فإن له حدوده. فأولاً، هناك تطبيقات يسهل تحقيقها أو أصبحت واقعاً بالفعل في بعض البلدان ذات التوجه الاجتماعي. وهناك تطبيقات أخرى، ممكنة على المدى المتوسط، لا تتحقق إلا بوجود تماسك اجتماعي قوي. وأخيراً، تتطلب بعض التغييرات قبولاً عميقاً وتكيّفاً ثقافياً، وهي عمليات قد تستغرق أجيالاً أو قد لا تتحقق فعلياً على أرض الواقع. ولا تنتقص هذه النقاط من أهمية التركيز على تقديم أمثلة عملية لكيفية إدراج المصلحة العامة ضمن النظام الديمقراطي؛ إذ يتمثل هدفنا الرئيسي في سن تشريعات تضمن حقوقاً تصب في مصلحة الصالح العام، وتحد من تركز السلطة والثروة في أيدي قلة قليلة.

يتسم هذا الكتاب بطابع اجتماعي، لكنه لا يطرح رؤية طوباوية اشتراكية؛ إذ يمكن للعديد من المقترحات الواردة فيه أن تعزز الكفاءة والمؤشرات الاجتماعية على حد سواء. ولا يعارض هذا العمل مبادئ معينة -قد لا تكون صريحة في النص ولكنها تتضح عند القراءة المتأنية-؛ فأولاً، لا يعارض العمل الملكية الخاصة، وإن كان يدعو إلى تغييرات في توازن وإدارة ما ننتجه، مطالباً بالحد من التركيز المفرط للسلطة والثروة وتعزيز القوة الاجتماعية في ظل الديمقراطية. وثانياً، تجدر الإشارة إلى كيف يمكن للشفافية العامة المفرطة أن تتحول إلى أداة للرقابة الاجتماعية في ظل الأنظمة الديكتاتورية؛ لذا لا يؤيد هذا العمل فكرة أن النموذج المقترح قد يتحول إلى أي شكل من أشكال ديكتاتورية الطبقة العاملة أو الديكتاتورية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، لا يتوقع هذا العمل بنية اجتماعية تساوي بين الناس بشكل مطلق؛ فبينما يُرفض النموذج الهرمي، يتمثل الهدف في الوصول إلى نموذج تتقارب فيه الطبقات الاجتماعية بعضها من بعض.

ربما لاحظت خلو الكتاب تماماً من أي ذكر للأمن أو الشرطة أو الشؤون العسكرية؛ فنموذج "نظام الصالح العام" يتبنى نهجاً سلمياً. ورغم أن الجريمة ستظل موجودة -على الأرجح- في أي مجتمع، إلا أنه يتعين علينا الدعوة إلى نظام أمني عام يخضع للرقابة والمساءلة المجتمعية، ويحظى فيه المحترفون بتقدير عادل نظير العمل الاجتماعي الذي يؤدونه. تكمن مشكلة النظام الأمني الحالي في اللجوء المتكرر للقوة ضد أي محاولة لتحدي تركز السلطة. وفضلاً عن ذلك، نرى في الواقع الراهن قوات شرطة تحركها مصالح خاصة، وحروباً تُخاض -في أسوأ السيناريوهات- وكأنها ألعاب تخدم قلة متميزة؛ في حين أن العيش في عالم حر وآمن يجب أن يكون حقاً لكل مواطن يعيش في مجتمع مسؤول.

وثمة قضية جوهرية أخرى تتمثل في احتمالية استغلال الخطاب الذي يطرحه هذا الكتاب من قبل الممثلين السياسيين للنظام القائم. إن أي إصلاح اجتماعي يحمل أهمية بالغة، غير أن تنفيذ الإجراءات العامة يتطلب

أيضاً احترام الحدود والالتزام الأخلاقي بمبدأ الصالح العام. وإذا أسيء فهم هذا الكتاب أو لم يُقرأ بعين التحليل النقدي، فقد تكون النتيجة فراغاً أو تهديداً؛ لذا من الضروري مراجعة محتواه وتحديثه وتعميقه، وتكييفه مع الظروف الراهنة لتحقيق انتصارات اجتماعية حقيقية. وعندها فقط، ستنشأ إمكانية حقيقية لتحويل عالم تسيطر عليه امتيازات القلة إلى عالم عادل يتمتع فيه الجميع بالكرامة الاجتماعية، عالم ينتمي حقاً للجميع.